



جُيِّنَ الْقَاضِي

فِي سُنَّةِ الْإِمَامِ أَبِي يُوسُفَ الْقَاسِي

رضی اللہ تعالیٰ عنہ

وصفحة من طبقات الفقهاء



بقلم

مِنْ رَأْيِ الْإِسْلَامِيِّينَ

عفی عنه

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

1981 - 1991

طبع في  
دار الانوار للطباعة والنشر  
٩ شارع محمد بن النعمان في القاهرة



حَسَنُ الْقَاضِي

نَسِيرَةُ إِمَامِ أَبِي يُوسُفَ الْقَاضِي

رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ

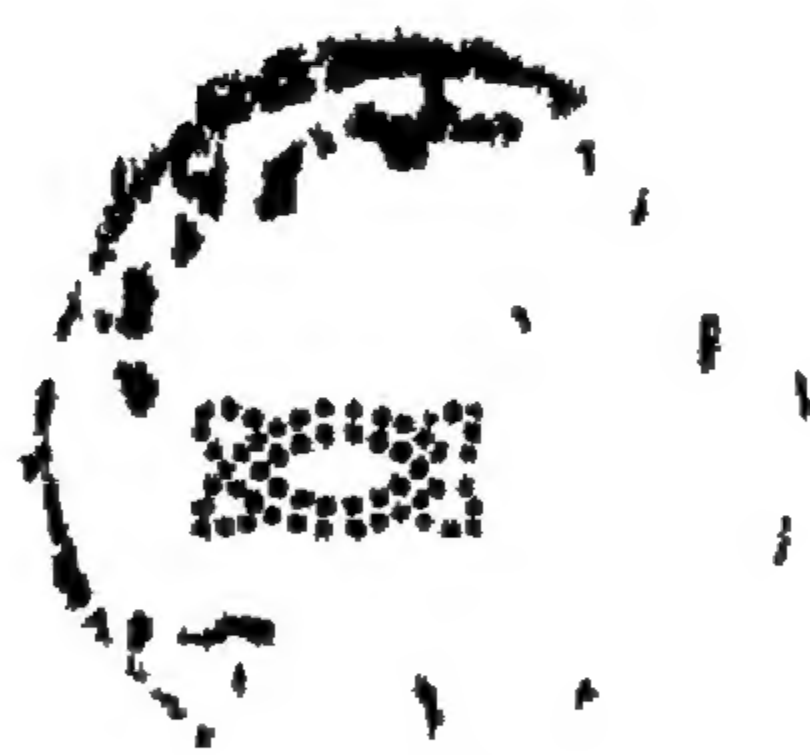
وصفحة من طبقات الفقهاء



بقلم

مُحَمَّدُ زَاكِيَّ الْكَوَيْتِي

عَنِ عَنِّهِ



حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

١٣٦٨ هـ - ١٩٤٨ م



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أعلى منازل الفقهاء ، وشرف قدوم تشریفاً يوازن خدماتهم  
للشريعة الغراء ، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء وسند الأصفياء ، سيدنا  
محمد وآله وصحبه البررة الأتقياء ، القادة النجباء . وبعد فهذه رسالة سميتها  
( حسن التقاضى فى سيرة الامام أبى يوسف القاضى ) سجلت فيها مالا يحسن  
جهله من أحوال هذا الامام العظيم أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم الانصارى  
رضى الله عنه بالنظر إلى أنه أول من جمع بين العلم والعمل فى المسائل القضائية  
من بين الأئمة المجتهدين ، فى عهد التدوين بأن ولى القضاء ، لثلاثة من الخلفاء .  
المهدى والهادى والرشيد ، وطال أمد قضائه من سنة ١٦٦ هـ إلى سنة ١٨٢ هـ  
حتى قضى نحبه ، وهو محمود السيرة فى القضاء ، وكان شامل الحكم لجميع  
الأقطار الإسلامية ، ولم يستمر هذا لغيره ، وكان رضى الله عنه يغذى طول  
هذه المدة القضاء بآرائه الناضجة ، وأساليبه الموزنة ، وأحكامه العادلة ، فى قضايا  
هائلة ، حتى أصبح القضاء من بعده ينسجون فى التوثيق على منواله ، ويحرون  
فى التحقيق على مثاله ، فى مشارق الأرض ومغاربها على توالى القرون لا تقليداً  
له بل تخيراً لمنهجه على مباحث سائر القضاء فى شتى البلدان ، لما ظهر لهم فى  
مسلكه من وجوه المتانة والرجحان ، كما يظهر من كتب أدب القضاء وكتب  
أخبار القضاء ، وهذه ميزة صالحة لاتخاذها وسيلة لدراسة أحوال هذا الامام  
العظيم وترجمة حياته الملائم بجلال المآثر والمعاصر .

وما يجب على كل من يريد أن يسلك طريق القضاء أن يكون ملماً بأفعية  
الرسول صلى الله عليه وسلم - وفيها كتب خاصة - وبأفعية القضاء من



الصحابة والتابعين ومن بعدهم بما دون كثير منها في سنن سعيد بن منصور ومصنف عبد الرزاق ومصنف ابن أبي شيبة وكتب أدب القضاء وغيرها من كتب أهل الشأن ، ليتخدم قدوة حسنة في أفضيته في مختلف النوازل ، ولذلك عني أهل العلم قديما وحديثا بتأليف كتب خاصة في أحوال قضاء الاسلام وتراجمهم كـ أخبار القضاة للقاضي محمد بن خلف المعروف بوكيع القاضي المتوفى سنة ٣٠٦ هـ ، وهذا الكتاب من محفوظات مكتبة بنى جامع ومكتبة محمد مراد بالآستانة - ونسبة النسخة الأولى إلى ابن كامل الشجرى غلط - وقد صورته الجامعة المصرية ، ويجرى الآن طبع كتاب وكيع هذا بمصر لكن ببطء بالغ ، وسبق أن اشتغل بتحقيقه الدكتور جوزيف شخت المستشرق الألماني مدة طويلة كما حكاها في قبل سنين . وبالنظر إلى سقم الأصل الوحيد لا يستطيع القائم بتصحيحه أن يطمئن إلى تحمل نفسه ، وإن كان هذا أنخر تراث في هذا الموضوع ، لكونه يتحدث عن قضاء الاسلام عامة غير مقتصر على قطر خاص ، وعن أفضيتهم خاصة ، ومن الكتب المشهورة في القضاة كتاب قضاة مصر للكندى وهو مطبوع ، وفي قضاة مصر أيضا ( رفع الإصر عن قضاة مصر ) لابن حجر العسقلاني وذيله للحافظ السخاوى تليذه ( النجوم الزاهرة في قضاة مصر والقاهرة ) لسبط ابن حجر ثلاثها غير مطبوعة . وقضاة قرطبة لمحمد بن الحارث الخشني مما طبع في ضمن المكتبة الأندلسية في ( مجريط ) ، وطبع حديثا بمصر كتاب « قضاة الأندلس » لأبي الحسن علي بن عبد الله النباهي من رجال القرن الثامن ، وأما ( الثغر البسام في ذكر من ولا قضاء الشام ) للحافظ الشمس بن طولون الدمشقي - من رجال القرن العاشر - فلم يطبع بعد ، وآمل أن لا يتأخر كثيرا طبع ما لم يطبع من تلك الكتب المؤلفة في أخبارهم ، وكل تلك الكتب إنما ألقت لتلك الغاية النبيلة ، وقد جريت في دراستي لأحوال هذا الامام الجليل ،



الواسع الافق في العلم ، البعيد الغور في الاجتهاد ، على تخير اصدق الروايات من أهم المصادر ، واثقها من مطبوع ومخطوط في خزانات عامة أو خاصة متجشها مشاق البحث والتحليل العلمي فيما أستخلصه من تلك المصادر ، مدونا صفوة ما أستقيه منها في أبواب خاصة ، جاعلا كل ناحية من نواحي حياته في باب خاص على وجوه تطفئ اليها نفوس الباحثين عن الحقائق بإخلاص وليس قصدي إرضاء الجميع لأنني أعلم أن ذلك غاية لا تدرك ، وأن الممالة بأصحاب الجهل المركب أو المكعب ليس من شأن المقلين على العلم للعلم ، وسوف أتحدث في ثنايا الكلام عن طبقات الفقهاء وتوزيع أهلها عليها لكثرة التخيبط في ذلك في كتب المقلدة الذين ينقلون ما توارثوه من كتب من سبقهم من غير إنعمال الروية ولا استعمال معايير الفهم فيما حوته ، وذلك لما أرى من الحاجة الماسة إلى ذلك ، وإن كان في هذا الاستطراد نوع من الخروج عن الموضوع ، والله سبحانه ولى التوفيق والتسديد .

### نسب ابى يوسف وتحقيق الخلاف في ميلاده

هو الامام الحافظ المتقن المجتهد المطلق أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن بحسير ( باهمال الحاء ) بن معاوية بن قحافة بن نفيل بن سدوس بن عبد مناف بن أسامة بن سحمة بن سعد بن عبد الله بن قدار بن معاوية بن ثعلبة بن معاوية بن زيد بن العوذ بن بجيلة الانصارى البجلي رضى الله عنه ، وسعد والد حبيب صحابي عرض على أنبي ﷺ يوم أحد مع رافع بن خديج وابن عمر فاستصغره وشهد الخندق وما بعدها ، ثم نزل الكوفة ومات بها وصلى عليه زيد بن أرقم رضى الله عنهما وذريته بها .

قال ابن عبد البر في الاستيعاب : نظر أنبي ﷺ إلى سعد بن حبة يوم الخندق يقاتل قتالا شديداً وهو حديث السن فدعاه فقال له من أنت يا فتى قال : سعد



ابن حبة فقال له النبي ﷺ : أسعد الله جدك اقرب مني . فاقرب منه فمسح على رأسه ١ هـ . وكان أبو يوسف يقول : أجد بركة هذه المسحة فينا ويقال له سعد بن حبة لأنه ابن حبة ( بفتح المهملة وسكون الموحدة ) بنت خوات بن جبير الأوسى الصحابي الجليل ، كما ذكره ابن أبي العوام صاحب النسائي والطحاوي . وذكره الذهبي أيضاً في الجزء الذي ألفه في مناقب أبي يوسف إلا أنه وقع فيه بحير بدل جبير غلطاً مطبعياً ، وجعل ابن عبد البر والخطيب حبة بنت مالك من بني عوف اعتماداً على ابن الكلبي لكن ابن الكلبي ليس بموضع للتعويل ، وعلى هذه الرواية يبنى مايزوي من أن أباسعد بحيراً حالف خوات بن جبير فزوج سعداً بنتاً من قومه والله أعلم . ولا ذكر لخنيس في عمود نسب أبي يوسف في رواية يحيى بن معين وهو ادرى بسبب شيخه من سواه ، وعول ابن عبد البر على الطحاوي (١) في ذكر خنيس في عمود نسب أبي يوسف ، وهو مرجوح ، لأن خنيساً أخو حبيب لا أبوه فيكون من أعمامه لا من أجداده ، وإليه تنسب الرحبة المعروفة بالكوفة باسم (جهار سوج خنيس) بمعنى الرحبة ذات الجهات والطرق الأربع ، وعلى ترك ذكر خنيس في عمود النسب مضى يحيى بن معين ويعقوب بن شيبه ووكيع القاضي وأبو القاسم بن أبي العوام وإلى ذلك نطمئن أكثر من غيره لقوة صلتهم بمعرفة نسبه ، وقال الذهبي في جزئه : أن حبة ابنة خوات الانصاري ونسب سعد في بحيلة ١ هـ . وهذا القدر من البيان كاف في معرفة نسبه ، وأما ميلاد أبي يوسف فقد روي عن الطحاوي أنه سنة (٨١١٣) وعليه جرى الآكثرون ، لكن ذكر المؤرخ الفقيه أبو القاسم علي بن محمد السمناني المتوفى سنة ٤٩٩ هـ في روضة القضاة - وهي كتاب مفيد في القضاء - :

---

(١) والطحاوي تابع رواية سليمان بن شيخ عند ابن أبي خيثمة ونرجع رواية ابن معين عليها لما سبق (ز)



« توفي أبو يوسف وله تسع وثمانون سنة على خلاف في ذلك » ومثله في (مسالك الأبصار) لابن فضل الله العمري ، وإليه يرجع صاحب « أخبار الأول » ومؤلف « روضات الجنات » تقريباً ، فيكون ميلاده سنة ٨٩٣ هـ بالنظر إلى أن وفاته سنة ١٨٢ هـ في التحقيق ، وبين التاريخين تفاوت عظيم كاترى ، ولا يبعد أن يكون ما في غالب الكتب مصلحاً ظناً حيث كان ميلاده مكتوباً في بعض النسخ القديمة هكذا ( ٩٣ ) بالرقم فغير رقم ( ٩ ) إلى ( ١ ) لعدم بروز رأس ( ٩ ) أو انطباعه فشابه ( ١ ) فقرأ القارىء أن ميلاده سنة ( ١٣ ) ، ولظهور أن ميلاده لا يكون بهذا القدم عد هذا بعد المائة الأولى وإتمام حذفت المائة اختصاراً كما هو المعتاد في المئات عند الأمن من الخطأ فجري ذكر رقم ( ١١٣ ) كميلاد له فتناقله المؤرخون كميلاد حقيقى له ، ومن الدليل على وجاهة هذه الملاحظة ما ذكره الحافظ أبو عبد الله محمد بن محمد العطار المتوفى سنة ٣٣١ هـ في جزئه المشهور الذى سماه ( ما رواه الأكابر عن مالك ) : « فاعلم بن هارون ثنا أبو موسى الأنصارى قال قال لى أبو يوسف القاضي : إن طال بالناس الزمن رجعوا إلى قى من أهل المدينة يعنى مالكا ، وهو فى ضمن المجموعة رقم ٩٨ فى ظاهرة دمشق ، وعليه سماعات كثير من الحفاظ ، ولو لم يكن أبو يوسف أكبر سنأ من مالك أو من أقرانه لما صح أن يقول عنه مثل هذا القول ، وكذلك نجد أبا يوسف يعامل مالكا معاملة الأقران فى كثير من الأحوال ، وهذا ما كان يصح منه لولا أنه من أقرانه أو أنه أكبر منه سنأ ، وهذا ما يستأنس به فيما لاحظناه على اختلاف الروايتين المتباعدتين كل التباعده . على أن مواليد الأسلاف فيها اختلاف كبير واضطراب عظيم لتأخر تدوين كتب الوفيات ، ولا يوجد من عنى بالتراجم قبل الواقدى المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، وهو أدرك طبقة أبى يوسف فيقل غلطه فى وفيات رجال هذه الطبقة بخلاف مواليدهم التى لم يدركها ، هذا ما عنى فى هذا البحث ،

والقارىء الكريم أن يختار ما يطمئن إليه قلبه والله أعلم .

### اتصال أبى يوسف بمجلس أبى حنيفة

قال موسى بن حزام أنبأنا خلف بن أيوب سمعت أبا يوسف يقول كنت أختلف إلى ابن أبى ليلي وكانت لي عنده منزلة وكان إذا أشكل عليه شيء من المسائل يطلب ذلك من وجه أبى حنيفة وكنت أحب أن أختلف إلى أبى حنيفة ، وكان يمنعني الحياء منه فوق بينى وبينه سبب ثقل عليه فاغتتمت ذلك واحتبست عنه واختلفت إلى أبى حنيفة . كما رواه أبو عبد الله بن منده الحافظ عن الحارثي بسنده إلى أبى يوسف . وذلك السبب هو انتهاب أبى يوسف من السكر المتورق في زواج بنت ابن أبى ليلي ومنع ابن أبى ليلي من ذلك قائلا إن النهي مكروهة فقال له أبو يوسف إنما كره النهي في العساكر فأما في العرسات فلا بأس . قال أبو يوسف فتغير فتحولت إلى أبى حنيفة . فيظهر أن ابن أبى ليلي لم يتذكر إذ ذاك مورد النهي عن النهي ، والآنسان عرضة للنسيان ، وقد ورد في الحديث أنه نثر شيء في إملاك فلم يأخذه فقل النبي عليه السلام : ما لكم لا تنتهون ؟ قالوا أوليس قد نهيت عن النهي . فقال : إنما نهيت عن نهبي العساكر فاتتهوا أهـ . وساق الخطيب بطريق علي بن حرمة التيمي عن أبى يوسف قال : كنت أطلب الحديث والفقه وأنا مقل رث الحال ، فجاء أبى يوما وأنا عند أبى حنيفة فأنصرفت معه فقال : يا بني ؟ لا تمدن رجلك مع أبى حنيفة ، فإن أبا حنيفة خبزه مشوى ، وأنت تحتاج إلى المعاش فقصرت عن كثير من الطلب ، وآثرت طاعة أبى ، فتقدمت أبو حنيفة وسأل عني ، فجعلت اتعاهد مجلسه . فلما كان أول يوم أتته بعد تأخرى عنه قال لي : ما شغلك عنا ؟ قلت الشغل بالمعاش وطاعة والدي ، فجلست فلما انصرف الناس دفع إلى صرة ، وقال : استمتع بهذه ، فنظرت فإذا فيها مائة درهم . فقال لي : الزم الحلقة وإذا نفدت هذه فأعطني ،



فلزمت الحلقة فلما مضت مدة يسيرة دفع إلى مائة أخرى ، ثم كان يتعاهدني وما أعلمته بخلة قط ولا أخبرته بنفاد شيء ، وكان كأنه يخبر بنفادها حتى استغنيت وتمولت اه ثم قال الخطيب : وحكى أن والد أبي يوسف مات وخلف أبا يوسف طفلاً صغيراً . ثم ساق بسنده حكاية أمه وتسليمها إياه لقصار وهربه إلى مجلس أبي حنيفة وشكوى أمه إلى أن قال أبو حنيفة لها : ( هوذا يتعلم أكل الفالوج بدهن الفستق ) واكل أبي يوسف ذلك في مائدة الرشيد . لكن هذه حكاية لا أصل لها . وقد انفرد بروايتها محمد بن الحسن ابن زياد النقاش المقرئ صاحب ( شفاء الصدور ) في التفسير ، وهو كذاب مشهور ، وثناء أبي عمرو الداني عليه من عدم عليه بأحواله لبعد داره عن الشرق ، والتعويل على الرواية السابقة حيث لا مأخذ في رجال سندها إلا أن الخطيب حذف من آخرها بعد ( تمولت ) ما لفظه : فلزمت مجلسه حتى بلغت حاجتي وفتح الله لي بركته وحسن نيته ما فتح من العلم والمال فأحسن الله عني مكافأته وغفر له اه . وقد تضافرت الروايات على أن صاحب القصة هو والد أبي يوسف لا أمه كما يظهر من رواية الحسن بن أبي مالك وعبد الحميد الحماني أيضاً عن أبي يوسف عند الحارثي وغيره ، راجع كتاب الموفق الخوارزمي وأسانيده في تلك الروايات ، وكان أبو يوسف شديد الملازمة لأبي حنيفة حتى روى محمد بن قدامة عن شجاع بن مخلد أنه سمع أبا يوسف يقول : مات ابن لي فلم أحضر جهازه ولا دفنه وتركته على جيرانى وأقربائى مخافة أن يموتنى من أبي حنيفة شيء لا تذهب حسرتة عني ، روى العباس ابن حمزة عن اسحاق بن أبي إسرائيل عن حسان بن إبراهيم أنه سمع أبا حنيفة يقول : مالزمني أحد مثل مالزمني أبو يوسف رلو دام داود الطائي على الذي كان فيه لا تنفع الناس به اه . وكان أبو يوسف - عظم الأجلال لشعبه ابن أبي ليلى وأبي حنيفة كبير البر لها فبذلك نال بركة العلم .

## بيئته العلمية وأهمية الكوفة بين أمصار المسلمين

### في ذلك العهد

كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يهتم بالكوفة جدا بعد فتح العراق حيث بناها سنة ١٧ هـ. وأسكن في أرضها فصح القبائل ، وجعلها محط رحال كبار الصحابة ، وبعث الى أهل الكوفة عبد الله بن مسعود المعروف بابن أم عبد رضى الله عنه ليعلمهم القرآن ويفقههم في الدين ، قائلا لهم : « إني آثرتكم على نفسي بعبد الله ، وما ذاك إلا لكبر منزلة ابن مسعود في العلم بحيث لا يستغنى عنه الخليفة في عاصمته ، وقد قال عليه السلام : « من أراد أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد ، وقال أيضا : « إني رضيت لأمتي ما رضى لها ابن أم عبد ، . وقال عنه عمر رضى الله عنه « كنيف مليء علما ، . والاعخبار الواردة في كتب السنة في سعة علمه وجليل مناقبه في غاية الكثرة ، ومثل هذا الصحابي الجليل تولى تفقيه أهل الكوفة بجد وعناية منذ بعثه عمر إلى أواخر خلافة عثمان رضى الله عنه ، وتخرج عليه عدد عظيم جداً من القراء والفقهاء في الكوفة ، حتى ان علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أعجب غاية الإعجاب بكثرة فقهاء فقال لابن مسعود : « ملأت هذه القرية علما وفقها ، بل بلغ تلاميذه وتلاميذ تلاميذه أربعة آلاف شخص هم سرج تلك القرية ، وبعد انتقال علي كرم الله وجهه وأقرباء الصحابة رضى الله عنهم إلى الكوفة ازداد الاهتمام بتفقيه أهلها إلى أن أصبحت الكوفة لامثيل لها في أمصار المسلمين في كثرة فقهاءها ومحدثيها والقائمين بعلم القرآن وعلوم اللغة العربية فيها من حيث سكنى فصح القبائل العربية حولها وكثرة من نزل بها من كبار الصحابة رضى الله عنهم ، فكبار أصحاب علي وابن مسعود رضى الله عنهما بها لودونت تراجمهم في كتاب خاص لآتي كتابا ضخما

وأبلغ العجلي عدد الصحابة الذين سكنوا الكوفة فقط إلى ألف وخمسة مائة صحابي  
فضلا عن باقي بلدان العراق ، قال مسروق بن الأجدع التابعي الكبير :  
« وجدت علم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ينتهي إلى ستة : إلى علي وعبد الله  
وعمر وزيد بن ثابت وأبي الدرداء وأبي بن كعب ، ثم وجدت علم هؤلاء  
الستة انتهى إلى علي وعبد الله » .

وقال ابن جرير : « لم يكن أحدهم له أصحاب معروفون حرروا فتياء  
ومذاهبه في الفقه غير ابن مسعود ، وكان يترك مذهبه وقوله لقول عمر ، وكان  
لا يكاد يخالفه في شيء من مذاهبه ويرجع من قوله إلى قوله » . وكان بين  
فقهاء الصحابة من يوصي أصحابه بالالتحاق إلى ابن مسعود إقراراً منهم بوسع  
علمه ، كما فعل معاذ بن جبل رضي الله عنه حيث أوصى صاحبه عمرو بن ميمون  
الأودي باللاحاق بابن مسعود بالكوفة ، وقد روى الرازي عن انس  
ابن سيرين أنه قال : « أتيت الكوفة ، فرأيت فيها أربعة آلاف يطلبون  
الحديث ، وأربعمائة قد فقهوا اه » ، وفي أي مصر من أمصار المسلمين غير  
الكوفة . تجد مثل هذا العدد العظيم للمحدثين والفقهاء ؟ وفي هذا ما يدل على  
أن الفقيه مهمته شاقة جداً ، فلا يكتر عدده كثرة عدد النقلة ، وروى أيضاً  
عن عفان أنه قال « ... قدمنا الكوفة فأقننا أربعة أشهر ، ولو أردنا أن  
نكتب مائة ألف حديث لكتبناها ، فما كتبنا إلا قدر خمسين ألف حديث ،  
وما رضينا من أحداً إلا مالأمة لإشريكنا ، فانه أبي علينا ، وما رأينا بالكوفة  
لحانا مجوزاً اه » . أي متساهلاً - ويقول البخاري : لا أحصى ما دخلت  
الكوفة . حينما يذكر سائر الأمصار بعدد دخوله فيها وأئمة القراءة والعربية  
فيها في غاية الكثرة أيضاً ، وبهذا يعلم مبلغ أهمية الكوفة في الحديث والفقه  
والقراءة والعربية ووجه توارث علومهم جماعة عن جماعة إلى أقدم نبع  
فياض ، وفي هذه البيئة كان المجمع الفقهي الذي يتكون من أربعين عالماً



يرأسهم أبو حنيفة في تحقيق المسائل ، وتدوينها بعد تمحيصها بالدلائل ، وكان  
 هذا مما امتازت به الكوفة ، قال ابن أبي العوام : حدثني الطحاوي كتب الى  
 ابن أبي ثور قال أخبرني نوح أبو سفيان قال : المغيرة بن حمزة : كان أصحاب  
 أبي حنيفة الذين دونوا معه الكتب أربعين رجلاً كبراء الكبراء . وقال  
 أيضاً حدثني الطحاوي كتب الى محمد بن عبد الله بن أبي ثور الرعيني  
 حدثني سليمان بن عمران حدثني أسد بن الفرات قال : كان أصحاب أبي حنيفة  
 الذين دونوا الكتب أربعين رجلاً ، فكان في العشرة المتقدمين : أبو يوسف ،  
 وزفر بن الهذيل وداود الطائي وأسدي بن عم - رو ويوسف بن خالد السلمي  
 ( أحد مشايخ الشافعي ) ويحيى بن زكريا بن أبي زائد ، وهو الذي كان يكتبها  
 لهم ثلاثين سنة . وقال أسد بن الفرات أيضاً بهذا السند قال لي أسد بن  
 عمرو : كانوا يختلفون عند أبي حنيفة في جواب المسألة فيأتي هذا بجواب  
 وهذا بجواب ثم يرفعونها إليه ويسألونه عنها فيأتي الجواب من كسب - أي من  
 قرب - وكانوا يقيمون في المسألة ثلاثة أيام ثم يكتبونها في الديوان .  
 وقد أسند الصبري إلى إسحاق بن إبراهيم أنه قال : كان أصحاب أبي حنيفة  
 يخوضون معه في المسألة ، فإذا لم يحضر عافية - بن يزيد - قال أبو حنيفة  
 لا ترفعوا المسألة حتى يحضر عافية فإذا حضر عافية ووافقهم قال أبو حنيفة .  
 أثبتوها ، وإن لم يوافقهم قال أبو حنيفة : لا تثبتوها . وقال يحيى بن معين  
 في معرفة التاريخ والعلاء عن الفضل بن دكين سمعت زفر يقول : كنا نختلف  
 إلى أبي حنيفة ، ومعا أبو يوسف ومحمد بن الحسن ، فكنا نكتب عنه ، قال زفر :  
 فقال يوماً أبا حنيفة لأبي يوسف . ويحك يا يعقوب لا تكتب كل ما نسمع مني  
 فإني قد أرى الرأي اليوم وأتركه غداً وأرى الرأي غداً وأتركه في غده . انظر  
 كيف كان ينهي أصحابه عن تدوين المسائل إذا تعجز أحدهم بكتابتها قبل تمحيصها  
 كما يجب ، فإذا أحطت خبراً بما سبق علمت وجهه ما يقوله الموفق المكي

( ٢ - ١٣٣ ) : أنه وضع أبو حنيفة مذهبه شورى بينهم لم يستبد فيه بنفسه دونهم اجتهداً منه في الدين ومبالغة في النصيحة لله ورسوله والمؤمنين ، فكان يلقي المسائل مسألة ويسمع ما عندهم ويقول ما عنده ويأظرهم شهراً أو أكثر حتى يستقر أحد الأقوال فيها ، ثم يثبتها أبو يوسف في الأصول حتى أثبت الأصول كلها ، وهذا يكون أولى وأصوب ، وإلى الحق أقرب ، والقلوب إليه أسكن وبه أطيب ، من مذهب من انفرد فوضع مذهبه بنفسه ، ويرجع فيه إلى رأيه اهـ ، وطريقة أبي حنيفة في تفقيه أصحابه أنه كان عند مدارسته المسائل مع أصحابه يذكر احتمالاً في المسألة فيؤيده بكل ماله من حول وطول ثم يسأل أصحابه أعندهم ما يعارضونه به ؟ فإذا وجدهم هشوا على التسليم بدأ هو بنفسه ينقض ما قاله أولاً بحيث يقتنع السامعون بصواب رأيه الثاني ، فيسألهم عما عندهم في الرأي الجديد فإذا رأى أنه لا شيء عندهم أخذ يصور وجهها ثالثاً فيعرف الجميع إلى هذا الرأي الثالث ، وفي آخر الأمر يحكم لأحدها بأنه هو الصواب بأدلة ناهضة ، وهذه طريقة في التفقيه أمتاز بها أبو حنيفة وأصحابه كما نجد شرح ذلك في التأنيب ( ص ١٤٠ ) زيادة على ما هنا ، فأبو يوسف نشأ في العلم في مثل هذه البيئة الممتازة تحت أشرف مثل أبي حنيفة البارع في التفقيه ، فصار عقله واسعاً فوق فقهه ، واثمرت مواهبه . وظهرت آثاره ، بتوفيق الله جل شأنه ، على أسيادنا شيخه الآخر في الفقه محمد بن أبي ليلى القاضي طال أمدة قضاائه : الدولتين الأموية والعباسية حيث لم يمكن استغناؤهما - على تنافسهما - عن خبرته الواسعة في القضاء على طريقة قضاء علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقضاء شريح الممتد من عهد عمر رضي الله عنه إلى زمن الحجاج ، فازداد أبو يوسف علماً وعملاً بأحكام القضاء بما تلقاه من ابن أبي ليلى هذا من أحكام القضاء التي ورثها من قضائيا علي وشريح ، فيظهر من ذلك أن العلم كان ميسراً له من كل النواحي ، وكل ميسراً لما خلق له .

## حافظته القوية وذكاءه البالغ

ذكر أبو الفرج بن الجوزي أبا يوسف في جزئه في المائة الأفاذ من حفاظ هذه الأمة من جهة قوة الحفظ مطلقا غير مقتصر على حفظ الحديث وقال إنه كان يحفظ خمسين وستين حديثا سماع واحد ثم يحدث بها يعني بأسانيدها وهذا الجزء يسمى (أخبار الحفاظ) ، يوجد بظاهرية دمشق إلا أنه تنقصه الورقة الأولى ، وقال ابن عبد البر في الانتقاء : أخبرنا أحمد بن محمد بن أحمد قال أخبرنا أحمد بن الفضل بن العباس قال أخبرنا محمد بن جرير الطبري : كان أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي فقيها عالما حافظا ذكر أنه كان يعرف بحفظ الحديث وأنه كان يحضر المحدث فيحفظ خمسين وستين حديثا ثم يقوم فيملئها على الناس وكان كثير الحديث اه ، وهو عين ما ذكره ابن جرير في ذيل المذييل ، وقال الصيمري في أخبار أبي حنيفة وأصحابه بسنده إلى الحسن بن زياد أنه قال حججنا مع أبي يوسف فاعتل في الطريق فولنا بيثر ميمور فأتاه سفيان ابن عيينة يعود فقلنا لنا : خذوا حديث أبي محمد . فروى لنا أربعين حديثا فلما قام سفيان قال لنا أبو يوسف : خذوا ما روى لكم فرد علينا الأربعين حديثا حفظا على سنه وضعفه وعلته وشغله بسفره اه وروى الموفق المكي بسنده إلى الحسن بن أبي مالك أنه قال : كنا نختلف إلى أبي معاوية في حديث الفقه من حديث الحجاج بن أرطاة فقال لنا أبو معاوية : أليس أبو يوسف القاضي عنكم ؟ قلنا بلى . فقال : أتركون أبا يوسف وتكتبون عني ؟ كنا نختلف إلى الحجاج بن أرطاة فكان أبو يوسف يحفظ ، والحجاج يملئ علينا ، فاذا خرجنا كتبنا من حفظ أبي يوسف رحمه الله . وذكر الموفق بسنده أيضا إلى يحيى ابن آدم قيل لهارون الرشيد - وكان فقيها عالما -- أنك رفعت أبا يوسف فوق المقدار وأنزلته المنزلة الرفيعة فبأى وجه نال ذلك منك



قال عن معرفة من به فعلت ذلك وعن تجربة ، والله ما امتحنته في باب من أبواب العلم إلا وجدته كاملاً فيه لقد كان يختلف معنا في الحديث فمكننا نكتب ولا يكتب فإذا قمنا من المجلس انضم إليه أصحاب الحديث فصحبوا كتبهم عن حفظه ولقد بلغ في الفقه غاية لم يبلغها أحد ( من أهل طبقة ) فصغير عنده أجل الناس ، ونازل عنده أفقه الناس ، يقعد للناس وليس معه كتاب ولا شيء ، درسه بالليل مع شغله في أعمالنا فيقول : ما تريدون ؟ فيقولون في باب كذا وكذا فيندفع فيه فيجىء في بديهة بشيء يعجز عنه علماء زمانه ، ومع ذلك عنده استقامة في المذهب وصيانة في الدين ، هاتوا لي مثله اه فليعتبر بهذا الوصف لأبي يوسف من الرشيد أمير المؤمنين فقد جمع وأوعى وقال داود بن رشيد لو لم يكن لأبي حنيفة تلميذ إلا أبو يوسف لكان له فخر على جميع الناس ، كنت اذا رأيت أبا يوسف يتكلم في باب من أبواب العلم كأنما كان يغرق من بحر ، الحديث في وجهه ، والفقه في وجهه ، والكلام في وجهه ، كان لا يتعذر عليه شيء من ذلك اه وقال هلال ابن يحيى البصرى المعروف بهلال الراى : كان أبو يوسف يحفظ التفسير والمغازى وأيام العرب وكان أحد ( ١ ) علومه الفقه اه يعنى وفقه كما يعلمه الحاضر والبادى ، وقال يحيى بن خالد في رواية الذهبى : قدم علينا أبو يوسف وأقل ما فيه الفقه وقد ملا بفقه ما بين الخافقين اه . وقال يحيى بن معين : ما رأيت في أصحاب الراى أثبت في الحديث ولا احفظ ولا اصح رواية من ابى يوسف كما روى ذلك ابن ابى العوام عن الطحاوى ، وقد ترجم لأبى يوسف الذهبى في تذكرة الحفاظ في عداد حفاظ الحديث كما ألف جزءا خاصا في مناقبه رضى الله عنه ، وهو مطبوع ، وروى الصيمرى بطريق الطحاوى

( ١ ) هكذا في جزء الذهبى ، ووقع في بعض الكتب ( أقل علومه ) ولعله تحريف أو مبالغة ( ز ) .

عن ابن أبي عمران ، أن أبا يوسف دخل على الحجاج بن أرطاة وهو قاضى  
 الـ .. كوفه فسأله عن جنين الامة فقال له الحجاج : فيه نصف عشر قيمة أمه  
 فقال له أبو يوسف : أليس جنين الحرة إذا وقع من الضربة ميتا فيه غرة  
 وإن وقع منا حيا ثم مات ففيه الدية . فقال الحجاج نعم ، قال أبو يوسف فأنت  
 قلبت الأمر فجعلت في جنين الامة إذا كان ميتا أكثر مما يجب فيه إذا كان  
 حيا ومات بعد ذلك لأنه قد يكون قيمة حيا درهمين وفيه أمه مائة درهم  
 فقال له الحجاج إذا كان مثل هذا فلا تلقه الى محضرة الناس يا بني . وروى  
 الصيمري بسنده أن أبا يوسف قال لربعة الرأي ( شيخ مالك ) ما نقول في  
 تبدل بين اثنين اعتقه أحدهما قال لا يجوز عتقه قال لم ؟ قال : لأن هذا ضرر  
 وقد جاء لا ضرر ولا ضرار . قال فإن اعتقه الآخر قال جاز عتقه . قال تركت  
 فيه لك ، أن كان الكلام الاول لم يعمل شيئا ولم يقع له عتق فقد اعتقه  
 الثاني وهو عبد فسكت اهـ . وروى الطحاوى عن ابن أبي عمران عن ابن سماعة  
 عن أبي يوسف . نحوه وفي هذا " قال في الامانة " . وفيه بار  
 ذكاته

### بعض شيوخ ابن يوسف في الفقه والحديث

وقد اتفقوا أنه يروي في الأحكام القضاة على محمد بن أبي ليلى القاضى  
 ولزم أبا حنيفة في الفقه والحديث حتى تخرج عليهما في الفقه أدلة الأحكام .  
 وكان باراهما ونشرا عليهما حتى حكى أحمد بن عمار بن أبي مالك عن يده في  
 ابن يوسف أنه لو لاه لم يذكرا أبو حنيفة ولا ابن أبي ليلى اهـ . وهذا غلو لا يرضاه  
 أبو يوسف نفسه بل لولاها لما ارتفع لابن يوسف شأن : وهو القائل : ما  
 كان في الدنيا مجلس اجلسه أحب الى من مجلسي أبي حنيفة وابن أبي ليلى  
 فني مارأيت فقيها فقه من أبي حنيفة ولا قاضيا نزيها من ابن أبي ليلى .  
 كما أخرجه الصيمري بسنده اليه . نعم كان تلميذا باراهما يلشرا عليهما

ويدعو لها بل كان يدعو لأبي حنيفة بالمغفرة دبر كل صلاة قبل والديه كما ورد بطرق عنه فبارك الله في عليه ، على أن عمار بن أبي مالك ضعفه أبو الفتح الأزدي وأقره عليه الذهبي وابن حجر ؛ وقد ذكر يوسف بن أبي سعد أن أبا يوسف قال : « اختلفت الى أبي حنيفة تسعا وعشرين سنة ما فاتني صلاة الغداة ، كما في المنية والنافع الكبير ، وروى الصيمري بسنده إلى أبي يوسف أنه قال : « صحبت أبا حنيفة سبع عشرة سنة لا أفارقه في نهار ولا أضحي إلا من مرض » . ولعل هذه الرواية لمدة الملازمة الكليه ، والاولى في الاختلاف اليه في الصباح مع التردد إلى شيوخ آخرين في باقى اليوم ، فتسرد هنا بعض شيوخ أبي يوسف في العلوم ، وهم : أبان بن أبي عياش ، والأحوص ابن حكيم ، وأبو اسحاق الشيباني ( سليمان ) ، وأمرأئيل بن أبي اسحاق يونس ، واسماعيل بن ابراهيم بن المهاجر البجلي ، واسماعيل بن أمية ، واسماعيل بن أبي خالد ، واسماعيل بن علي ، واسماعيل بن مسلم ، وأيهب بن عتبة ، وبيان بن بشر ، وأبو بكر بن عبد الله الهذلي ، وثابت أبو حمزة الثمالي - من رجال الترمذي - وابن جريج عبد الملك ، وأبو جناب يحيى الكلبى ، والحجاج بن ارطاة ، وحرير بن عثمان ، والحسن بن حى ، والحسن بن دينار ، والحسن ابن عبد الملك بن ميسرة ، والحسن بن علي بن عمار ، وحصين بن عبد الرحمن السلمي ، وحصين بن عمرو بن ميمون ، وحنظلة بن أبي سفيان ، وخصيف ابن عبد الرحمن ، وداود بن أبي هند ، وروح بن مسافر ، والسري بن اسماعيل وسعيد بن أبي عروبة ، وسعيد بن المرزبان ، وسعيد بن مسلم ، وسعيد بن يحيى اللخمي ، وسفيان بن عيينة ، وأبو سفيان بن العلاء . وسليمان التيمي ، وسليمان بن مهران الأعمش ، وسماك بن حرب ، وطلحة بن يحيى ، وطارق ابن عبد الرحمن ، وعاصم بن أبى النجود ، وعاصم الأحول ، وعبد الله بن



سعيد المقبري ، وعبد الله بن علي ، وعبيد الله بن عمر ، واخوه عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن المحرر ، وعبد الله بن واقد ، وعبد الله بن الوليد المدني ، وعبيد الله بن ابي حميد ، وعبيدة بن ابي ربيعة ، وعبد الرحمن بن ثابت ، وعبد الرحمن بن عبد الله المسعودي ، وعبد الرحمن بن معمر ، وعبد الملك بن ميسرة ، وعتبة بن عبد الله ، وعطاء بن السائب ، وعطاء بن عجلان ، والعلاء بن كثير ، وعمرو بن دينار ، وعمرو بن عثمان ، وعمرو بن المهاجر ، وعمرو بن ميمون ابن مهران وعمرو بن يحيى بن عمار ، وعمر بن نافع ، وغالب بن عبيد الله ، وغيلان بن قيس الهمداني . والفضل بن مرزوق ، وفطر بن خليفة ، وقيس بن الربيع ، وقيس بن مسلم ، وكامل بن العلاء ، والليث بن سعد ، وليث بن أبي سليم ، ومالك بن انس ، ومالك بن مغول ، ومجالد بن سعيد ، ومحمد بن اسحاق صاحب المغازي ، ومحمد بن ابي حميد ، ومحمد بن السائب الكلي ، ومحمد بن سالم ، ومحمد بن طلحة ، ومحمد بن عبد الله بن عمرو بن شعيب ، ومحمد بن عبيد الله العرزمي ، ومحمد بن عمرو بن علقمة ، وسعد بن كدام ، ومسلم الحزامي ، ومطرف بن طريف ، وابو هاشم ، وهشام بن ميسرة ، ومنصور بن المعتمر ، والمنهال بن خليفة ، وميسرة بن معبد . ونافع مولى ابن عمر ، ونصر بن طريف ، وابن ابي نجيح عبد الله والنعمان بن ثابت . وورقاء الاسدي ، والوليد ابن عيسى . وهشام بن عروة وهشام بن سعيد . ويحيى بن ابي انيسة ، ويحيى ابن سعيد الانصاري ، ويحيى بن عبد الله التيمي ، ويحيى بن عمرو بن سلمة ويزيد ابو خالد ، ويزيد بن ابي زياد ، وبونس بن ابي اسحاق ، وغيرهم من حملة العلم من رجال الحجاز والعراق وسائر البلدان ، وبينهم من يذكر بضعف عند بعض النقاد من الرواة ، الا ان لفقهاء نظرا خاصا في الرجال باعتبار موارد اخبارهم ومنشأ كلام المتكلمين فيهم ، فلا يسايرون المتعنتين من اهل الجرح وهم قلة منهم على اسرافهم في التجريح بمجرد نظرهم في الرأي والكلام ،

ولا سيما الذين عاشروهم ودرسوا أحوالهم عن كسب فهم أدرى بأحوال  
 شيوخهم الذين تحالطوهم من ضبط واتقان أو غلبة وهم ونسيان أو عدالة  
 أو قلة دين بل يزنون ذلك كله بميزان العدل غير مسترسلين في التجريح كمن فعل  
 كثير من النقلة من ضيق أفق هؤلاء في إدراك المسائل التي كان النقاش يجري  
 فيها بين أهل الدراية وأصحاب الرواية والجامعين بينهما ، وكم من رآه  
 قبله الامام الشافعي رضي الله عنه أيضاً لذلك مع تشدد بعض الرواة فيه .

أقبله العظيم على العلم وتعليمه وصبره مع المتفقهين عليه

وجملة من الذين أخذوا الحديث والفقه عنه

قال الحسن بن زياد : كنت أختلف إلى زفر وإلى أبي يوسف في الفقه  
 وكان أبو يوسف أوسع صدرا بالتعليم من زفر فكنت أبدأ بزفر فأسأله  
 عن المسألة التي تشكل علي فيفسرها لي فلا أفهمها فاذا أعينته قال : ويحك  
 مالك صناعة مالك ضيعة ؟ ما أحسبك تفاهع ابدا . قال فأخرج من عنده وقد  
 فترت واغتممت فأتى أبا يوسف فيفسرها لي فاذا لم أفهمها قال لي ارفق ، ثم  
 يقول لي : أنت الساعة مثلك حين بدأت ؟ فأقول له : لا ، قد وقفت منها على  
 أشياء وإن كنت لم أستتم ما أريد . فيقول لي : فليس من شيء ينقص إلا  
 يوشك أن يبلغ غايته ، اصبر فاني أرجو أن تباه ما تريد . قال الحسن بن  
 زياد فكنت أعجب من صبره ، وكان أبو يوسف يقول لأصحابه : لو استطعت  
 أن أشاطركم ما في قلبي لفعلت ، . وقد بلغ به الاهتمام بتعليم العلم إلى أن  
 يتحدث عن العلم وتعليم المسائل وهو في حالة الاحتضار ، وقد روى إبراهيم  
 ابن الجراح أن أبا يوسف مرض فأتيته أعوده فوجدته مغشى عليه فلما أفاق  
 قال لي يا إبراهيم إيما أفضل في رمي الجمار أن يرميها الرجل راجلا أو راكبا  
 فقلت راجلا فقال لي أخطأت فقلت راكبا . فقال أخطأت . ثم قال اما ما

كان منها يوقف عنده للدعاء فالأفضل أن يرميه راجلا وأما ما كان لا يوقف عنده فالأفضل أن يرميه راكبا . ثم قمت من عنده فما بلغت باب داره حتى سمعت الصراخ عليه وإذا هو قد مات رحمة الله عليه . كما في كتاب ابن أبي العوام بأسانيده ، ونحوه في كتاب الصيمري بطريق أبي عبيد عن إبراهيم ابن الجراح : وفيه : قلت في مثل هذا الحال ؟ قال لا بأس بذلك ندرس فينجو به ناج . ثم علل عدم الركوب في موضعه بكونه أشد للتمكن واغزر للدعاء ، وعلل الركوب في موضعه بكونه أسرخ في التنحي . ونال بهذه المصابرة بركة العلم ، فحاز رضى الله ورسوله ورضى العلماء . فمن الذين أخذوا عنه أو تعقوا عليه : إبراهيم بن الجراح المازنى القاضى ، وإبراهيم بن سلمه الطيالسى ، وإبراهيم بن يوسف بن ميمون البلخى ، وإبراهيم بن عبيد ، وأحمد بن حنبل . كتب عنه ثلاثة قباط من العلم - ، وأحمد بن محمد بن عيسى السكونى ، وأحمد بن عنيق الحافظ ، وإسحاق بن الفرات الكندى ، وإسحاق بن أبى إسرائيل ، وأسد بن الفرات - بدون مذهب ، وإلك قتل سجنون - ، وإسماعيل ابن حماد بن أبى حنيفة ، وإسماعيل بن الفضل ، وإشرف بن سعيد النيسابورى وبشار بن موسى الخفاف البصرى ، وبشر بن غياث (١) أبو عبد الرحمن المريسى - بفتح وتخفيف عا - الجمهور ، وبكسر وتشديد عند الصغاني - ، وبشر بن المعلى . وبشر بن الوليد الكندى ، وبشر بن يزيد أبى الأزهر النيسابورى ، وأبو بكر ابن أخت أبى يوسف ، وتوبة بن سعد المروزى ، وجعفر بن يحيى البرمكى ، والحسن بن أيوب أبو على النيسابورى

(١) تابع المعتزلة في مسألة خاق القرآن فزجره أبو يوسف ولم ينزجر ، وكان الواجب أن لا يخوض في هذه المسألة وإن كان مراده ما بين الدفتين وما في السنة التالين ، فأسقطه النقاد على براعته في الفقه ، وخصومه يظهر اتهامهم في نقض الداعية المنتهية ر قبل منه ات ، وقال عبد القاهر الخدادى



والحسن بن زياد اللواؤى ، والحسن بن زياد بن عثمان بن حماد الزيادة ،  
 ابو حسان ، والحسن بن شبيب ، والحسن بن أبي مالك ، والحسن بن مسهر ،  
 والحسين بن ابراهيم بن الحر البغدادى اشكاب ، والحسين بن حفص الاصفهاني  
 والحسين بن الوليد ، وحفص الفرد ، وحماد بن دليل ، وحيان بن بشر بن  
 المخارق ، وخالدين صبيح ، وأبو الخطاب كاتب أبي يوسف ، وخلف بن ايوب  
 البلخي ، وداود بن رشيد الخوارزمي ، ومحمد بن الربيع الهروي ابو زيد ،  
 وسورة بن الحكم ، وسهل بن مزاحم ، وشجاع بن مخلد ، وشعيب بن سليمان  
 الكيساني ، وشقيق بن ابراهيم البلخي ، وعباس بن الوليد ، وأبو العباس  
 الطوسي ، وعبدالله بن عمر بن غانم الرعيني ، وعبدالرحمن بن عبدالله العمري ،  
 وعبد الرحمن بن مسهر ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وعبدوس بن بشر الرازي  
 وعثمان بن بحر الجاحظ ، وعثمان بن حكيم ، وعززم بن فروة ، وعصام بن

---

— في أصول الدين (٣٠٨) : فأما المريسي من أصحاب أبي حنيفة فأنما وافق  
 المعتزلة في خلق القرآن وأكفرهم في خلق الأفعال اه . وقال ابن تيمية في  
 منهاجه (٢٥٦-١) : كان من المرجئة ولم يكن من المعتزلة اه . وتنسب  
 اليه بدع والله أعلم بشبوتها عنه . وروى ابن زنجويه عن احمد بن حنبل  
 قال : كنت في مجلس أبي يوسف القاضى حين أمر ببشر المريسي فجر  
 رجله فأخرج ثم رأته بعد ذلك في المجلس فقلت له : على ما فعل بك  
 رجعت الى المجلس ؟ قال : لست أضيع حظي من العلم بما فعل بي بالأمس  
 اه . وأسند ابن أبي العوام بطريق الطحاوي أن أبا يوسف كان يقول  
 لبشر المريسي : أي رجل أنت لولا رأيتك اليوم اه . وقال 'ميمري : وله  
 تصانيف وروايات كثيرة عن أبي يوسف وكان من أهل الوريّة والزهد  
 غير انه رغب الناس عنه في ذلك الزمان لانتهازه بعلم الكلام وخوضه في  
 ذلك وعنه اخذ حسين النجار مذهب اه . ونزل عنه الشافعي ببغداد في  
 إحدى الرحلات (ز)

يوسف البلخي، وعلي بن الجعد الجوهري الحافظ - صاحب الجعديات المشهورة - ،  
وعلي بن حجر المروزي ، وعلي بن حرمة الكوفي ، وعلي بن خشرم ، وعلي  
ابن صالح الجرجاني ، وعلي بن صبيح ، وعلي بن عمرو بن القرضي ، وعلي بن  
المديني ، وعلي بن مسلم الطوسي ، وعمار بن عبد الملك أبو اليقظان المروزي ،  
وعمر بن حماد ، وعمر بن أبي عمرو الحراني ، وعمر بن محمد الناقد ، وعمر بن  
الوليد الأعصف ، وقرات بن نصر الهروي ، وفرج بن عبد الله مولى أبي  
يوسف . والفضل بن حاتم ، والفضل بن غانم ، والفضل بن عياض ، والقاسم  
ابن الحكم العرني ، وقتيبة بن أسد ، ومحمد بن إبراهيم بن أبي سكينه ، ومحمد  
ابن بكر بن خالد القصير أبو جعفر كاتب أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن  
الشيبياني ، ومحمد بن خالد الحنظلي الرازي ، ومحمد بن أبي رجاء الخراساني  
ومحمد بن سماعة التميمي ، ومحمد بن الصباح ، ومحمد بن عمرو بن السري  
المصري ، ومحمد بن خالد ، والمعل بن منصور الرازي ، والموجه أبو عمرو  
المروزي ؛ وموسى بن سليمان الجوزجاني ، وأبو موسى الأنصاري ، وابن  
أبي نجدة ، ونصر بن عبد الكريم البلخي ، ووکیع بن الجراح ، وهشام بن  
عبد الملك أبو الوليد الطيالسي ، وهشام بن عبيد الله الرازي - لينوه في روايته  
للفقه ، وهشام بن معدان كاتب أبي يوسف ، وهلال بن يحيى الرازي البصري  
المعروف بهلال الرأي - صاحب أحكام الوقف - ، والهيثم بن خارجة ، والهيثم بن موسى  
ويحيى بن آدم ، ويحيى بن عبد الصمد ، ويحيى بن معين ، ويحيى بن يحيى النيسابوري  
وابن أبي يوسف يوسف القاضي - راوی کتاب الآثار ، لأبي يوسف عن ،  
أبيه ، وكثير سواهم ، وفيهم من شارك أبا يوسف في الأخذ عن أبي حنيفة  
وفيهم أيضا من شارك محمد بن الحسن في الأخذ عن أبي يوسف ثم أخذ عن  
محمد بن الحسن . وتفقه عليه عدد كثير كما يقول الذهبي وأخذ عنه أئمة كما ترى  
والشافعي إنما يروى عنه في الأم والمسنند بواسطة محمد بن الحسن كما في

حديث بيع الولاء ، ولم يجتمع به كما جزم به ابن تيمية وابن حجر والسخاوي  
 إن عاصره . وأما ما في بعض مسانيد أبي حنيفة من رواية الشافعي عن أبي  
 يوسف فسبق قلم عن يوسف بدرن (أبي) وهو يوسف بن خالد السمطي ،  
 والله أعلم .

### منزلته في الاجتهاد وبعد غوره في التأصيل والتفريع

والاجتهاد هو استفراغ المجهود في استنباط الحكم الفرعي عن دليله ، وشرط  
 مطلقة علم الكتاب بمعانيه شرعا ولغة ، لإفراداً وتركيباً ، سليقة أو  
 تعلم ، وعلم السنة متناوِسندا ، وعلم موارد الاجماع ووجوه القياس الشرعي  
 إلى غير ذلك عما هو مبسوط في اصول الفقه ؛ وأبو يوسف كان من أفذاذ  
 أركان المجمع الفقهي الذي كان يرأسه أبو حنيفة في الكوفة وكان يشارك  
 الجماعة بقسط وافر في تحقيق المسائل ، وتدقيق الدلائل وتدوين الأجوبة  
 الممحصنة إلى وفاة أبي حنيفة تسعا وعشرين سنة مع بعض فترات يسيرة  
 انقطع فيها عن مجلس أبي حنيفة ، ولازمه سبع عشرة سنة بلا انقطاع أصلا  
 فمثل أبي يوسف في ذكائه المفرط وحافظته الخارقة للعادة واقباله الكلي  
 على العلم اذا لازم ذلك المجلس بتلك المواهب وبتلك المثابرة لا بد من أن  
 تثمر مواهبه ويعاوشأنه في الاجتهاد ويحوز مرتبة الاجتهاد المطلق وان حافظ  
 على اتسابه لأبي حنيفة عرفانا لجميل أستاذه عليه في تكوينه العلمي ، وقد  
 شهد له أبو حنيفة أنه أعلم أهل الأرض في طبقته كما روى الطحاوي بسنده  
 عن أسد بن القرات على ما في تاريخ الخطيب ، وشهد له الحافظ الفقيه على  
 ابن الجعد - صاحب الجعديت المشهورة - بأنه ما رأى مثله  
 وقال ابن أبي عمران شيخ الطحاوي : وقد رأى على بن الجعد الثوري  
 والحسن بن صالح ومالكا وابن أبي ذئب والليث بن سعد وشعبة بن الحجاج



اه . كما أسنده الصيمري فيكون بهذا الكلام فضله عليهم . وقول الأعمش له  
 أتم الأطباء ونحن الصيادلة . عند جوابه استنباطاً من حديث بريرة الذي كان  
 حدثه به ، وقوله له أيضاً إني رويت هذا الحديث قبل أن يجتمع أبواك ولم  
 أعرف تأويله إلا الساعة ، شهادة له بدقة الاستنباط أيضاً . بل قال طلحة  
 ابن محمد بن جعفر الشاهد : « هو أفقه أهل عصره ولم يتقدم عليه أحد في زمانه » .  
 وقال يحيى بن خالد : « قدم علينا أبو يوسف ، وأقل مافيه الفقه ، وقد ملا  
 بفقهه ما بين الخافقين » ، وقال عبد الله بن داود الخريبي الحافظ : كان أبو  
 يوسف قد اطلع على الفقه اطلاعا ، يتناوله كيف يشاء ، كما أخرجه ابن أبي  
 العوام بسنده إليه ، وكان يشهد له أبو حنيفة بالغلبة في مناظراته مع زفر بن  
 الهذيل المعروف ببالغ الذكاء وقوة الحجاج كما ورد بطرق عنه ، وقوة حفظه  
 مضرب الأمثال ، وسعته في معرفة الآثار وشدة تمسكه بها موضع اتفاق ،  
 فلا يكون بلوغ مثله لدرجة الاجتهاد المطلق موضع تردد

ومن المعروف تقسيم المجتهدين إلى مجتهد مطلق مستقل غير منتسب ، ومجتهد مطلق  
 منتسب ومجتهد مقيد بمذهب يجتهد فيه على أصول إمامه كما ذكره ابن حجر المسكي  
 في « شن الغارة » ونقله بنصه عبد الحى اللكنوى في « النافع الكبير » ، وجرى  
 عليه أحمد بن عبد الرحيم الدهلوى في « الانصاف في أسباب الخلاف » ، وإن لم  
 يوفيا البحث حقه من التحيص ، ومع ذلك هو أقرب إلى الصواب مما عمله  
 ابن الكمال الوزير في مرد درجات للفقه وتوزيع الفقهاء عليها - سواء كان  
 له سلف في ذلك أم لم يكن - ولم يصب في أحد من الأمرين لافي ترتيب الطبقات  
 ولا في توزيع الفقهاء عليها ، وإن لقي استحساناً من المقلدة بعده ، وكان في  
 نفس الشيخ عبد الحى اللكنوى وقفة في صنيع ابن الكمال ، وقد شفى مافي  
 نفسه عمل الناقد العصامي الشهاب المرجاني في كتابه ( ناظورة الحق ) من  
 تعقب يهدم الأمرين : الترتيب والتوزيع معا فعاد الأمر إلى نصابه بتحقيقه

فجزاه الله عن العلم خيراً ، وأنقل هنا في الهامش (١) رسالة ابن الكمال في طبقات الفقهاء بنصها للاطلاع على الترتيب والتوزيع المردودين كما سأنقل في آخر كتابي هذا نص تعقب المرجاني على طوله للحاجة الماسة إلى الايقاظ لكثرة المفتين بكلام ابن الكمال . وإنزال أبي يوسف وأمثاله إلى درجة المجتهد في المذهب كما فعل ابن الكمال حط لمنزلتهم وبخس لحقهم وإخسار في الميزان عند من يعرف مقادير الرجال ، ولذا قال المرجاني في أبي يوسف وزفر ومحمد بن الحسن : « وحالهم في الفقه إن لم يكن أرفع من مالك والشافعي وأمثالهما فليسوا بدونهما » - كما سيأتي - والحق أن الاجتهاد له طرفان أعلى وأدنى وفيما بين الطرفين درجات متفاوتة جد التفاوت ومنازل متخالفة كل التخالف فلا تظهر منزلة الفقيه بمجرد عده من طبقة أهل الاجتهاد المطلق المستقل ، وكما بين الذين حافظوا على الانتساب من هو أعلى منزلة من الذين حاولوا الاستقلال

---

(١) الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين . اعلم أن الفقهاء على سبع طبقات ( الطبقة الاولى ) : طبقة المجتهدين في الشرع كالائمة الاربعة ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الأصول واستنباط أحكام الفروع من الأدلة الاربعة : الكتاب والسنة والاجماع والقياس ، على حسب تلك القواعد من غير تقليد أحد في الفروع والأصول . ( الثانية ) : طبقة المجتهدين في المذهب كأبي يوسف ومحمد وسائر أصحاب أبي حنيفة - رحمهم الله - القادرين على استخراج الأحكام عن الأدلة المذكورة على حسب القواعد التي قررها أستاذهم أبو حنيفة رحمه الله عليه وعينها فانهم وإن خالفوه في بعض الأحكام الفرعية لكنهم يقلدونه في قواعد الأصول ، وبه يمتازون عن المعارضين في المذهب ويفارقونهم كالشافعي ونظرائه المخالفين لأبي حنيفة رحمه الله عليه في الأحكام غير المقلدين له في الأصول .

( الثالثة ) : طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب

على أن الاستقلال بالمعنى الصحيح لا يوجد بين الأئمة المتبوعين المعروفين ،  
فضلا عن بعدم لأن أبا حنيفة تابع في معظم اتجاهه طريقة فقهاء العراق من  
أصحاب علي وابن مسعود رضي الله عنهما وأصحاب أصحابهم ولا سيما  
ابراهيم النخعي وأما مالك بن أنس فيجري على منحنى ابن عمر وزيد بن  
ثابت رضي الله عنهما وأصحابهما وأصحاب أصحابهما إلى الفقهاء السبعة  
بالمدينة وأصحابهم ولا سيما ربيعة الرأي ، وأما الشافعي فقد حذا حذو ابن  
عباس رضي الله عنهما وأصحابه وأصحاب أصحابه بمكة كمسلم بن خالد  
وغیره مع الاعتراف من البحرين فقه العراق وفقه الحجاز على المنهجين ، وكان في

---

— كالخصاف وأبي جعفر الطحاوي وأبي الحسن الكرخي وشمس الأئمة  
الجلواني وشمس الأئمة السرخسي وفخر الاسلام البزدوي وفخر الدين  
قاضي خان وغيرهم فانهم لا يقدرّون على المخالفة للشيخ لا في الفروع ولا في  
الاصول لكنهم يستنبطون الاحكام في المسائل التي لانص فيها عنه على  
حسب اصول قررها ومقتضى قواعد بسطها .

(الرابعة) : طبقة أصحاب التخريج من المقلدين كالرازي وأصحابه فانهم  
لا يقدرّون على الاجتهاد أصلا لكنهم لاحظاتهم بالاصول وضبطهم للآخذ  
يقدرّون على تفصيل مجمل ذي وجهين وحكم بهم محتمل لأمرين منقول عن  
صاحب المذهب أو واحد من أصحابه المجتهدين برأيهم ونظرهم في الاصول  
والمقايسة على أمثاله ونظائره من الفروع ، وما وقع في بعض المواضع  
من الهداية من قوله كذا في تخريج الكرخي وتخريج الرازي من هذا القبيل .  
(الخامسة) : طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين كابن الحسير القمّي  
وصاحب الهداية وأمثالها ، شأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض آخر  
بقولهم : هذا أولى ؛ وهذا أصح دراية ، وهذا أصح رواية وهذا أوفق  
للقياس ، وهذا أرفق للناس .



قديمه محافظا على انتسابه لمالك ، الى أن رد عليه عيسى بن ابان . وفي جديده كان على استقلاله يغلب عليه مسائل محمد . وموافقة المجتهد للمجتهد ليست من تقليده له بل من معرفته للحكم بدليله كمعرفة الآخر ، وليس ادعاء ابن خزيمة وابن المنذر أنهما ما قلدا أحدا منذ بلغا الحلم برافعهما فوق المجتهدين المنتسبين إلى مستوى المستقلين في الاجتهاد في الحقيقة ، والاول هو الذي ساعد محمد ابن عبد الحكم في رده على الشافعي ردا قاسيا . والثاني يرمى بعزو المسائل إلى غير قائلها وبتقوية الضعيف وتضعيف القوى ، وقد نقل عن أبي بكر القفال وأبي علي بن خيران والقاضي حسين أنهم قالوا لسنا مقلدين للشافعي بل وافق رأينا رأيه ، وليس هذا برافعهم أيضا إلى طبقة الامام الشافعي رضي الله عنه كما هو ظاهر ، وليس للتأخر نكران جميل المتقدم عليه بسبقه في تدوين العلم وأخذه عنه ، وقال أبو الوليد الباجي عند تحدّثه عن بلغ درجة الاجتهاد وجمع اليه سائر العلوم - في المذهب المالكي - : ولم تحصل هذه الدرجة بعد مالك إلا لاسماعيل (١) القاضي كما نقله ابن فرحون ، وأين هذا

---

( السادسة ) : طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوى والضعيف وظاهر المذهب وظاهر الرواية ، والروايات النادرة ، كأصحاب المنون المعبرة من المتأخرين كصاحب الكنز وصاحب المختار وصاحب الوقاية وصاحب المجمع وشأنهم أن لا ينقلوا في كتبهم الأقوال المردودة والروايات الضعيفة .

( السابعة ) : طبقة المقلدين الذين لا يقدرّون على ما ذكر ولا يفرقون بين العجاف والسمن ، والشمال من اليمن ، بل يجمعون ما يجدون وهم كحاطب ليل فالويل لهم ولمن قلدهم كل الويل . والحمد لله أولا وآخرا . تمت الرسالة في طبقات الفقهاء لابن السكيت الوزير .

( ١ ) ومع إطراء الباجي لاسماعيل القاضي هكذا يقول داود الظاهري كلمة في اسماعيل خارجة عن الانصاف ( ز )

من إدهاء ابن عرفة الاجتهاد لبعض شيوخه مع اختلاف المالكية في ابن القاسم هل هو مجتهد في المذهب ام مقلد لمالك ثم على ما هو مشروح في ترجمتي أبي زيد وأبي موسى ابني الامام التليسانى المالكي، وترى النووى ينقل في تهذيب الاسماء واللغات في ترجمة المزنى عن امام الحرمين قوله :

« ارى كل اختيار للمزنى تخريباً - فيلحق بالمذهب - فانه لا يخالف اقوال الشافعى لا كأبي يوسف ومحمد فانهما يخالفان اصول صاحبيهما اهـ ، فيكون المزنى في نظره في طبقة المجتهد في المذهب ، وابو يوسف ومحمد فوق مراقبة المجتهد في المذهب لظهور مخالفتها للامام في الأصول والفروع وان حافظا على انتسابهما له عرفانا لجمله العظيم عليهما ، واما قول القائل لهما لا يقولان بقول إلا إذا كان قولاً سمعاه منه فستحدث عنه في فصل خاص إن شاء الله تعالى .

### ثناء اهل العلم على أبي يوسف

ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ في عداد حفاظ الحديث ثم قال : وله أخبار في العلم والسيادة قد افردته وافردت صاحبه محمد بن الحسن رحمهما الله في جزء ، وجزؤه في مناقب أبي يوسف مطبوع . سرد فيه الذهبي جملة صالحه من مناقبه تحت عنوان . ( ثناء الائمة على أبي يوسف ) وقال : ذكر اسد بن الفرات عن محمد بن الحسن قال : مرض ابو يوسف فعاده ابو حنيفة فلما خرج قال : ان يمت هذا الفتي فهو اعلم من عليها واوما الى الارض . عباس الدورى سمعت أحمد بن حنبل يقول : اول ما كتبت الحديث اختلفت الى ابى يوسف القاضي فكتبت عنه (١) ثم اختلفت بعد الى الناس . قال :

(١) وما كتبه عنه نحو ثلاثة قماطر في ثلاث سنوات كما سبق (ز)

وكان أبو يوسف أميل إلينا من أبي حنيفة ومحمد . إبراهيم بن أبي داود  
البرلسي ، سمعت يحيى بن معين يقول : ما رأيت في أصحاب الرأي أثبت في  
الحديث ولا أحفظ ولا أصح رواية من أبي يوسف ... عباس الدوري .  
سمعت ابن معين يقول : أبو يوسف صاحب حديث صاحب سنة . محمد  
ابن سماعة ، عن يحيى بن خالد قال : قدم علينا أبو يوسف وأقل ما فيه الفقه ، وقد  
ملا بفقهه ما بين الخافقين . ( وسبق تمام كلامه ) . بشر بن الوليد سمعت  
أبا يوسف يقول : سألتني أذا عمش عن مسألة فأجبتة عنها ، فقال لي : من أين  
قلت هذا ؟ قلت لحديث حدثناه أنت . فقال يا يعقوب اني لأحفظ هذا  
الحديث قبل ان يجتمع أبواك فما عرفت تأويله إلا الآن . ابن الثلجي ، سمعت  
عبد الله بن داود الخريبي يقول : كان أبو يوسف قد اطلع على الفقه او العلم  
اطلاعا يتناوله كيف يشاء . عمرو بن محمد الناقد قال ما أحب ان أروى عن  
أحد من أصحاب الرأي إلا عن أبي يوسف فإنه كان صاحب سنة . حنبل سمعت  
أحمد بن حنبل يقول : أبو يوسف كان منصفاً في الحديث . أبو خازم القاضي  
عن بكر العمي ، عن هلال الرأي قال : كان أبو يوسف  
يحفظ التفسير والمغازي وأيام العرب ، وكان أحد علومه الفقه . قال  
المازني : كان أبو يوسف أتبعهم للحديث . أحمد بن عطية سمعت محمد بن سماعة  
يقول : كان أبو يوسف يصلي بعدما ولى القضاء كل يوم مأتى ركعة . عباس  
سمعت يحيى بن معين يقول : كان أبو يوسف يحب أصحاب الحديث ويميل  
إليهم . عبد الله بن علي المديني ، سمعت أباي يقول كنا تأتي أبا يوسف  
لما قدم البصرة سنة ثمانين ومائة فكان يحدث بعشرة أحاديث وعشرة رأي ،  
واراه قال : ما جد على أبي يوسف إلا حديثه عن هشام بن عروة في الحجر (١)

(١) ومن راجع التلخيص الحبير (٢٤٩) وسنن البيهقي (٦ - ٦١) علم

انه لم يتفرد به بل له متابع (ز)



وكان صدوقا اه . ما نقلته من هذا الفصل في جزء الذهب في مناقب أبي يوسف  
وعند الحارثي بسنده عن الحسين بن الوليد : كان أبو يوسف اذا تكلم يدهش  
الانسان ويحير من دقة كلامه ، ورايته يوما يتكلم في مسألة غامضة فمر في تلك  
المسألة مرور السهم ولم يفهم من حضره من كلامه شيئا من دقته فتعجبنا منه  
كيف سخر الله له هذا الشأن وكيف سهل له اه

وقال أبو القاسم شرف الدين بن عبد العليم القرطبي في الفصل الذي خصه  
بمناقب أبي يوسف في آخر كتابه « قلائد عقود العقيان في مناقب أبي حنيفة  
النعمان » : واسند الصيمري عن الحسن بن أبي مالك قال سمعت أبا يوسف يقول  
ما صليت صلاة إلا دعوت الله لأبي حنيفة رحمه الله واستغفرت له . قال وكان  
علي بن صالح اذا حدث عن أبي يوسف يقول حدثني أفعه الفقهاء وقاضي القضاة  
وسيد العلماء أبو يوسف . وقال بشر بن الوليد لمستمليه يوما وقد قال خبركم يعقوب  
فقال : الاتعظمه الاتفخمه فاني ما رايت مثله . (وقد راى ابن أبي ذئب وشعبة  
ومن دونهما ) . واسند عن الطحاوي قال سمعت ابن أبي عمران يقول : امل  
علينا على بن الجعد وقال اخبرنا أبو يوسف - وكان مجلسه حافلا من الناس -  
فقال رجل يا ابا الحسن اتذكرا ابا يوسف ؟ قال فكانه وقع في قلب علي  
ابن الجعد انه اراد بذلك مالا ينبغي ان يريد مثله بأبي يوسف ، فقال له  
علي : اذا اردت ان تذكر ابا يوسف فاغسل فمك بأشنان وماء حار ثم قال والله  
ما رايت مثله (وسبق قول ابن أبي عمران . وقد راى الثوري والحسن بن صالح  
ومالكا وابن أبي ذئب والليث بن سعد وشعبة بن الحجاج ) ، وقال القرطبي  
ايضا عن أبي يوسف . ثقة صدوق وثقه الناس . قال احمد بن كامل الشجري  
- مؤلف أخبار القضاة وصاحب ابن جرير - : لم يختلف يحيى بن معين واحمد  
ابن حنبل وعلي بن المديني في ثقته في النقل - وقال ابن حبان في كتاب  
الثقات له في ترجمة أبي يوسف علي ذلاقة لسانه في اصحابنا : « كان شيخا  
متقنا ولسنا من يوهم الرعاع مالا نستحله ولا من يحيف بالقدح في انسان

وإن كان لنا مخالفاً بل نعطى كل إنسان ما كان يستحقه من العدالة والجرح فأدخلنا زفر وأبا يوسف في الثقات لما تبين عندنا من عدالتهما في الأخبار، وأدخلنا من لا يشبههما في الضعفاء بما صح عندنا بما لا يجوز الاحتجاج به، ثم ذكر وفاة أبي يوسف ووفاة ابنه يوسف ثم قال : سمعت ابن قحطبة يقول سمعت محمد بن الصباح يقول : وقيل له : لم لم تكتب عن هشيم ؟ قال : لأنني لم أنصرف يوماً من مجلس هشيم فسئلت عن مسألة فلم أحسنها فتركت هشيماً ، ولزمت أبا يوسف ، وكان أبو يوسف رجلاً صالحاً ، وكان يسرد الصوم ، اهـ . وثقات ابن حبان من محفوظات الظاهرية رقم (٧١١) ، وذكر وكيع القاضي في أخبار القضاة عن الحسين بن محمد بن أبي معشر عن أبيه : أن أبا يوسف كان مستملي أبي معشر في الحيرة . وعن محمد بن أشكاب عن عمر بن حفص بن غياث عن أبيه : كان الحجاج بن أرطاة لا يملئ علينا وكان أبو يوسف يسأله فإذا قام الحجاج قام الناس إلى أبي يوسف فأملئ عليهم عن ظهر قلب وقال حفص وكنت لا أكتب إلا ما وقع في ألواحي . وقد ذكر أبو عبد الله الصيمري في « أخبار أبي حنيفة وأصحابه » وأبو القاسم بن أبي العوام الحافظ في « فضائل أبي حنيفة وأصحابه » مناقب أبي يوسف بإفاضة ، والخطيب على انحرافه عن أصحابنا بما أوضحت في « التأنيب » لم يستطع أن يهمل مناقبه بالمرّة بل ذكر جملة صالحة منها بأسانيد من طريق الطحاوي والصيمري ، ولم يتق الله في سرد مثالب يرميه بها بأسانيد تالفة ذكرت دخائلها في « واضح » ومناقب أبي حنيفة للوفيق المكي ومناقبه لصاحب الفتاوى البرازية فيهما بسط لترجمته قد ذكر في الأول أسانيد الروايات فيسهل على القارىء غربلتها إن كان خبيراً بالرجال ، والثاني خلو عن الأسانيد فلا يحصى عن الرجوع إلى

الأصول للعلم بمحقق الروايات ، ولا كلام في ثقة ابن أبي العوام القاضي الكبير المؤلف لمسند أبي حنيفة وكتابه السابق الذكر ، وهو من أجل أصحاب النسائي والطحاوي توفي في حدود سنة ٢٣٥ هـ مذكور بكل خير عند أهل العلم ، والقضاعي يروي الكتاب عن القاضي أحمد (١) بن محمد بن عبد الله ابن محمد بن أحمد بن يحيى بن الحارث السعدي المعروف بابن أبي العوام عن أبيه عن جده أبي القاسم مؤلف الكتاب وأسانيده في غاية الصحة ، ولا يجهله إلا من كثر جهله أو يتجاهله لحاجة في النفس نعوذ بالله من متابعة الهوى ، وفي سداسيات الرازي رواية الكتاب عن القضاعي بسنده عن ابن أبي العوام المؤلف ، والجزء الذي أفردته الذهبي في مناقب أبي يوسف فيه فوائد ، وكذا ترجمة أبي القاسم القرطبي لأبي يوسف ، والعلامة نوح بن مصطفى القونوي صاحب المؤلفات الكثيرة أيضاً جزء مفيد في ترجمته ، وكذا للزيلي جزء فنكتني بهذا القدر في ثناء الأئمة عليه رضى الله عنه ونفعنا بعلومه .

### مؤلفاته في غاية الكثرة

وللإمام أبي يوسف رحمه الله مؤلفات كثيرة مذكورة في كتب أهل العلم لكن الذي وصل إلينا من كتبه قليل بالنظر إلى كثرة مؤلفاته ، فما وصل إلينا كتاب « الآثار » في أدلة الفقه روى جملها عن أبي حنيفة ، وله مسند آخر يروي عنه في الكتب ولم نطلع عليه ، ومما وصل إلينا من مؤلفاته كتاب « اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة » وكتاب « الرد على سير الأوزاعي »

---

(١) وهو من ثقات أهل العلم توفي يوم الأحد ٢١ شعبان سنة ٤٠٥ هـ راجع فضاء مصر للمكسدي ، وتاج التراجم ص ٩٥ ، وظن ابن حجر أنه هو المؤلف بل مؤلف الكتاب هو جده المذكور في ترجمة النسائي في تذكرة الحفاظ للذهبي ، وإنما هو راويته (ز)



وكتاب « الخراج » وهو رسالته الى الرشيد في احكام الاموال فيها على طلب منه ، ومقدمتها تدل على أنه لم يكن يحاسبى أحداً في الحق ، ولم يؤلف احد من أهل طبقته مثل هذا الكتاب ، بل لو قلنا : لم يؤلف مثله لم نكن مغالين ، فمن طالع الكتاب وقارنه بالكتب التي ألقت في هذا الباب اعترف بذلك ، وعليه شروح تبرز خباياه وتستخرج كنوزه وخفاياه . وينسب اليه كتاب في المخارج والحيل محفوظ بدار الكتب المصرية وبمكتبة علي باشا الشهيد في الأستانة طبعه جوزيف شخت المستشرق الألماني باسم محمد بن الحسن ، وقال محمد بن اسحاق النديم : لأبي يوسف من الكتب في الأصول والآمال : كتاب الصلاة ، كتاب الزكاة ، كتاب الصيام ، كتاب الفرائض ، كتاب البيوع ، كتاب الحدود ، كتاب الوكالة ، كتاب الوصايا ، كتاب الصيد والذبائح ، كتاب الفصب ، كتاب الاستبراء ولأبي يوسف إمامه رواه بشر بن الوليد القاضي يحتوي على ستة وثلاثين كتاباً بما فرعه ابو يوسف ، وكتاب اختلاف ( علماء ) الأمصار ، وكتاب الرد على مالك بن أنس ، وكتاب رسالته في الخراج إلى الرشيد ، وكتاب الجوامع ، ألفه ليحيى بن خالد يحتوي على أربعين كتاباً ذكر فيه اختلاف الناس والرأى المأخوذ به اه . وقال طلحة بن محمد بن جعفر الشاهد : أبو يوسف مشهور الأمر ظاهر الفضل وهو صاحب ابي حنيفة وأفقاه أهل عصره ولم يتقدمه أحد في زمانه وكان النهاية في العلم والحكم والرياسة والقدر وأول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة وأملى المسائل ونشرها وبث علم أبي حنيفة في أقطار الارض اه . كما حدث بذلك الخطيب عن التنوخي عنه . فأوليته في وضع الكتب في اصول الفقه على مذهب ابي حنيفة لا تنافي اولية الشافعي في وضع الكتب في اصول الشافعي ؛ بل صنيع الشافعي في مناقشة من تقدمه في مسائل الاصول في كتبه من أجلى الأدلة على ان اوليته بالظر إلى مذهبه فقط ، ومع ظهور

هذا يسعى بعضهم في ارهاق ( وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب ابي حنيفة ) وبتحميله مالا يحتمله من المعنى . فان كان لابد من رد هذا القول فليتدرع الى ذلك بنسبة قائله الى الاعتزال نسأل الله العافية . قال الذهبي في ترجمة ابي يعلى الموصلي : قال ابو علي الحافظ لو لم يشتغل ابو يعلى بكتب ابي يوسف على بشر بن الوليد لأدرك بالبصرة سليمان بن حرب وأبا الوليد الطيالسي اهـ وهذا دليل على كثرة كتب ابي يوسف كثرة بالغة لأن الرواة عندهم سرعة بالغة في سماع الكتب وتلقيها ، وكم بينهم من يتم صحيح البخاري في ثلاثة أيام ، ولولا الكثرة المفرطة في مؤلفات ابي يوسف لما حال تلقيها دون إدراك الشيخين المذكورين ليعلموا منده بهما ، وكثرة مجلدات بعض الكتب مدعاة لضياعها ، وفي كشف الظنون : ان الأماشي لأبي يوسف في ثلثمائة مجلد ، ولو كان كل مجلد عبارة عن جزء حديثي لكان الكتاب يعد أيضاً كبيراً جداً بالنظر إلى عصره على أنا رأينا في كلام القرطبي السالف الذكر مانعه : « ومن مناقب أبي يوسف أنه صنف التصانيف المبسوطه ، ومن ذلك الاملاء ، والامالي ، وأدب القاضي - أملاه على بشر بن الوليد - والمناسك وغير ذلك . حكى لنا الشيخ يحيى الغزي الواعظ في المسجد الحرام بجانب الحجر مواجها لميزاب الكعبة المشرفة حين قدم إلى مدينة زيد في سنة ثمان وتسعمائة أنه وقف على الأماشي لأبي يوسف رحمه الله تعالى في ثلاثمائة مجلد في مدرسة بمدينة غزة من أرض الشام في خزانة مفردة لها اهـ .

ولعلها كانت في دولاب خاص كالمكواكب الدراري لابن زكنون بظاهرية دمشق .

وليس عندنا أي نبا عن هذا الكتاب الضخم ، ولعله ضاع فيما ضاع في الحرب الضروس التي زالت بها الدولة الجركسية من مصر في القرن العاشر الهجري وللسالف مؤلفات بعدد بعضها بالمئات ، من المجلدات ككتاب (الفنون) لأبي

الوفاء بن عقيل الحنبلي، وكتاب (حدائق ذات بهجة) في التفسير لأبي يوسف عبد السلام القزويني وتفسير أبي الحسن الأشعري وتفسير الجبائي وتفسير القاضي عبد الجبار وغير ذلك، لا نجد لها أثراً في الخزانات وكل ذلك مما ضاع في حروب لا تبقى ولا تذر، وكما لمغول الشرق وآل جنكيز من اعتداءات شليعة - قبل أن يسلموا - فقدنا بها معظم المؤلفات العظيمة في الشرق الاسلامي - عوضاً. الله للخلف ما ضاع عنهم من تراث السلف - وفي البقية الباقية من التراث غنى وبلاغ وهدى إذا تمكنا من الاستمساك بها، واهتدينا بهديها، والله الهادي لمن استهداه .

### رأيه في مسائل الكلام المتنازع فيها في عصره

روى ابن أبي العوام عن محمد بن أحمد بن حماد عن محمد بن شجاع عن الحسن ابن أبي مالك : سمعت أبا يوسف يقول : « القرآن كلام الله ، من قال كيف ولم ، وتعالى مرأه ومجادلة استوجب الحبس والضرب بالسوط المبرح ، . وبه سمعت أبا يوسف يقول : « لا يفلح من استحل شيئاً من الكلام ، . » ويقول احفظوا عني هذا ولقد كان يقول : « لو قدرت أن أقاسمكم ما خدني وما في قلبي من العلم لفعلت ، وكان ناصحاً و اسمه قط يرخص في شيء من الكلام ولقد كان ينهانا عنه أشد النهي ، . » . وبه إن ابن شجاع : قالت للحسن بن أبي مالك : أروني عنك أن أبا يوسف كان يرى أن زاد على أن القرآن كلام الله أنه يرى عليه القوبة بالضرب قال نعم أرو ذلك عني ، سمعت أبا يوسف يقول من سأل عنه عوقب . قلت يا أبا علي فهل توافق أبا يوسف على هذا ؟ قال لو خالفت في جميع قوله لوافقته على هذا ، ن سمعته يسأل عن شيء من هذا فهو رجل سوء لا يؤديه سؤاله إلى خير ، وسمعت محمد بن شجاع يقول سمعت الحسن بن أبي مالك وبشر بن الوليد يقولان : إن رجلاً حكى أن



أبا يوسف قال القرآن مخلوق . فأتينا أبا يوسف فقلنا : نحن بطايتك  
ونخاضتك تخبر غيرنا بشيء تنهانا عنه . قال وما هو ؟ قد كرنا له ما حكي .  
فقال لنا : يا بجانين هؤلاء يكذبون على الله عز وجل فكيف لا يكذبون  
على ؟ وقال : أهل البدع يحكون كلامهم ويكذبون على الناس . وقال  
الطحاوي حدثني يحيى بن عثمان عن أبي إبراهيم ( بن معبد ) : ضرب أبو يوسف  
رجلا من الأبناء كان يرى رأى الجهمية خمسة وثلاثين سوطا وقال : لولا أنه  
كان من الأبناء لزاده . وهذا ظن الراوى . ، وروى الطحاوي عن علي  
ابن عبد الرحمن بن المغيرة عن سعيد بن ديسم سمعت إبراهيم بن الجراح يقول  
كنا عند أبي يوسف ومعنا بشر وفي المجلس معنا يوسف بن أبي يوسف  
فتكلموا في مسألة فقال ليوسف : ما أنت وذا أقبل على داحك ( ١ ) .  
وكانت عليه جبة وشي لها قيمة . ، وحدث أبو بكر الخفاف أحمد بن عمرو  
ابن مهير عن أبيه سمعت الحسن يقول قال أبو يوسف : أعلم ما تكون  
بالكلام أجهل ما تكون بالله عز وجل . وروى الطحاوي عن ابن أبي عمران  
عن بشر بن الوليد سمعت أبا يوسف يقول : من طلب غريب الحديث  
كذب ومن طلب المال بالكيمياء أفلس ومن طلب العلم بالكلام تزندق . ،  
وعن إبراهيم بن الجنيد عن علي بن الحedd قال سمعت أبا يوسف يقول  
وسأله رجل فقال يا أبا يوسف يذكرون أنك تجيز شهادة من يقول : إن الله  
لا يعلم ما يكون حتى يكون . فقال : ويحك هذا استتبه فان تاب وإلا قتلته  
وروى أسد بن الفرات عن أبي يوسف أنه قال : ذروا الخصومة في الدين  
والمرء فيه والجدال ، فان الدين واضح بين ، قد فرض الله عز وجل فرائضه  
وشرع سننه وحد حدوده وأحل حلاله وحرم حرامه فقال ( اليوم أكملت  
لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً ) فأحلوا حلال

( ١ ) الداح : نقش يلوح به للسان بعللون به ( ز ) .

القرآن وحرمو احرامه واعملوا بمحكمه وآمنوا بالمتشابه منه واعتبروا بالامثال فيه، فلو كانت الخصومة في الدين تقوى عند الله لسبق اليها رسول الله ﷺ وأصحابه بعده فهل اختصموا في الدين او تنازعوا فيه ، وقد اختصموا في الفقه وتكلموا فيه واختلفوا في الفرائض والصلاة والحج والطلاق والحلال والحرام ولم يختصموا في الدين ولم يتنازعوا فيه فاقصروا على تقوى الله وطاعته والزموا ما جرت به السنة وحكفيم فيه المؤونة ودعوا ما أحدث المحدثون من التنازع في الدين والجدال فيه والمرء فان لزوم السنة عصمة باذن الله تعالى لمن لزمها ، والذي سنها كان أعلم بما في خلافها من الخطأ والزلل وقد أنزل الله عز وجل في كتابه ( وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره انكم إذا مثلهم ) ولو شاء أنزل في ذلك جدالا وحباجاً ولكنه أبى ذلك ونهاهم فقال ( ولا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره ) وقال ( فان حاجوك فقل أسليت وجهي لله ومن اتبعن ) ولم يقل وحاجهم . وعن إبراهيم بن الجعيد عن علي بن الجعد سمعت أبا يوسف وسأله رجل فقال يا أبا يوسف يذكرون عنك أنك تجهز شهادة من يشتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على التأويل فقال : « ويحك هذا أحبسه وأضر به حتى يتوب » . وتلك الروايات بما أسنده ابن أبي العوام في كتابه ، وعن عثمان بن حكيم أنه رفع إلى الرشيد زنديق فدعا أبا يوسف ليكلمه فقال له الرشيد : كلمه وناظره . فقال له أبو يوسف : « يا أمير المؤمنين ادع ادع بالسيف والنطع واعرض عليه الاسلام فان أسلم وإلا فاضرب عنقه ، هذا لا يناظر وقد ألحد في الاسلام ، كما في تاريخ الخطيب ومناقب الموفق . وذكر الذهبي في جزئه عن علي بن الجعد عن أبي يوسف : من قال إيماني كإيمان جبريل فهو صاحب بدعة اه وذكر وكيع القاضي عن محمد بن اشكاب عن أبيه وعن الهيثم بن خارجة عن أبي يوسف : بخراسان صنفان

ما على الأرض شر منهما : المقاتلية والجهمية - يعنى المجسمة والجبرية - .  
وعلى صرامة أبى يوسف فى السنة وقوة اعتصامه بها وشدة فى أهل البدع  
كما رأيت نجد أناسا من النقلة لا يسعهم إلا أن ينالوه ويرموه بالتجهم أو  
الارجاء . وهو من جميع البدع براء - والارجاء الذى ينسب إليه هو محض  
السنة كما أوضحت ذلك فى التأنيب - بل خلاف ما ذهب إليه يوقع فى مذهب  
الخوارج أو المعتزلة عند من يعنى ما يقال له، ولست أتحدث هنا عن كلام أمثال  
العقيلي عن ضاعت موازين عقولهم فى نقد الرجال اكتفاء بما ذكرت فى بلوغ الأمانى  
والتأنيب وتقدمة نصب الراية وفيها علقته على - زه - الذهبى فى مناقب أبى  
يوسف رحمه الله ورضى عنه وأرضاه وفى ذلك ما يغنى عن الاعادة والله  
المهادى للصواب

### اجتماع أبى يوسف بمالك بن أنس رضى الله عنهما

اجتمع أبو يوسف بمالك - عالم دار الهجرة - عام حجة مع الرشيد ، وقد  
ذكر ذلك وكيع القاضى فى أخبار القضاة وابن أبى العوام فى كتابه السابق  
ذكره وابن عساكر فى كشف المغطى ، ومن المعروف أن أبا يوسف لما حج  
مع الرشيد سأله أبو يوسف أن يجمعه مع مالك للمناظرة فى مسألة الحكم  
بشهادة شاهد واحد ويمين المدعى كما هو مذهب أهل المدينة فأبى مالك  
وأناوب عنه المغيرة المخزومي أو عثمان بن كنانة من أصحابه قتلا أبو يوسف  
آيات الشهادة وقال : لا تسمع أن الله ذكر إلا شاهدين وأربعة شهداء . . ولم  
يصح عن النبى ﷺ أنه قضى به وإنما يدور هذا الحديث على سهيل عن أبى  
صالح ثم نسيه سهيل فكان يحدث ويقول حدثنى : بيعة عنى فلما نسيه سهيل  
بطل الخبر . فقال المغيرة : فلما قضى به رسول الله ﷺ وقضى به على وفلان  
فقال أبو يوسف : أنا أكلمك بالقرآن وأنت تكلمنى بأفعال الناس ، أتراك



تعرفنى بهذا وبما قضى به على وغيره (١) ١٩ فقال المغيرة : أفأنت كافر بنى  
 قضى بالبين مع الشاهد أو مؤمن به ؟ فسكت أبو يوسف اه كما أشرت  
 إلى ذلك فيما عقلت على ( الانتقام ) لابن عبد البر ، وما كان لأبى يوسف  
 غير السكوت تجاه مثل ذلك المناظر ، وقد أفاض محمد بن الحسن فى التدليل  
 على قول أصحابنا فى موطنه ، وقد أشرت إلى أدلة أصحابنا فى ذلك فى (النكت  
 الطريفة ) إشارة وافية مع ذكر جماعة من كبار المالكية خالفوا مالكاً فى  
 المسألة ، وفى كتاب ابن أبى العوام عن الطحاوى ثنا ابن أبى عمران ثنا على بن  
 صالح وبشر بن الوليد جميعاً عن أبى يوسف قال قدمت المدينة فأخرج إلى  
 من أتى به صاعاً فقال لى : هذا صاع النبى ﷺ فقدرته خمسة أرطال وثلاث .  
 قال لنا ابن أبى عمران : الذى أخرج لأبى يوسف هذا الصاع هو مالك بن انس  
 اه وقد بسطنا القول فى ذلك فى (إحقاق الحق ، ، وأما الوقف فقد حكى  
 الطحاوى عن عيسى بن ابان ان ابا يوسف لما قدم بغداد من الكوفة كان  
 على قول أبى حنيفة فى بيع الأوقاف حتى حدثه اسماعيل بن عليه عن ابن  
 عون عن نافع عن ابن عمر فى صدقة عمر بسهامه من خير فقال : هذا بما لا  
 يسع خلافه ولو تنهى هذا إلى أبى حنيفة لقال به ولما خالفه . وروى  
 الطحاوى عن بسكار بن قتيبة : قدم أبو يوسف البصرة حاجاً مع هارون  
 الرشيد وهو على مذهب أبى حنيفة فى إطلاق بيع الأوقاف فجعل لا يرى  
 أرضاً نفيسة من البصرة فيسأل عنها إلا أخبر أنها وقف رجل من أصحاب  
 النبى ﷺ فدخل قلبه من ذلك شيء ثم صار إلى المدينة فرأى ما هناك من  
 صدقات أصحاب رسول الله ﷺ فقدم بغداد وقد زال عن قلبه كل ما كان

---

(١) ولسمعة علم أبى يوسف فى قضايا على رضى الله عنه وقضايا شريح  
 خاصة كما سبق استنكر قيام مناظره - لميم قضايا على كرم الله وجهه (ز)

فيه من بيع الأوقاف اهـ وكان أبو يوسف اطلع على الموطأ بمناولة أسد  
ابن القرات لتسخته إياه وكان محمد بن الحسن يعد هذا اكتفاء بشم العلم  
حيث لم يرحل أبو يوسف إلى مالك ورحل هو إليه كما هو معروف لكن  
لم تكن حاجة أبي يوسف إلى الموطأ كحاجة محمد إليه لسعة دائرة أبي يوسف  
في معرفة الأحاديث والآثار . وروى وكيع القاضي في أخبار القضاة  
عن أحمد بن اسماعيل السهمي عن مطرف الأصم : قدم هارون المدينة ومعه  
أبو يوسف فبعث إلى مالك بن أنس يأمر أمير المؤمنين أن يخرج إليه فكتب  
إليه مالك : يا أمير المؤمنين إني رجل عليل فان رأى أمير المؤمنين أن يكتب  
إلى بما أراد فعل . فأراد أن يكتب إليه ، فقال له أبو يوسف : ابعث إليه  
حتى يجيء إليك ، فبعث إليه فجاء في دار ، روان وقد هيء لكل إنسان مجلس  
فهيء لمالك مجلسه الذي له ، فقال له أبو يوسف : ما ترى في رجل حلف  
لا يصلي نافلة أبداً ؟ قال : يضرب ويحبس حتى يصلي . قال : فجاء هارون  
فقال له أبو يوسف يا أمير المؤمنين إني سألت مالكا عن كذا وكذا فقال : كذا .  
فقال له هارون وتري ذلك يا أبا عبد الله ؟ قال : لا . قال أبو يوسف : أليس أفتيتني  
بذلك ؟ قال : بلى . ولكن أبا يوسف رجل عراقي إن أفتيته بترك النافلة يفتي الناس  
بترك الفريضة . وأنت لا أخافك على ذلك . فلما خرج مالك خرج معه أبو  
يوسف يتوكأ عليه ( أي لعلته ) ومالك يقول له ارجع حتى بلغه منزله . وروى  
أيضاً عن محمد بن اسماعيل السلمي ومحمد بن العباس الكاظمي عن عبد العزيز بن عبد الله  
الأويسى . عن مالك بلغني أن أبا يوسف جاءه إنسان فقال إني حلفت بطلاق  
امرأتى لأشترين جارية ، وذلك يشتد علي لمكان زوجتي ومنزلتها عندي فقال له  
أبو يوسف فاشتر سفيينة فهي جارية . لكن المبلغ لم يضبط وإنما السؤال عن  
يراد حله على أن لا يشتري جارية فأمره بالحلف قاصداً بالجارية السفينة .  
والسهمي يروي عن مالك وغيره بالبواطيل قاله ابن عدي ، ومطرف مضطرب

الحديث والسلي تكلموا فيه في نقد ابن أبي حاتم، والكابلي غير مرضى عند ابن المنادي. وعبد العزيز انفرد بتضعيفه أبو داود والخبر على كل حال من البلاغات.

### أخذ أبي يوسف المغازي والسير عن محمد بن اسحاق

من المعروف عند أهل العلم سعة اطلاع أبي يوسف على المغازي والسير وقد سبق بيان حفظه لها في كلام هلال بن يحيى البصري، وكان جماعاً للعلوم يأبى التقصير في علم من العلوم، وقد لازم أبو يوسف محمد بن اسحاق عندما قدم الكوفة إلى أن استنفد ما عنده من علم المغازي والسير، وانقطع لذلك عن مجلس أبي حنيفة مدة، بل لم يأب الاستعانة بالواقدي في تعرف المشاهد الأثرية بالمدينة المنورة مساء، ليعرفها الرشيد بعد ذلك نهائياً في حجة معه، وهو سبب انتقال الواقدي إلى العراق مغدقاً عليه كل خير تقديراً لعله الواسع في أنباء الصدر الأول، مع أن ابن اسحاق والواقدي كلاهما عن تكلموا فيهم وكان مالك لا يرضى الأول بل كان يتكلم فيه (١) بقسوة، وكان ابن اسحاق غير مرضى أيضاً عند أبي حنيفة، وقال ابن رجب في شرح علل الترمذي: تنسب إلى محمد بن اسحاق غير واحدة من البدع، واستقر الرأي على أنه يؤخذ عنه المغازي بشروط، ولا تقبل عننته لكثرة تدليس، وأطلت الكلام في الواقدي في مقدمة طبقات ابن سعد، ويقال أن مجافاة مالك لابن اسحاق ناشئة من طعنه في نسب مالك كما يقال في سعد بن إبراهيم مثل ذلك، ولا أظن أن يكون ذلك صحيحاً لأن أئمة الدين يجب أن يكونوا أنزه لساناً وجناناً، من أن ينزلوا إلى هذه الدركة، على أن البشر لا يخلو من انفعال نفساني تبدر منه بسببه بادرة وقلته يتوب منها بعد لحظة والله أعلم.

(١) كان يتكلم في أناس، وأناس كانوا يتكلمون فيه، راجع تاريخ الخطيب

(١ - ٢٢٣) وجامع بيان العلم (٢ - ١٦٠) (ز)



وقد ذكر الموفق المكي بطريق محمد بن موسى الحاسب : ( أنبأنا اسحاق ابن أبي إسرائيل ، قال كان أبو يوسف يقول : اختلفت إلى أبي حنيفة في التعلم منه ، ولكن كان لا يفوتني سماع الحديث من المشايخ فقدم محمد بن إسحاق صاحب المغازي الكوفة ، فاجتمعنا إليه وسألناه بأن يقرأ علينا كتاب المغازي فأجابنا إلى ذلك ، فتركت الاختلاف إلى أبي حنيفة ، وأقيمت على محمد بن اسحاق أشهراً حتى سمعت الكتاب منه فلما فرغت رجعت إلى أبي حنيفة ، فقال لي يا يعقوب ما هذا الجفاء ؟ قلت لم يكن ذلك ، ولكن قدم محمد بن اسحاق المديني هاهنا فاشتغلت بسماع كتاب المغازي منه ، فقال لي يا يعقوب إذا رجعت إليه فسله من كان على مقدمة طالوت ؟ وعلى يدي من كان راية جالوت ؟ فقلت له : دعنا من هذا يا أبا حنيفة فواقه ما أقبح بالرجل يدهي العلم فيسأل أبدراً كان قبل أم أحد ؟ فلا يعرفه اهـ ، وهذا كلام لا غبار عليه ، اذ لا لوم على أبي يوسف في ان يتقى بما عند مثل محمد بن اسحاق في المغازي ، ولا على أبي حنيفة في عدم اطمئنانه الى علم محمد بن اسحاق بالمغازي ، وقد تلقى أبو حنيفة المغازي من مثل الشعبي المترف بسعة علمه في ذلك عند مثل ابن عمر رضي الله عنهما وإن لم يكن متفرغاً لها - ، وليس في الخبر المذكور مساس بأحد الجانبين كما لا مأخذ في سنده .

لكن ما نقله ابن خلكان من المجلس الصالح للمعافي الجريري يا غفاله السند خيانة وخش ولو كان ذكر السند لرأى القارى فيه كذاباً مكشوف الأمر فينبذه نبذ كل افتعال .

ونص ما في المجلس مع السند - في المجلس الثالث والخمسين - : « حدثنا محمد بن الحسن بن زياد المقرئ حدثنا محمد بن خزيمة بنيسابور عن المزني عن الشافعي قال : مضى أبو يوسف القاضي ليسمع المغازي من ابن اسحاق أو من غيره فأدخل مجلس أبي حنيفة أياماً فلما أتاه قال له أبو حنيفة : يا أبا يوسف

من كان صاحب راية جالوت . قال له أبو يوسف : إنك إمام وإن لم تمسك  
عن هذا سألتك والله على رؤوس الملائكة : أيما كانت أولا بدر أو أحد ؟ فانك  
لا تدري أيهما كان قبل فأمسك عنه (١) .

ومبلغ الفرق بين الروايتين ظاهر بين ، هكذا يفعل أخبيت الكذبة ، يتزايد  
ما يشاء في حكاية مروية .

ورواية صاحب الجليس الصالح اختلاق صرف تكذبه شواهد الحال  
لأن أبا حنيفة هو الذي يحدث أصحابه في مسانيدهم عن تفضيل عمر رضي الله  
عنه أصحاب بدر فيما فرض لهم في الديوان على باقي أصحاب الغزوات المتأخرة  
وهو الذي يتلو في ختماته ليلاً ونهاراً قوله تعالى : ( ولقد نصركم الله ببدر  
وأنتم أذلة ) المعروف نزوله في أحد - وهذا مما يعليه صغار أهل العلم فضلاً  
عن إمام الأئمة وشيخ فقهاء الأمة - ، وهو الذي أملى على أصحابه « كتاب  
السير الصغير » فرد عليه الأوزاعي ، وانبرى للدفاع عن أبي حنيفة أبو يوسف  
نفسه في كتابه المعروف فكيف يتصور ؟ أن يجهل أبو حنيفة في نظر أبي  
يوسف ( أبدر كانت قبل أم أحد ؟ ) مع أن ذلك ليس مما يجمله إلا بعض  
أطفال الكتائب ، أم كيف يظن بأبي يوسف أن يسيء الأدب ؟ مع  
أستاذه الذي إجلاله له بكل وسيلة مستفيض متواتر ، لماله من اليد البيضاء في  
تكوينه العلمي والاتفاق عليه مدة طلبه للعلم ، وعرفانه الدائم لهذا الجميل  
العظيم طول حياته مشهور معروف .

لكن ابن خلكان يلذه تسجيل ما ينال من إمام الأئمة من كل مصدر تالف  
ولا يتحاشى تدوين أسطورة الأباريق الرصاص عن حماد عجرد المكشوف  
الأمر ، وصلاة القفال التي لا يشك في اختلاقها سوى قلوب عليها أفعالها في

---

(١) نقل إلى هذا النص من النسخة المحفوظة في مكتبة الحاج سليم في اسكدار  
بالأستانة فضيلة الأستاذ البحاتة السيد محمد حمزة حفظه الله وجزاه عن العلم خيراً (ز)

حين أنه يتفادى نقل ما يمس إمامه نفسه . وصاحب ( الجليس الصالح ) هو  
الذى يحكى أن المأمون حمل الشافعى على شرب عشرين رطلا من النبيذ ففعل  
ولم يتغير عقله ، كما فى لسان الميزان مع أنه لم يجتمع به فى عهد خلافته أصلا ،  
وهو كذذب بحت كهذه الأقصوصه ، ولو ذكر ابن خلكان السند لبرئت ذمته  
وعلم الجمهور افتعال الرواية بكذاب مشهور فى سنده لسكرته تولى كبر القرية  
وهذا هو الخزى المبين ، والمعافى الجريى ليس من رجال التحرى فى النقل  
وكتابه يجمع بين الجد والهزل ويحوى طرائف الحكايات والنوادر  
المضحكات ، ولو فى أكبر إمام من الأئمة الاعلام بأسخف سند شأن كتب  
الأدب لغير المتحجرين ، وفى سند الحكاية هنا ( محمد بن الحسن بن زياد  
المقرئ ) وهو النقاش المشهور بالكذب صاحب ( شفاء الصدور ) فى التفسير  
راجع ترجمته فى تاريخ الخطيب وميزان الاعتدال ولسان الميزان ، قال  
طلحة بن محمد الشاهد : كان النقاش يكذب فى الحديث والغالب عليه القصص  
اه وقال البرقانى كل حديث النقاش منك . وليس فى تفسيره حديث صحيح .  
وقال اللالكائى كتابه ( إشفاء (١) الصدور ) لاشفاء الصدور ، وقال  
الخطيب : وفى أحاديثه مناكير بأسانيد مشهورة ، وقال الذهبي : انه كذاب .  
وأثنى عليه الداني : اكن لبعد داره كان غير خير بأحواله عند أهل النقد .  
هكذا صنع هؤلاء فى إدام الأئمة ، وفى ذلك عبر .

(١) أى جعل الصاورى على شفا الهلاك (ز) .



## هل اجتمع الشافعي بأبي يوسف

رضي الله عنهما

اجتماعه به يمكن باعتبار معاصرتيه له ، وقد ورد سؤال الشافعي أبا يوسف عن النبيذ في جامع المسانيد لأبي المؤيد الخوارزمي لكنه خال من السند مع عدم ذكر الحسن بن أبي مالك المذكور كرو عنه في عداد من أخذ عن الشافعي في كتب مناقب الشافعي التي تستقصي ذكر شيوخه ومع جزم شيوخ الرواية أنهما لم يجتمعا أصلا ، ولو ورد ذلك بسند يعول عليه لكنا قلنا إنه يكتفي بإمكان اللقي وإن لم يثبت اجتماعهما في غير هذا الخبر ، ولا يستبعد أن يكون الأصل ( يوسف ) وزيد عليه ( أبا ) سهوا ، ويوسف هو يوسف بن خالد السمطي ، وهو من شيوخ الشافعي باتفاق . وأما دعوى ابن الجويني مناصرة الشافعي أبا يوسف بمحضر الرشيد في المدينة المنورة في مسائل وفي مكة المكرمة في مسألة في كتابيه « مفيت الخلق » ، والمستظمري ، فقد بينا وجوه تفنيدها في إحقاق الحق ( ص ١٠ و ١١ ) فلا داعي إلى إعادة الكلام لأن سقوطها في غاية الظهور ، وأما دعوى اجتماعهما في مجلس الرشيد يوم حمل الشافعي إلى العراق سنة ١٨٤ هـ في الرحلة التي يرويها عبد الله بن محمد البلوي وأحمد ابن موسى النجار فلا يتصور صدقها أيضا لعدم وفاة أبي يوسف على ذلك التاريخ بسنتين - ولا بحث قبل النشأة الأخرى لهم ههنا الاجتماع ولما كان إبعاد أبي يوسف من المجلس سحبا بالرجل كما يهذر به بعضهم ، وهنا رحلة أخرى غريبة التلفيق ، وتبين حالة الرحلين في « باوغ الأمان » ( ص ٢٨ ) ، وبما يفضح وجوه الاختلاق فيما يروي به البلوي ، كمن وفاة أبي يوسف قبل ذلك التاريخ بسنتين ، - كما سبق - وعدم اجتماعهما أصلا على نهائيهما عند النقاد ، وعدم تولى محمد بن الحسن المظالم أصلا ، وكونه قاضيا بارقة إذ ذاك ، وكونه هو الذي أنقذ الشافعي من المحنة ، وتلقى الشافعي العلم منه ذلك ، وبلوغ

ما سمعه الشافعي منه حل بختي (١) من الكتب ، وكون الشافعي إذ ذاك في عهد الأخذ والتلق لا في مرتبة الامامة والقُدوة حتى يتصور أن يحسده حاسد وكون الشافعي مقراً بفضله عليه في كل فرصة ، وتأخر ادعاء الشافعي الاجتهاد والقيام بالدعوة إلى مذهبه إلى ما بعد وفاة محمد بن الحسن بست سنوات عند قدومه بغداد ثاني مرة سنة ١٩٥ هـ كما أوضحت ذلك كله في (بلوغ الأمان) و(إحقاق الحق) و(التأنيب) وغيرها فيكون ادعاء اجتماع الشافعي بأبي يوسف ومحمد بن الحسن معاً في العراق سنة ١٨٤ هـ في مجلس الرشيد وسعيهما في قتله عند الرشيد من أسخف الكذب وأسقطه ، وإن أخرج الرحلة التي تنص على ذلك كله مثل الآبري وأبي نعيم الإصفياني والبيهقي . فإذا لم يتحاش هؤلاء من تسجيل هذا الاختلاق المفضوح من كل ناحية لا يستغرب أن يغتر به عبد الملك بن الجويني وأبو حامد الطوسي والفخر الرازي فيدونوا في هدد ترجيح مذهبهم تلك الرحلة الكاذبة حاملين بين ضلوعهم نار حقد لا تنطفئ ضد أصحاب أبي حنيفة فقهاء الملة لظنهم أن ما في تلك الرحلة صحيح كله ، ولو كان ذلك صحيحاً كما ظنوا لكان أصحاب أبي حنيفة من أسقط خلق الله حقاً لكنهم براء صدقا من تلك التهمة الشنعاء بشهادة نفس تلك الرحلة المفضوحة وبشهادة التاريخ الصحيح وإن لم ينتبه إلى ذلك ابن الجويني والغزالي والفخر الرازي لقلة إلمامهم بالمنقول وبأحوال رجال النقل اكتفاء منهم بالمعقول والجدل معولين على نقول هؤلاء ، قال الذهبي في الميزان: عبد الله بن محمد البلوي عن عمارة بن زيد قال الدارقطني : يضع الحديث قلت (أى الذهبي) روى عنه أبو عوانة في صحيحه في الاستسقاء خبراً موضوعاً هـ . وقال ابن حجر في اللسان : وهو صاحب رحلة الشافعي طولها ونمقها وغالب ما أورده فيها

---

(١) ويعني بعض الناس أن لو خلت الأرض من الرواحل لثلا يحكي أن الشافعي حمل حمل راحلة من الكتب بسماعه لها كلها من محمد بن الحسن (ز)

مختلف اه وفي توالي التأسيس : وأما الرحلة المنسوبة إلى الشافعي المروية من طريق عبد الله بن محمد البلوي فقد أخرجها الآبري والبيهقي وغيرهما مطولة ومختصرة وساقها الفخر الرازي في مناقب الشافعي بغير اسناد معتمداً عليها وهي مكذوبة وغالب ما فيها موضوع وبعضها ملفق من روايات ملفقة اه وقال الذهبي : أحمد بن موسى النجار حيوان وحشي قال قال محمد بن سهل الأموي حدثنا عبد الله بن محمد البلوي فذكر محنة مكذوبة للشافعي فضيحة لمن تدبرها اه . وأقره ابن حجر في اللسان ، وقال ابن كثير في تاريخه ( ١٠ - ١٨٢ ) ( من زعم من الرواة ان الشافعي اجتمع بأبي يوسف كما يقوله عبد الله بن محمد البلوي الكذاب في الرحلة التي ساقها للشافعي فقد اخطأ في ذلك وانما ورد الشافعي بغداد في أول قدمه قدمها اليها سنة أربع وثمانين ومائة ، وانما اجتمع الشافعي بمحمد بن الحسن الشيباني فأحسن إليه وأقبل عليه ولم يكن بينهما شأن كما يذكره بعض من لا خبرة له في هذا الشأن اه ) . ويستغرب بعد هذا كله قول النووي في المجموع ( ١ - ٨ ) : « وفي رحلته مصنف مشهور مسموع ، كما يستغرب قوله في تهذيب الأسماء واللغات ( ١ - ٥٩ ) : « وبعث أبو يوسف القاضي إلى الشافعي حين خرج من عند هارون الرشيد يقرئه السلام ويقول « صنف المكتب فانك أولى من يصنف في هذا الزمان اه » بعد أن نص أهل الشأن على أن الشافعي لم يجتمع بأبي يوسف أصلاً ، وقال السخاوي في المقاصد الحسنة ( ٢٢٢ ) : « وكذلك ما ذكر من أن الشافعي اجتمع بأبي يوسف عند الرشيد باطل فلم يجتمع الشافعي بالرشيد إلا بعد موت أبي يوسف قال شيخنا وكذا الرحلة المنسوبة للشافعي إلى الرشيد وأن محمد بن الحسن حرصه على قتله اه ، ومثله في توالي التأسيس فيكون هذا وذلك من هفوات النووي المعدودة ، وأما ابن غانم فليس من أهل الرواية فلا تستغرب منه كثرة الهفوات فلا تشتغل بتفنيدها ، والذي اراه أن مختلف



تلك الرحلة في اول الدهر لم يكن دافعه إلى هذا الاختلاق مجرد التحيز للإمام الشافعي رضي الله عنه وهو في رفعة شأنه وذيوخ علمه في غنية عن مناصرة المخلقين الأئمة ، بل قصد ذلك المخلوق الإيقاع بين المسلمين في الشرق الاسلامي الذي كان ينقسم إذ ذاك الى طائفتين عظيمتين فقط وهما الحنفية والشافعية علما منه بان دس الفتنة بينهما بتلك الصورة المزرية الماسية بكرامة الأئمة يكون حاملا للفريقين على التنايد والتناحر ، فناشر كتب الفاتنين في آخر الزمن بعد ظهور وجوه الاختلاق فيها لا يكون أقل تبعه من المخلوق الأصلي ، فوجب الدفاع عن أئمة الهدى بحجج قاصمة لظهور الفاتنين ، ففعلت بتوفيقه سبحانه وفضحت افتراءات المفترين بأدلة نيرة واضحة المعالم تحتق بها أنفاس عصبية التعصب وتفهمهم خطورة التعزب ، وتحملهم على الإقلاع من الدس بين الأئمة بالتحامل على الأئمة فمن يشتبه في شيء مما سطرناه ، فله أن يرد بالحجة ما ذكرناه بل نرحب بذلك كل ترحيب ، خاضعين لحكم الدليل القائم ، وأما من يتجنى على مدلولات الألفاظ ونصوص النقول المائلة أمامه ويقولنا ما لم نقله فإنما يكون مقراً بضيق أفق اطلاعه على سعة دائرة تنطعه وتجريه مع قلبه تحريه . فمن لم يربأ بنفسه أن يعد ذكر المرء بالإقلال من الإفتاء مقتصرأ على الدوازل عين التصريح بغباوته ، وأن يتصور كون الرد على قول القائل : « يجب على كافة العاقلين وعامة المسلمين شرقا وغربا بعدأ وقربا انتحال مذهب الشافعي ، لانه قرشي ، والأئمة من قريش » بتذكير الخلاف في نسبه من كتبهم وذكر الكلام في الحديث ودلالته عند أهل الشأن ، بمعنى الطعن في النسب ، يكون محروما من سلامة الفكر . والطعن في النسب هو ذكر مثالب فيه لا تذكير الخلاف لمن يحاول رد إمامة كل إمام من أئمة الهدى المتبوعين ، فإن كان هذا المتهور المتقول يعتقد صحة قول الجويني ذلك في (١٦) من المغيث فقد رد إمامة إمامه وإمامة سائر الأئمة أجمعين ، وهذا هو الهراء حقا ، ويرثي لمن يطلق لسانه بكل عدوان في أقدم مكان غير متصون بما بوجبت تعاضف السيئات والله ولي الهداية

## بعض أخباره مع أصحابه وتلفه مع أهل الحديث

أخرج ابن أبي العوام عن الطحاوي عن بكار بن قتيبة أنه سمع أبا الوليد الطيالسي يقول : لما قدم أبو يوسف البصرة حاجا مع هارون الرشيد اجتمع أصحاب الرأي وأصحاب الحديث على بابه فطلب كل فريق منهم الدخول إليه أولا ، فأشرف عليهم فلم يأذن لفريق منهم ولم يعتف فريقا على طلبه الدخول إليه قبل الفريق الآخر ، وقال لهم جميعا : أنا من الفريقين جميعا ، فلا أقدم فرقة على الأخرى ، ولكني أسأل الفريقين عن مسألة فأبهم أصاب الجواب ، دخل هو وأصحابه أولا . ثم أخرج خاتما كان في يده فقال : رجل مضغ خاتمي هذا حتى هشمه ، مالوا جب لي عليه ؟ قال فاختلف عليه أصحاب الحديث ، ولم يعجبه قولهم ، وقال له رجل من أهل الرأي - عليه قيمته مصنوعا من الذهب يفرمها لصاحب الخاتم ، وياخذ الفضة المشومة لنفسه إلا أن يشاء رب الخاتم أن يحتبسه لنفسه ولا شيء له على هاشمه ، فقال أبو يوسف يدخل أصحاب هذا القول ، فدخل أصحاب الرأي ودخلت معهم فسأله المستملي فأملى في أول مجلس حديثا عن الحسن بن صالح ثم كانه خطر بقلبه شيء أو كله رجل بشيء لم أفهمه ، فتمال : ما أخاف على رجل من شيء خوفي عليه ، من كلامه في الحسن بن صالح فوقع في قلبي أنه أراد شعبية فقامت علي فدمي ثم قلت : لله على أن لا أجلس في مجلس يعرض فيه بأبي بسطام ثم خرجت فرجعت إلى نفسي فقلت هذا قاضي الآفاق ووزير أمير المؤمنين وزميله في حجه وما يضره غضبي ولا ينفعه رضاي ، فرجعت فجلست حتى فرغ المجلس ، فأقبل على إقبال رجل ما كان له هم غيري فقال لي يا هاشم وإذا هو يعنيني - لأنني كنت عنده ببغداد - والله ما أردت بأبي بسطام سوءاً ولم هو في قلبي أكبر منه في قلبك فيما أرى ولكني لأعلم أني رأيت رجلا مثل الحسن بن صالح قال

بكار بن قتيبة قد كرت هذا لـلال بن يحيى فقال : انا واقه - الذى أجاب  
أبا يوسف فى مسألة الخاتم التى سأل عنها ، ولقد كان قتيبة - يعنى أبى -  
حاضر المجلس معنا ، وشاهدنى أن أبا يوسف يومئذ أملى علينا بابا من المكاتب  
فلما فرغ منه قمت إليه ، من بين الناس فقلت له ليس هذا قولكم فى الصرف  
أفغير ذلك القول وثبت هذا أو غير هذا وثبت ذلك القول ؟ فقال أبو  
يوسف دعوهما فسيأتى من يميز بينهما اهـ . وأخرج أيضاً عن الحسن بن  
القاسم بن عبد الرحمن الدمشقى ثنا أحمد بن صالح بن مهران حدثنى عرزم  
ابن فروة قال : حج أبو يوسف القاضى فلما صار إلى الحجاز أصاب الواقدى  
بحال ضيقة فحمله معه إلى بغداد فلما دخل على الرشيد سلم عليه وسلم على يحيى  
ابن خالد ، فقال له يحيى يا أبا يوسف أى شىء أهديت إلينا من مكة قال :  
أهديت إليك هدية لم يهدها أحد قبلى إلى أحد قبلك قال وما هى ؟ قال أهديت  
رجلا تسأله عما شئت قال - فيها بتعجيل البعثة به . قال الواقدى فبعث بى أبو  
يوسف إليه فما زال يسألنى طول نهاره فلما كان الليل أمر أن يفرش لى إلى  
جانب فراشه فلما كان السحر دعا بدواة وقرطاس ، وكتب كتابا دفعه إلى  
بعض خدمه وقال : إذا صلى الشيخ صر معه إلى فلان ، وادفع الكتاب إليه  
فلما صليت قال الخادم : امض بنا فصار بى إلى رجل أدخلنى عليه ، واوصل  
الكتاب إليه فقال الرجل للخادم امض لسيلك وقال لى افعد ثم دعا بغلمان  
فأمرهم بفرش أنطاع فجعلوا ينقلون البدر ويضعونها على الانطاع فلما تعالى  
النهار قلت له : يا هذا إن لى شغلا فان رأيت أن تروج امرى فافعل ، فقال  
لى : أنا فى حاجتك ، كتب إلى الوزير أن أدفع إليك مائة ألف . فقلت على  
رسلك أعطى عشرة آلاف درهم واحبس الباقي عندك . وانصرفت إلى أبى  
يوسف فأعلمته فقال لى أبو يوسف : لست ارضى لك بها حتى ازداد لك اهـ .  
هكذا كانت منزلة الواقدى عند أبى يوسف ومدى نفاذ كلمة أبى يوسف على  
الوزير ومبلغ تقدير الجميع للعلم فى ذلك العهد .



وأخرج أيضا عن الطحاوي عن عبدة بن سليمان عن إبراهيم بن الجراح قال لما أردت الخروج إلى البصرة قلت لأبي يوسف من الزم بها ؟ فقال لي : حماد بن زيد . وعظم من قدره فلما قدمت البصرة لزمته حماداً ، فوالله ما جرى ذكر أبي يوسف عنده إلا أتبعه بالوقعة فيه ، فبينما أنا عنده إذ أتته امرأة تسأله أن يكتب لها شرطاً ؛ فشق عليه أن يردها ، وشق عليه أن يتشاغل عن أصحاب الحديث ، وكبر الأمر في قلبه فقلت له يا أبا اسماعيل مرها فلتدفع إلى صحيفتها حتى اكتبها لها ففعل وأمسك عن الحديث لأفرغ من الصحيفة فقلت لا تحتاج إلى هذا ، حدث . ففعل فلما فرغت من الكتاب ناولته الصحيفة فأخذها وقرأها فأعجبته ثم قال : ممن تتعلمون هذا ؟ قلت من الذي لا يجري ذكره إلا وصلت ذلك بالوقعة فيه ، ولقد أوصاني عند فراقى إياه أن لا ألزم أحداً غيرك . فقال : من هو ؟ قلت أبو يوسف فاستحيا ولم يكن يذكره بعد إلا بخير اه . وفي ذلك عبر من ناحية إنصاف أبي يوسف في أهل الرواية وسعة صدر ابن الجراح إزاء التطاول على شيخه إلى سنوح فرصة يتوصل بها إلى كف حماد عن عدوانه في حكمة وسداد ، وانطلاق السنة الرواة في أصحابنا من غير مبرر .

وأخرج أيضاً عن الطحاوي عن أبي خازم عن الحسن بن موسى عن بشر ابن الوليد قول أبي يوسف في محمد بن الحسن : أي سيف هو ؟ غير أن فيه صداً يحتاج إلى جلاء ، وفي الحسن بن زياد : هو عندي كالصيد لاني إذا سأله رجل أن يعطيه ما يطلق بطنه اعطاه مايمسكه وإذا سأله مايمسكه اعطاه ما يطلقه ، وفي بشر : هو كإبرة الرفاء طرفها دقيق ومدخلها لطيف وهي سبعة الانكسار ، وفي الحسن بن ابن مالك : هو كجمل حمل حملاً ثقيلاً في يوم مطير فتذهب يده مرة هكذا ومرة هكذا ثم يسلم ، وفي إبراهيم بن الجراح : هو عندي كرجل عنده دراهم مكحلة فكلما مسها نقصت اه . والدراهم المكحلة هي التي يلصق بها الكحل فيزيد منه الدرهم دانقاً او دانقين كما في المغرب .

## بعض كلمات مأثورة عنه

وقال القرطبي : حكى الامام الشعبي في كفايته أن الامام أبا يوسف لما حضرته الوفاة ناجى ربه فقال : اللهم انك تعلم انى نظرت في كل حادثة وقعت ، في كتابك فان وجدت الفرج والا نظرت في سنة نبيك عليه السلام ، فان وجدت الفرج والا نظرت في أقاويل الصحابة فان وجدت الفرج والا جعلت أبا حنيفة جسراً بيني وبينك اللهم وانك تعلم انى ما اختصم الى اثنان ضيف وقوى إلا سويت بينهما ولم يمل قلبي الى القوى اللهم وان كنت تعلم ذلك فاغفرلى . وفي مرآة الزمان لسبط ابن الجوزى : كان أبو يوسف يقول ياليتنى لم أدخل في القضاء على انى بحمد الله تعالى ما تعدت جوراً ولا حايت خصماً على خصم من سلطان أو سوقة اللهم انك تعلم انى لم أجرفى حكم حكمت به بين عبادك متعمداً ، ولقد اجتهدت فى الأحكام بما يوافق كتابك وسنة نبيك صلى الله عليه وسلم وما أشكل جعلت أبا حنيفة بيني وبينك وكان أبو حنيفة يعرف أمرك ولا يخرج عن حكمك .

وأخرج ابن أبي العوام عن الطحاوى حضرت يونس بن عبد الأعلى وعنده أحمد بن أبي عمران فحدثنا يونس عن الشافعى : قال ربما سئلت عن المسألة أعلم علتها بقلبي ولا أقدر على عبارتها بلسانى . فقال له أحمد بن أبي عمران قال غير هذا ؟ قال : لا . قال : فعندنا عن أبي يوسف أحسن من هذا حدثنا محمد بن شجاع عن الحسن بن أبي مالك قال سمعت أبا يوسف يقول : ربما سئلت عن المسألة أعلم علتها بقلبي ولا أقدر على عبارتها بلسانى فمثلى فى هذا مثل رجل أراه رجلاً درهما فقال له هو ردىء أو جيد ولو سأله عن العلة لقوله لم يجد عنده أكثر من قوله ردىء أو جيد اهـ

وفى كتاب الموفق المسكى بطريق ابن سليمان ، قال أبو يوسف : ربما

فرقت بين المسألتين بمثل الشعرة وربما فرقت بين المسألتين بمثل الجبل وربما عرفت الفرق بين المسألتين بقلبي ولا ينطق به لسانى اهـ .

وقال على بن حجر سمعت ابا يوسف يقول آخذ فى الفرائض بقول على وزيد رضى الله عنهما فاذا اختلفا أخذت بقول على لأن اختلفهما فى الجدل من القضاء ، وقال النبى ﷺ : أقضاكم على اهـ .

وقال أبو يوسف أيضا : يا قوم أريدوا بعلمكم الله فقل مجلس أنيته أنوى فيه التواضع إلا لم اقم حتى اعلوهم ولا أنيت مجلسا اريد أن اتكبر فيه إلا لم اقم حتى افتضح ألا فاريدوا بعلمكم الله اهـ . بسند الحارثى اليه ، ولفظ وكيع القاضى حدثنى على بن اشكاب عن ابيه سمعت ابا يوسف يقول : يا قوم أريدوا بعلمكم الله فاني لم اجلس مجلسا قط انوى فيه ان اتواضع إلا لم اقم حتى اعلوهم ولم اجلس مجلسا قط انوى فيه ان اعلوهم إلا لم اقم حتى افتضح ،

وقال احمد بن حنبل عن ابي يوسف : صحبة من لا يخشى العار عار يوم القيامة ، ورؤوس النعم ثلاثة : نعمة الاسلام التى لا تم نعمة إلا بها ، ونعمة الصحة التى لا تطيب العافية إلا بها ، ونعمة الغنى التى لا يتم العيش إلا بها اهـ وقال على بن الجعد عن ابي يوسف : العلم شيء لا يعطيك بعضه حتى تعطيه كلك وانت إذا اعطيته كلك فكن من إعطائه البعض على حذر اهـ وكان ابو يوسف إذا نزل به امر يقول :

امور لو تدبرها حكيم إذن لنهى وغير ما استطاعا  
ولكن الأديم اذا تفرى (١) بلى وتهتك غلب الصناعات



## بعض نماذج من اجوبته واحكامه

أخرج الخطيب : كان أبو يوسف راكباً و غلامه يعدو وراءه فقال له رجل :  
أتستحل أن يعدو غلامك لم لا تركبه ؟ فقال له : أيجوز عندك أن أسلم غلامي  
مكارياً ؟ قال : نعم . قال فيعدو معي كما يعدو لو كان مكارياً . وأخرج ابن  
أبي العوام عن الطحاوي عن جعفر بن أحمد بن الوليد عن بشر بن الوليد  
الكندي أنه سمع أبا يوسف يقول وقد قال له رجل : لي أب نصراني ضريح  
فربما لقيته ماضياً إلى الكنيسة وربما لقيته منصرفاً عنها فأأخذ بيده ، فقال له  
أبو يوسف : إن كان ماضياً إليها فلا تأخذ بيده ، وإن كان منصرفاً عنها فخذ بيده .  
وسمع الحسن بن أبي مالك أبا يوسف يقول : مرضت مرضاً نسيت فيه كل ما كنت  
أحفظه حتى القرآن ولم أنس الفقه . فقيل له . وكيف ذلك ؟ فقال : علي بما سوى  
الفقه علم حفظ وعلي بالفقه علم هداية ، فأنا فيه كرجل غاب عن بلده سنين ثم دخله  
بعد ذلك أفتراه تغيب عنه طريق منزله ؟ . وسمع بشر بن الوليد أبا يوسف  
يقول : لا ينبغي للمرأة أن تكشف رأسها عند عبدها ولا عند عبد ابنها ولا عند  
عبد أبيها ولو أن رجلاً غسل رأس أمه وفلاه كان هذا من برها . وسمع هلال  
الرأي أبا يوسف يقول : مخاشنة الولاية ذل ، ومخاشنة القضاة فقر ، وسمعه  
أيضاً يقول : في كتاب الصلح لا أقل من عشرة من الشهود : إثنان يموتان ،  
وإثنان يغيبان ، وإثنان يزوران ، وإثنان يثبتان ، وإثنان لا يؤديان . وعند  
الموفق رد أبي يوسف شهادة علي بن عيسى الوزير حيث بلغه أنه لا يصلي  
الصلوات في الجماعة حتى بنى علي بن عيسى مسجداً في صحن داره فكان يشهد  
الجماعات اه .

وعن الحسن بن أبي مالك أن أبا يوسف أتى بامرأة مرتدة من أصفهان  
فهاب قتلها ورجع عن قوله في المرتدة أنها تقتل ، إلى قول أبي حنيفة أنها

تحبس ولا تقتل ، وعن بشر : كنت يوماً عند أبي يوسف فتكلم في مسألة فقلت له ما هكذا حكم الله فيها فقال : والله عز وجل في كل شيء حكم منصوص ؟ قلت نعم فقال : ما حكم الله عز وجل في رجل عدا على ديك فقفاً عينه ؟ فقلت : يقوم صحيحاً غير مفقوء العين ثم يقوم مفقوء العين فيجب على باقي العين فضل ما بين قبمته فهذا حكم الله عز وجل فيها قال : فجمع أبو يوسف أصابع يده اليمنى ثم قال :

أعليه الرماية كل يوم ولما استد ساعده رمانى

وأشار إلى يده اليسرى . وعن بشر بن الوليد قال أبو يوسف : من قعد على شراب يطلب السكر منه فالقدح الأول منه عليه حرام والمقعد عليه حرام والمشى إليه حرام كما أن الزنى عليه حرام والمشى إليه حرام . وعن معلى بن منصور أن أبا يوسف حج مع هارون الرشيد فصلى بهم هارون ركعتين وقام أبو يوسف فقال : يا أهل مكة أتموا صلاتكم فانا قوم سفر فقال رجل من أهل مكة ممن صلى : نحن أفقه من أن نعلم مثل هذا . فقال له أبو يوسف : لو كنت فقيهاً ما تكلمت في صلاتك . فقال هارون الرشيد : ما يسرنى بها حمراً نعم . وعن أبي بكر الخفاف عن أبيه : لما احتضر أبو يوسف جلسنا عند رأسه فقلنا له في نفسك شيء من هذا الأمر نحنى القضاء قال : لا والله إلا شيئاً واحداً ادعى نصرانى مرة على الرشيد ضيعة فدعوت بالرشيد وبالنصرانى فجاء الرشيد ، ومضى يحمل له فجلس عليه ، ولم أدع للنصرانى بمضى مثله فذاك في نفسى .

وعن الحسن بن أبى مالك سمعت أبا يوسف في مرضه الذى مات فيه يقول : والله ما زلت قط والله ما جرت في حكم قط وما أخاف على نفسى إلا من شيء كان منى فقلت له : ما هو ؟ قال : كان هارون الرشيد يأمرنى أن آخذ قصص الناس فأقرأها ثم اوقع لهم فيها بمحضره فكنت آخذها

قبل ذلك يوم فأتصفحها فجمعتها مرة فتصفحتها فإذا فيها قصة النصراني يتظلم من هارون أمير المؤمنين في ضيعة في يده يزعم أنه غصبه إياها فدعوته فقلت هذه الضيعة في يد من هي ؟ قال في يد أمير المؤمنين فأردت تقرب الأمر عليه فقلت له من يبيع ثمارها ؟ قال : أمير المؤمنين قلت فمن يجمع غلاتها ؟ قال : أمير المؤمنين . وجعلت كلما أردت منه أن يذكر خصما غير أمير المؤمنين رد الخصومة فيها إلى أمير المؤمنين فجعلت قصته مع بعض الناس فلما كان يوم المجلس جعلت ادعو بالناس رجلا رجلا حتى وقعت قصة النصراني بيدي فدعوته فدخل فقرأت قصته على أمير المؤمنين فقال هذه الضيعة لنا ورثناها عن المنصور فقلت للنصراني قد سمعت الذي قال أفلك بينة على ما تدعي ؟ قال : لا ، ولكن خذلي يمينه قال : فقلت لهارون : اتحلف يا أمير المؤمنين ؟ قال : نعم فحلف فانصرف النصراني . قال أبو يوسف فما أخاف على نفسي إلا من هذا قال الحسن فقلت : وإي خوف في هذا وقد فعلت الذي فعلت فقال : من تركي أن أقعده معه في مجلس الخصم وأسأله ذلك كله في كتاب ابن أبي العوام

وقال وكيع القاضي في أخبار القضاة : أخبرني إبراهيم بن أبي عثمان عن يحيى بن عبد الصمد : خوصم موسى أمير المؤمنين إلى أبي يوسف في بستانه فكان الحكم في الظاهر لأمير المؤمنين وكان الأمر على خلاف ما يظهر من الحكم ، فقال أمير المؤمنين : ما صنعت في الأمر الذي تتنازع اليك فيه قال خصم أمير المؤمنين يسألني أن أحلف أمير المؤمنين أن شهوده شهدوا على حق . فقال موسى : وترى ذاك . قال : قد كان ابن أبي ليلى براه . قال : قال فاردد البستان عليه . وإنما احتال عليه أبو يوسف اهـ

وأخرجه الخطيب أيضا بطريق وكيع القاضي ، وهذه غير قصة الرشيد ، وتوسع الصيمري في قصة الرشيد وقال في آخرها : وقد ادبر الشيخ يقول



استفقه كثرية سويق وتربد وجه أمير المؤمنين حين حلف واطرق يفكر  
 فقلت : هلك الرجل فقال يحيى بن خالد : يا يعقوب رأيت مثل  
 أمير المؤمنين في عدله وانصافه لرجل من رعيته انصف من نفسه حتى فعل  
 ما رأيت فسرى عن أمير المؤمنين وفرح بذلك وقال سبحان الله ولا بد من  
 الانصاف . وقال يحيى بن خالد : لو جاءت هذه من الفاروق لكانت حسنة  
 او كما قال . ثم ذكر اغتمام أبي يوسف من عدم تسويته بين الخصمين في  
 المجلس ، ولابي يوسف أخبار كثيرة في انه لم يكن يحابي أحداً في القضاء ،  
 بل كان يساوى في الحكم بين الراعى والرعية والغنى والفقير والملوك والصعاليك  
 وهذا مما رفع شأنه وشان القضاء في الاسلام . وقال الذهبي في جزئه : ولقاضي  
 القضاة أبي يوسف رحمه الله ورضي عنه أخبار في السؤدد والكرم والمروءة  
 والجاه العريض والحرمة التامة في العلم والفضل . وأخبار في الخط عليه بعضها  
 ليس بصحيح أوردها العقيلي وابن ثابت اه وقد تحدثت عنهما في موضعه  
 فلا اعيد الكلام عنهما هنا

انقطاع أبي يوسف عن مجلس أبي حنيفة مدة

على ظن استغنائه عنه في العام

ذكر الزين بن نجيم في الاشباه والنظائر في فن الحكايات انه لما جلس  
 أبو يوسف للتدريس من غير إعلام أبي حنيفة ارسل اليه أبو حنيفة رجلاً  
 فسأله عن خمس مسائل . - ومثله عند الصيمري والخطيب وغيرهما -  
 الاولى : قصار جحد الثوب وجاء به مقصورا هل يستحق الاجر أم لا ؟  
 فأجاب أبو يوسف يستحق الاجر فقال له الرجل : اخطأت . فقال :  
 لا يستحق . فقال : اخطأت . ثم قال له الرجل : ان كانت القصارة قبل الجحود  
 استحق والا لا .

والثانية : هل الدخول في الصلاة بالفرض أم بالسنة ؟ قال بالفرض ، فقال : اخطأت . وقال : بالسنة . فقال اخطأت . فتحير أبو يوسف فقال الرجل بهما جميعا لان التكبير فرض ورفع اليدين سنة .

والثالثة . طير سقط في قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكل أم لا ؟ قال : يؤكل فخطأه . فقال لا يؤكل . فخطأه ثم قال : إن كان اللحم مطبوخا قبل سقوط الطير يغسل ثلاثا ويؤكل ، وترمي المرقاة ولا يرمى الكل .

والرابعة : مسلم له زوجة ذمية ماتت وهي حامل منه ففي أى المقابر تدفن ؟ فقال أبو يوسف في مقابر المسلمين فخطأه فقال . في مقابر أهل الذمة فخطأه فتحير فقال تدفن في مقابر اليهود ، ولكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة ، لان الولد في البطن يكون وجهه الى ظهر أمه .

الخامسة : أم ولد لرجل تزوجت بغير إذن مولاهما فمات المولى ، هل تجب العدة من المولى ؟ فقال : تجب فخطأه . فقال : لا تجب . فخطأه . ثم قال الرجل : إن كان الزوج دخل بها لا تجب وإلا وجبت . فعلم أبو يوسف تقصيره فماد الى أبي حنيفة فقال له تزديت قبل ان تحصرم . وكذا في إجازات الفيض .

وفي مناقب السكردري : ان سبب انفراد أبي يوسف انه مرض مرضا فعاده الامام فقال : لقد كنت أؤملك بعدى للمسلمين... فلما برىء اعجب بنفسه وعقد مجلس الامالى ، وقال الامام أبو حنيفة لابي يوسف عند مجيئه الى مجلسه : ما جاء بك الا مسالة القصار سبحان الله من رجل يتكلم في دين الله ويعقد مجلسا وهو لا يحسن مسالة في الاجارة ثم قال : من ظن انه يستغنى عن التعلم فليترك على نفسه اه

وكان هذا في مبدأ امر أبي يوسف فلا يدل على انه لم يبلغ مرتبة الاجتهاد المطلق في منتهى امره . فلا يتمسك بتلك الحكاية على انه مجتهد في

المذهب لأن تدرجه في مدارج الفقه على مراحل إلى أن وصل إلى درجة الاجتهاد المطلق ، ولا شأن في ذلك لما جرى له في عهد شبابه واغتراره بعلمه ثم نهض عليه فصار خليفة استاذة حقاً ، ولا عجب في أن يغتر الشاب في أوائل مراحل التفقه ثم يشوب إلى السداد ، وقد وقع مثل هذا للإمام الأعظم وكاد أن ينقطع من مجلس استاذة حماد بن أبي سليمان ثم عاد إليه ولازمه إلى وفاته ، وفي حكاية ذلك طول ، وقد ذكرنا مبلغ شدة ملازمته لمجلس حماد في « لفت اللحظ إلى ما في الاختلاف في اللفظ » لابن قتيبة نقلاً من تاريخ اصفهان لأبي الشيخ بما فيه عبر .

### وجه تدوين مذهب أبي يوسف مع مذهب أبي حنيفة

خالف زفر بن الهذيل وأبو يوسف وعبد بن الحسن أبا حنيفة في مسائل أصلية وفرعية كما هو ظاهر من كتب المذهب في الأصول والفروع ، ومع ذلك دونت آراؤهم مع آراء أبي حنيفة في كتب المذهب وعد الجميع مذهب أبي حنيفة مع هذا التخالف بل نصوا على أن الفتوى في المذهب على رأى أبي حنيفة مرة وعلى رأى أحد هؤلاء من أصحابه مرة أخرى على اختلاف مداركهم ، واستشكل ذلك حتى سأل أمير مكة الشريف سعد بن زيد رحبها الله في شهر شعبان سنة ١١٠٥ هـ قائلاً :

ما تقولون في مذهب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وصاحبيه أبي يوسف وعبد فان كل واحد منهم مجتهد في أصول الشرع الأربعة : الكتاب والسنة والاجماع والقياس ، وكل واحد منهم له قول مستقل غير قول الآخر في المسألة الواحدة الشرعية ، وكيف تسمون هذه المذاهب الثلاثة مذاهباً واحداً ؟ وتقولون إن الكل مذهب أبي حنيفة وتقولون عن الذي يقلد أبا يوسف في مذهبه أو محمداً أنه حنفي وإنما الحنفي من قلد أبا حنيفة فقط فيما ذهب إليه



وأجاب عن هذا السؤال الشيخ عبد الفتى النابلسي من فقهاء الحنفية في عصره برسالة سماها (الجواب الشريف للحضرة الشريفة في أن مذهب أبي يوسف وعمر هو مذهب أبي حنيفة) ارتأى فيها ما خلاصته أن آراءهما روايات عن أبي حنيفة فتكون أقوالهما من أقوال أبي حنيفة فيكون عدما في مذهب أبي حنيفة صحيحا .

واستند في ذلك إلى أقوال مروية عن الامامين في ذلك ، وليس هذا بجيد وإن ارتضاه ابن تيمية لأن ذلك تعويل على ما يقوله ابن السكال الوزير في طبقات الفقهاء من أنهما لا يخالفان الامام في الأصول وهذا خلاف الواقع بل هما يخالفانه في كثير من المسائل الأصلية والفرعية عن دليل كما هو شأن الاجتهاد المطلق ، وانزالهما إلى مرتبة المجتهد في المذهب يناقض الحقيقة ، وإن حافظا على اتساقها له رضى الله عنهم ، بل اطلاق المذهب الحنفى على مجموع آراء هؤلاء اصطلاح ولا مشاحة فيه ؛ بالنظر إلى أن مذهب أبي حنيفة فقه جماعة عن جماعة كما سبق .

ومصدر كل رأى من تلك الآراء مجتهد مطلق يتابع دليل نفسه قال الامامان واقفاه فيما علما فيه دليل الحكم كما علم هو اجتهدا لا تقليدا له كما خالفاه فيما بان الدليل لهما على خلاف رأيه ، فالتوافق بينهم في الرأى لا يدل على التقليد بل يدل على معرفة البعض دليل الحكم كمعرفة الآخرين وإلا ما بقى في الوجود مجتهد مطلق لتوافق المجتهدين في معظم المسائل ، ومنشأ ادعاء أن تلك الأقوال كلها أقوال أبي حنيفة هو ما كان يجرى عليه أبو حنيفة في تفقيه أصحابه من احتجاجه لأحد الأحكام المحتملة في مسألة واتصاريه له بادلة ، ثم كروره بالرد عليه بنقض أدلته وبترجيحه الاحتمال الثانى بادلة أخرى ثم نقضها بترجيح احتمال ثالث بادلة تدريبا لأصحابه على التفقة على خطوات ومراحل إلى أن يستقر الحكم المتعين في نهاية التمهيص ويدور في الديوان في عداد

المسائل المخصصة ، فمنهم من ترجح عنده غير ما استقر عليه الأمر من تلك الأقوال باجتهاده الخاص فيكون هذا المترجح عنده قوله من وجه وقول أبي حنيفة من وجه آخر من حيث أنه هو الذي أثار هذا الاحتمال ودل عليه أولا وإن عدل عنه أخيراً .

ومصدق ذلك ما أخرجه ابن أبي العوام عن محمد بن أحمد بن حماد عن محمد بن شجاع سمعت الحسن بن أبي مالك وعباس بن الوليد وبشر بن الوليد وأبا علي الرازي يقولون :

سمعنا أبا يوسف يقول : ما قلت قولا خالفت فيه أبا حنيفة إلا وهو قول قد قاله أبو حنيفة ثم رغب عنه اهـ . وحكى الكردري عن النيسابوري : أن أبا يوسف لما ولي القضاء دخل عليه اسماعيل بن حماد بن الإمام ، وتقدم إليه خصمان فلما جاء أوان الحكم قضى برأى الإمام . فقال له : كنت تخالف الإمام في هذا . قال إنما كنا نخالفه لنستخرج ما عنده من العلم فاذا جاء أوان الحكم ما يرتفع رأينا على رأى الشيخ اهـ . ومثله عن محمد بن الحسن

وأخرج ابن أبي العوام عن إبراهيم بن أحمد بن سهل عن القاسم بن غسان عن أبيه عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد بن الحسن قال : كان أبو حنيفة قد حمل إلى بغداد فاجتمع أصحابه جميعاً وفيهم أبو يوسف وزفر وأسد بن عمرو وعامة الفقهاء المتقدمين من أصحابه فعملوا مسألة أيدها بالحجاج وتوقعوا في تقويمها وقالوا نسال أبا حنيفة أول ما يقدم فلما قدم أبو حنيفة كان أول مسألة سئل عنها تلك المسألة فاجابهم بغير ما عندهم فصاحوا به من نواحي الحلقة : يا أبا حنيفة بلدك الغربية . فقال لهم : رفقا رفقا ماذا تقولون ؟ قالوا : ليس هكذا القول . قال : بحجة أم بغير حجة ؟ قالوا بل بحجة . قال : هاتوا فناظرهم فغلبهم بالحجاج حتى ردهم إلى قوله وأذعنوا أن الخطأ منهم فقال لهم أعرفتم الآن ؟ قالوا : نعم . قال : فما تقولون فيمن

يزعم أن قواكم هو الصواب وإن هذا القول خطأ ؟ قالوا : لا يكون ذلك قد صح هذا القول فناظرهم حتى ردهم عن هذا القول ، فقالوا يا أبا حنيفة ظلمتنا ، والصواب كان معنا . قال : فما تقولون ؟ فيمن يزعم أن هذا القول خطأ والاول خطأ والصواب في قول ثالث فقالوا هذا مالا يكون قال : فاستمعوا ، واخترع قولاً ثالثاً وناظرهم عليه حتى ردهم اليه فاذعنوا وقالوا يا أبا حنيفة علمنا قال : الصواب هو القول الاول الذي اجبتكم به لعله كذا وكذا ، وهذه المسألة لا تخرج عن هذه الثلاثة الأنحاء ولكل منها وجه في الفقه ومذهب ، وهذا الصواب نخذوه وارفضوا ما سواه اه . وهكذا كان تدريبه لأصحابه على الفقه وتمرينه على مدارج التفقه ، فمثله يكون كثير الذكر للاحتتمالات في المسائل وقد يرجع عند هذا مالا يرجع عند ذلك من أصحابه فيكون هو مشير أغلب تلك الاحتمالات فمعظم تلك المسائل الخلافية من تذكير الامام لأصحابه فلا يكون مانع من اطلاق المذهب الحنفي على مسائل أبي يوسف ومحمد أيضاً بملاحظة حال معظمها بما في الحديث الشريف (الحج عرفة) . وقد أخرج ابن أبي العوام أيضاً عن محمد بن أحمد بن حماد عن ابن شجاع عن الحسن بن أبي مالك أنه سمع أبا يوسف يقول : كان أبو حنيفة إذا وردت عليه المسألة قال : ما عندكم فيها من الآثار ؟ فاذا روي الآثار وذكرنا وذكر هو ما عنده نظر فإن كانت الآثار في أحد القولين أكثر أخذ بالأكثر ، فاذا تقاربت وتكافأت نظر فاختار اه .

وهو الذي كان يقول لأصحابه : لا يحل لأحد أن يقول بقولي ما لم يعلم من أين قلت اه . وهذه الطريقة هي التي ملأت الآفاق فقها وغوصا ، ولم تكن صدور الفقهاء من غير هؤلاء . تتسع للاخذ والرد المتواصلين في المسائل هكذا بل كان أغلبهم يكتفون باملاء ما عندهم بدون مناقشة في الغالب مقتصرين في الإجابة على النوازل والوقائع ؛ إلا أن الشافعي كان ارتوى من



المعنيين الحجازية والعراقية فكان يتلقى الآخذ والرد بصدر رحب فلا العالم  
بالمسائل التقديرية وخدم نضوج الفقه كافاً الله الجميع على جميلهم في خدمة  
الفقه ورضى عنهم اجمعين ، ولكل وجهة .

### بعض انباء أبي يوسف مع الخلفاء

لما اتصل أبو يوسف برجال الخليفة لأول مرة رغب يحيى بن خالد في  
معرفة ما لأبي يوسف من الامام بسير الملوك الماضية وأنباء الأمم الخالية  
وأيام العرب وأنباء الاول وما الى ذلك من المعارف التي يحتاج اليها في الحياة  
الجديدة فأحس بذلك أبو يوسف ولم يسترسل معه في الكلام بل اقتصد في  
الحديث وتفرغ في خاصة نفسه لتلك المعارف حتى حاز خبرة واسعة فيها  
بذكائه وقوة حافظته في مدة يسيرة إلى أن سنحت فرصة التحدث مع الوزير  
في موضوع منها فقال لديه كل إعجاب ودهش بوسع اطلاعه في هذه المعاني  
أيضا وظن به أن له اشتغالا قديما بتلك المعارف زيادة على ماله من  
المعلومات الواسعة في سائر العلوم فحاز كل إجلال كما هو معروف في كتب  
التاريخ .

وأخرج ابن أبي العوام عن أبي عبد الله محمد بن هارون بن محمد العباسي  
عن أبيه عن أبي يحيى بن أبي ميسرة عن سعيد بن عثمان الزيات عن أبيه قال  
قام رجل الى هارون الرشيد في مدينة أبي جعفر يوم الجمعة وهو على المنبر  
فقال : والله ما قسمت بالسوية ولا عدلت في الرعي ولقد فعلت وفعلت .  
فأمر به فأخذ ثم أدخل عليه بعد الصلاة وبعث الى أبي يوسف قال أبو يوسف  
فدخلت عليه وهو جالس ، والرجل بين العقابين والجلادون خلفه بالسياط  
فأقبل على فقال : يا يعقوب كلني هذا بما لم يكمنى به أحد . فقلت يا أمير  
المؤمنين قد قيل للنبي صلى الله عليه وسلم في قسم قسمه ان هذه لقسمة ما أريد

بها وجه الله ، فعفا وصفح . وقيل له وقد قسم قسما : عدل . فقال صلى الله عليه وسلم : ومن يعدل إذا لم أعدل ؟ فعفا وصفح ، وقيل له أشد من هذا ، خاصم اليه الزبير ورجل من الأنصار فقضى للزبير فقال الآخر : يا رسول الله أن كان ابن عمك ؟ . فعفا وصفح . قال : فسكن غضبه وأمر بالرجل فأطلقه .

وبه إلى أبي يحيى بن أبي ميسرة عن محمد بن داود العباسي : كنا ببغداد وحضر شهر رمضان فكنا نحضر دار هارون الرشيد كل عشية فإذا صلينا العصر خرج الأذن لعبد الله بن العباس ولداود بن عيسى ولعبد الله بن سليمان ، ثم يخرج الأذن بعدهم لأبي يوسف القاضي ولابن عمران الطلحي والحسن اللؤلؤي فلا يزالون في الفقه بين يدي هارون الرشيد فإذا طلعت الشمس اذن لنا فدخلنا فأقبل الرشيد عليهم يوما فقال : سلوا فألقى عليه حسن اللؤلؤي مسألة من المعقديات فأقبل عليه أبو يوسف فقال : ليس هذا ما يسأل عنه أمير المؤمنين ولكن يا أمير المؤمنين قال أبو حنيفة في مسألة كذا كذا واحتج بكذا ، وقال ابن أبي ليلى فيها كذا واحتج بكذا فباى القولين ياخذ أمير المؤمنين ؟ قال الرشيد : بقول أبي حنيفة لأن حجته فيها أقوى . قال وقال ابن أبي ليلى كذا في مسألة كذا وحجته كذا فباى القولين ياخذ أمير المؤمنين . قال الرشيد بقول ابن أبي ليلى لأن حجته فيها أقوى .

فلما انصرفنا أقبل أبو يوسف على اللؤلؤي فقال يا ضعيف مثل هذه المسألة المعقدة تلقى على الخلفاء لو القيت هذه على بعضنا ما قام بها ، فقال له اللؤلؤي فلم قال : سلونا . قال : وكان الرشيد إذا صلى مسح بيده موضع سجوده ثم مسح به وجهه . فقال له الحسن : هذا الذي يفعله أمير المؤمنين بدعة فعمن اخذه ؟ قال : رأيت آبائي يفعلونه فانا أقتدى بهم . فأقبل عليه أبو يوسف

فقال : هذا لا علم له . ثم اقبل على اللؤلؤى فقال : ألم تسمع ؟ ان النبي ﷺ رقى رجلا فوضع يده على ريقه ثم على الارض ثم قال : ريق بعضنا بتربة ارضنا يشفى مريضنا باذن الله . فلما انصرف امر هارون بحجب اللؤلؤى عنه .

وعن الحسن بن زياد : كنا يوما بباب أبي يوسف ونحن نتظره اذ اقبل من دار الرشيد وهو يبتسم فقال : حدثت مسألة في دار امير المؤمنين اليوم رفع الى امير المؤمنين ، ان قاضيا بأرمينية اختصم اليه جاريتان في جرتين وقد استقيتا ماء من بعض المواضع فوضعتا جرتيهما لتستريحا فسقطت جرة كل واحدة على جرة صاحبتها فانكسرتا فاختصمتا الى القاضى فقالت كل واحدة منهما سقطت جرة هذه على جرتى فانكسرت فجعل القاضى ينظر اليهما لا يعرف المدعية منهما من المدعى عليها فقال للقيم : اخرهما عنى فاخرهما ، ثم صاحتا فادناهما فلما اقتصتا قصتهما عليه نظر اليهما ثم قال للقيم : اخرهما عنى فصاحتا فقال للقيم : اذهب فاشتر لهما جرتين وأرحنى منهما ، فلما كان العشى قال لرجل كان يأنس به ويختلف اليه ماذا يقول الناس ويخوضون فيه من امرنا ؟ قال يقولون ان القاضى لم يحسن يحكم في جرتين حتى غرمهما ، فقال : سبحان الله اولا يرضون منى ان أحكم فيما احسن واغرم فيما لا احسن .

قال ابو يوسف فقلت يا امير المؤمنين هذا رجل عاقل فزده في ارزاقه للغرامات فزاده الف درهم في كل شهر .

قال الحسن بن زياد فقلنا لأبي يوسف كيف الجواب في هذه المسألة ؟ قال ان كانت الجاريتان وضعتا الجرتين في مستراح للمسلمين فكل واحدة منهما جاعلة جرتها في حقها غير جانية على صاحبتها وان كانتا وضعتا الجرتين في



غير مستراح المسلمين فكل واحدة جانية على صاحبها وعلى كل واحدة قيمة جرة صاحبها ، وإن كانت احدهما في مستراح والاخرى في غير مستراح فالتى في غير المستراح جانية على التى في المستراح .

وعن أسد بن الفرات : كان أبو يوسف ينظر بين خصمين بحضرة هارون الرشيد فتوجه القضاء على احدهما قال فجثا الرشيد واقبل ببصره نحو أبي يوسف حتى أنفذ القضاء ثم قال هكذا أفعل أنا وسائر من معى حتى ينفذ قضاء يعقوب .

وذكر الصيمرى ما رفع إلى أبى يوسف من قتل مسلم عمداً لدمى وقيام البيعة على ذلك وحبس القاتل وهجو بعضهم لأبى يوسف بأبيات يرميه فيها بقتله المسلم بالكافر وبلوغ الأمر إلى الرشيد ورغبته فى إسقاط القصاص وإسقاط أبى يوسف القصاص بعدم تمكن ولى الدم من اثبات أن القاتل كان يؤدي الجزية ، ومنع القود لهذا السبب .

وقتل المسلم بسبب قتله لدمى مسألة خلافية أدلتها مشروحة فى المكتب المبسوطة ، وقال القرطبي : إنما أمر بحبس القاتل لينظر فى أمره هل يتبين من حال المقتول ما يوجب القصاص فيقتص من قاتله أو يظهر ما يسقط القصاص فلا يقتص منه فلما ظهر ما يسقط القصاص منع القصاص اهـ .

وأقام النكير على من يزعم من المخالفين : إن كان ثبت عنده وجوب القصاص فكيف أسقطه بهذه الحيلة وإن لم يثبت فكيف أوجبه أولاً ؟ وعد القرطبي هذا تهجماً على مقام الاجتهاد ثم سرد أدلة المسألة بتوسع فاقاد وأجاد . وغاية ما فى الأمر موافقة رغبة الرشيد لحكم الشرع المسقط للقصاص ، فلو كان أبو يوسف بت فى القصاص لما حبسه بل كان نفذ فيه الحكم فى الحال .

قال ابن عبد البر : هـ أبو يوسف قاضى القضاة قضى لثلاثة من الخلفاء ولى

القضاء في بعض أيام المهدي ثم للهادي ثم للرشيدي وكان الرشيدي يكرمه وبجمله  
 وكان عنده حظياً مكيناً ، وروى ابن عبد البر عن ابن جرير : « ان ابا يوسف  
 كان قتيها عالماً حافظاً . . . كثير الحديث ، تحامى حديثه قوم من اهل الحديث  
 من أجل غلبة الرأي عليه وتفريعه الفروع والمسائل في الأحكام مع عصبية  
 السلطان وتقلده القضاء اهـ » . ثم قال ابن عبد البر : « كان يحيى بن معين  
 يثنى عليه ويوثقه وأما سائر أهل الحديث فهم كالأعداء لأبي حنيفة وأصحابه  
 اهـ » . وحيث لم ير حـل ابن عبد البر الى الشرق خفي عليه كثير من أقوال  
 المشاركة في ذلك ، وقد سبق نقل كثير منها ، وضيق صدر النقلة نحوهم له  
 أسباب مشروحة في التأنيب .

## كلمة في المخارج والتدابير الفقهية

### في التخليص من المآزق

ينسب إلى أبي يوسف كثير من الخيل في تخليص الناس من الحرج ،  
 وذكرت فيما علق على ( زغل العلم ) للذهبي : أن التحيل المفضي الى الغاء  
 الحكم في تشريع الأحكام لا يصدر إلا عن ضعف دينه ومرض يقينه  
 وأما تطلب المخلص من المآزق من غير ابطال حق واحقاق باطل بتدابير  
 لطيفة لا تصطدم مع النصوح فما نسب الله ورسوله إليه وجرى سلام الأئمة  
 وخلفهم عليه ، وتبيين وجوه ذلك يدل على براعة وقوه ذكاء بشرط ان لا  
 يؤدي الى ما أسلفناه .

وأجراً المتفقهين على التوسع في التحيل أدومهم صلة بالقضاء . ومن وجوه  
 التحيل الذميمة الاقتناء بأقوال شاذة لا تدعمها الحجج ، وبروايات ضعيفة لا  
 تقوى أمام النقد مهما بهرجبا المموره وزخرفها ، ومن يقع منه هذا نقلة ورع  
 فالله حسية . أما ما يعزى لأبي يوسف من أنه اتصل بالرشيدي بحيل شرعية

أجابه بها فولاه القضاء فكذب مختلق عليه - كتخصيص مالك الرشيد برخص ( في كتاب السر المعزو اليه ) - لأنه ولي القضاء في عهد ( المهدي ) والهادي واستمر عليه في زمن الرشيد كما ذكره السمعاني وغيره ، ولم يكن من خلاله المحاباة كما يظهر من مقدمة ( كتاب الخراج ) له ومن سيرته المعروفة .

وقد ألف الذهبي في ترجمته جزءاً خاصاً يشي فيه على عليه وزهده وورعه ويظهر به مع أن الذهبي عرف بالاقتصاد في تراجم هؤلاء ( حتى ذكر تلميذه الناج السبكي في الطبقات الكبرى ( ١ - ١٩٧ ) استغلاله هلي كثير من أئمة الشافعيين والحنفيين ) . . . ويقول محمد بن الحسن في بيع العينة : هذا كما قال الجبال عندي ذميم ، وقد حملوا تجويز أبي يوسف هذا البيع على صورة عدم عود العين الى صاحبه فأصبحا على اتفاق في المسألة .

وساق الخطيب بطريق المعافى النهرواني إفتاء أبي يوسف لام جعفر كما تحب وتوارد هدايا منها وإياه قسمتها بين الحضور بسند فيه الحسين بن القاسم الكوكبي وهو اخباري كثير الانفراد بالمناكير يقول عنه ابن حجر في اللسان: اخباري مشهور رأيت في اخباره مناكير كثيرة بأسانيد جياد ثم قال منها ما ذكره المعافى عنه . وساق خبراً قالوا . وهذا ممن لم يعلم الخطيب من حاله الا خيراً . فانه يجد عنده ما يشاء . وساق المعافى ايضاً بطريق محمد بن الحسن ابن زياد النقاش إياه أبي يوسف تقسيم هدية حضرت منها ايضاً ، والنقاش كذاب مشهور ، وساق ايضاً بطريق المعافى عن محمد بن أبي الأزره إفتاء أبي يوسف في بيع نصف جارية وهبة نصفها للرشيد تخلصاً لصاحبها من الحنث في حلفه أنه لا يبيعها ولا يهبها مع حشد طرائف حول تلك الاحدثة في صفحتين مع أن ابن أبي الأزره هذا يقول عنه الخطيب نفسه في ( ٢٨٨ - ٣ ) كان كذاباً قبيح الكذب ظاهره . وما ذكره العقيلي أنه كان يعطى اموال اليتامى مضاربة ليجعل الربح لنفسه في سنده احمد بن علي الأبار وله



تعصب غريب ضد أصحابنا كما يظهر من رواياته عند الخطيب، ورواية المتعصب المعادي مردودة عندهم، على أن يد القاضي في أموال اليتامى يد أمانة فلا تضمن عند هلاكها من غير تعد، وكذلك أموال اليتامى تأكلها الزكاة في مذهبه فإذا ضارب بها تكون يده يضمنان فيكون ضامنا إذا هلك وتكون الزكاة عليه دون اليتيم فإذا تفضل بالربح عليه يكون إحسانا على إحسان كما هو عادته، على أن التصرف في مال اليتيم وأكله بالمعروف مدركها مما هو مشروح في شروح البخاري أخذاً من الكتاب والسنة، والخلاف في ذلك مشهور، فلا لوم على فرض ثبوت ذلك التصرف إلا عند من ضاق أفق اطلاعه بقصر بابه. وعند الموفق أنه سئل عن حلف ماله صدقة إن لم يفعل كذا قال يخرج ماله إلى من يثق به فيفعل الشيء فيرده صاحبه عليه فقال قائل: لعنت اليهود حرمت عليهم الشحوم وأكلوا أثمانها فقال أبو يوسف بالكع أين هذا من ذلك؟ إن اليهود أرادوا أن يحتالوا لما حرم الله عليهم حتى يحلوا لأنفسهم، وهذا ماله، هو له حلال يريد أن يحتال حتى لا يحرم عليه ما ودفع الحرج على منازل إنما يققها الفقهاء.

وقد محص هذا البحث تمحيصاً شاملاً فضيلة الاستاذ المبدع النابغة السيد محمد أبي زهرة: (١) أستاذ الشريعة في كلية الحقوق بالقاهرة، في كتابه عن أبي حنيفة كما هو شأنه في بحوثه.

(١) وكم لفضيلته من أياد يفيض على العلم بمؤلفاته الممتعة: فنظراً أبو حنيفة، و«مالك»، و«الشافعي»، و«ابن حنبل»، رضى الله عنهم في مجلدات ضخام، كل مجلد منها في ترجمة إمام، من هؤلاء الأعلام، وقد درس حياتهم دراسة فاحصة عن كل صغير وكبير من أحوالهم، وأودع ما استخلصه من بحوثه الشاملة عن كل منهم في تلك الكتب الغالية بحيث يشقى غلة الباحثين عن أحوال هؤلاء الأئمة المهديين، وما هذا إلا فتح جديد، واتجاه سديد يحمل الشيء الحديث على الاهتمام بالتراث المتوارث عن أئمة الإسلام فاستحق مؤلفها البارع المفضل بذلك كل ثناء وإجلال، فجزاه الله عن العلم خيراً، ولا أراه ضراً ولا ضيراً، وزاده توفيقاً وتسديداً (ز).

وبما قلت في تعليق على ( زغل العلم ) : روى الذهبي في جزئه الذي ألفه في ترجمة محمد بن الحسن بطريق الطحاوي عن أحمد بن أبي عمران عن محمد بن سماعة أنه قال سمعت محمد بن الحسن يقول « هذا الكتاب ليس من كتبنا وإنما ألقى فيها . يريد كتابا في الحيل كان يتداوله من قل ورعهم من الناس في ذلك العهد ( ١ ) ، ولم يكن اسم المؤلف مذكورا في الكتاب فظنوا أنه من كتب أصحاب أبي حنيفة وليس كذلك . وقال شمس الأئمة السرخسي في المبسوط ( ٣٠ - ٢٠٩ ) . « كان أبو سليمان الجوزجاني ينكر ذلك ويقول : من قال ان محمدا رحمه الله صنف كتابا سماه الحيل فلا تصدقه ، وما في أيدي الناس فأنما جمعه وراقو بغداد . وقال : إن الجهال ينسبون علماءنا رحمه الله إلى ذلك على سبيل التعبير ، فكيف يظن بمحمد رحمه الله أنه سمي شيئا من تصانيفه بهذا الاسم ليكون ذلك عونا للجهال على ما ينعون . وأما أبو حفص رحمه الله فكان يقول هو من تصنيف محمد رحمه الله وكان يروى ذلك عنه وهو الأصح ، وأطال السرخسي الكلام في التدليل على جواز التخليص من المآزق من الكتاب والسنة - والحيلة ليست بمعنى المكر عندهم بل بمعنى التدبير اللطيف المخلص من مصادمة النص والمخرج من الحرج - فالجوزجاني وأبو حفص الكبير البخاري ركنا عظيمان في رواية كتب محمد بن الحسن ، والذي أرى أن نفي ذلك وإثبات هذا غير متواردين على كتاب واحد ، فالمنفي هو كتاب مزور فيه مسائل تنافي حكمة التشريع ، فأصحابنا برأه منه ، والمثبت هو ما تلقاه أبو حفص الكبير من محمد بن الحسن من مسائل في الخارج تخلص من المآزق بدون إبطال حق ولا إحقاق باطل ومن غير إخلال بحكمة التشريع ، فالجوزجاني صادق في نفي نسبة الكتاب المزور إلى محمد ، وأبو حفص صادق في إثبات المسائل الحكيمة المخلصة من المآزق على الوجه المشروع . وأبو حفص الكبير أحمد بن حفص بن زبرقان العجلي البخاري من لدات ( ١ ) ثم ركبوا النسبة الكتاب إلى أبي حنيفة سندا من الكذابين والمجاهيل في زمن متأخر . راجع التآنيب ( ١٢١ و ١٢٢ ) ( ز ) .



الامام الشافعي رضي الله عنه رحل من بخارى الى العراق قديما فسمع من محمد مالم يسمعه الجوزجاني وسمع الجوزجاني من محمد مالم يسمعه ابو حفص - مثل كتاب السير الكبير - لتقدم عوده الى بخارى على إخراج هذا الكتاب للناس ، فيكون النفي والاثبات غير متواردين على كتاب واحد ، ويظهر من المسائل التي يرويها شمس الائمة عن ابي حفص انه ليس فيها ما يجافي الحكمة والسداد . وأبو حفص هذا إمام عظيم رحل قديما الى العراق كما سبق وحمل علما جما الى بخارى ونشر العلم بها حتى أصبحت بخارى يمين مسعاه قبة الاسلام في العلوم حيث سمعوا منه جامع الثوري ومصنفات ابن المبارك ووكيع وتفقهوا عليه حتى أصبحت كل قرية من قرى بخارى فيها جماعة من الفقهاء ، من أصحابه . وذكر السمعاني في باب الخيزاخزي : انها نسبة الى خيزاخز - قرية بخارى - فيها جماعة من الفقهاء من أصحاب أبي حفص الكبير . وهو من أوائل شيوخ البخاري صاحب الصحيح في مبدأ أمره قبل رحلاته ، ففي تاريخ الخطيب في ( ٢ - ٧ ) : انه حفظ كتب ابن المبارك وكتب وكيع وعرف كلام هؤلاء - يعني فقه أهل الرأي - وهو ابن ست عشرة سنة . وفيه أيضا ( ٢ - ١١ ) : انه سمع جامع الثوري من أبي حفص هذا ، وذكر حكاية تشهد للبخاري بجودة الحفظ وهو شاب . وابنه أبو عبد الله محمد المعروف بابي حفص الصغير من الذين رافقهم البخاري في الطلب ، وقد أثنى عليه الذهبي في سير النبلاء . وترجم له الاسكنوي في الفوائد البهية ، وهو صاحب القصة في إخراج البخاري من بخارى لا أبوه لتقدم وفاته ، وله مؤلفات منها كتاب الرد على أهل الأهواء ( ١ ) قال أبو بكر محمد بن جعفر الرشخي في « تاريخ بخارى » الذي ألفه سنة ٢٢٢ هـ لنسوح بن نصر بن أحمد بن اسماعيل الساماني عند وصفه لموضع في بخارى يقال له ( نذر حقره ) بمعنى : باب سييل الحق . كان ( ١ ) وما في دار الكتب المصرية بهذا الاسم ليس من مؤلفاته وإن ظن ذلك ( ز )



أبو حفص الكبير البخاري يسكن في هذا المحل ، وكان رحل منه الى بغداد وعاد بعد أن تفقه على محمد بن الحسن الشيباني وكان جامعاً بين العلم والزهد ولم يكن له مثل في تلك الديار وكان من مفاخر بخاري ، وبه انتشر العلم في بخاري حتى أصبحت قبة الاسلام ، وبه نال الائمة وعلماء الامة هناك غاية الاحترام . ثم ذكر كيف كان الامراء يهابونه وحكى ماجرى للامير محمد ابن طالوت من زيارته له ودخوله عليه بعد الاستئذان وخروجه من غير ان يقدر ان يكله بكلمة امامه من مهابته وقوله اني دخلت الى الخليفة وغيره من العظماء لكنني لم اهب أحداً من الخليفة هيبتي له ، وذكر كثرة تلاوته للقرآن الكريم حتى إنه لم تنقص تلاوته من نصف ختمة كل يوم الى وفاته ، ونقل عن محمد بن سلام البيكندی حافظ بخاري انه رأى في المنام رسول الله ﷺ قادماً الى بخاري وهو يركب جملاً كما وصف في الخبر وعلى رأسه قلنسوة بيضاء والناس في غاية الفرح من مقدمه عليه السلام فأنزلوه في دار أبي حفص وأنه رأى أبا حفص قاعداً أمام رسول الله يقرأ عليه كتاباً والرسول ﷺ يستمع اليه ويصدق . ثم نص على أن أبا حفص توفي سنة ٢١٧ هـ ودفن في تل يقال له تل أبي حفص ، وأن هناك مساجد وصوامع يسكنها المجاورون وأن الناس يتركون بتلك البقعة وأن علماء العراق كانوا يحيلون مشكلات المسائل عليه وعلى أصحابه ، وذكر مبلغ اقباله على العلم والتعليم والعبادة وذكر ايضا مبلغ علو كعب ابنه أبي حفص الصغير في العلم . وقد ترجم ابو نصر احمد بن محمد بن نصر القباوي هذا التاريخ الى الفارسي سنة ٥٢٢ هـ ولخصه محمد بن زفر بن عمر سنة ٥٧٤ هـ والترجمة الفارسية مطبوعة في باريز سنة ١٨٩٢ م وقطعة من الأصل العربي مطبوعة هناك أيضا ، ومن يجمل مبلغ جلالة هذا الامام في العلم والورع يجب أن لا يجمل جهله معياراً لمعرفة منازل العلماء . فليراجع الأصل والترجمة في ذلك ، ( ٥٤ - ٥٦ ) من شاء .

## وفاة الامام ابي يوسف رضى الله عنه

أخرج ابن أبي العوام عن محمد بن أحمد بن حماد عن أحمد بن القاسم البرقي عن بشر بن الوليد : توفي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي رحمه الله يوم الخميس وقت الظهر لخمس خلون من شهر ربيع الأول سنة اثنتين وثمانين ومائة وحكى الخطيب عن خليفة بن خياط ويعقوب بن سفيان وأبي حسان الزيادى الاتفاق على هذه السنة إلا أن يعقوب ذكر ربيع الآخر بدل ربيع الأول والعمدة ما ذكره بشر بن الوليد لأنه كان من أصحابه الملازمين له بخلاف يعقوب الفسوى ، وأما ذكر سنة ١٧٢ هـ في كلام الهيثم بن عدى كتاريخ وفاة له فسبق قلم وكذا ذكر ١٨١ هـ فيما يعزى عند الصيمرى إلى شباب العصفري - وهو خليفة بن خياط - وحكى الصيمرى عن الواقدي بطريق ابن سعد أنه يقول توفي سنة ١٨٢ هـ فيكون مع الجمهور .

وأخرج الخطيب بطريق البرقاني عن عبد الرحمن الخلال عن محمد بن أحمد ابن يعقوب عن أبيه : سمعت شجاع بن مخلد يقول : حضرنا جنازة أبي يوسف القاضي ومعنا عباد بن العوام فسمعت عباداً يقول : ينبغي لأهل الاسلام أن يعزى بعضهم بعضاً بأبي يوسف . وساق ابن أبي العوام عن الطحاوى (١) عن ابن أبي عمران عن داود بن وهب قال حدثني عبد الرحمن القواس - قال ابن أبي عمران سمعت ابن الثلجي يقول ما كان ي بغداد أفضل منه يعني القواس - قال قال معروف الكرخي ما خبر أبي يوسف القاضي ؟ قلت له مريض . فقال لي :

---

(١) كتاب الطحاوى في أخبار أبي حنيفة وأصحابه من أمتع ما ألف في هذا الباب وقد امتلأت كتب المناقب بالنقل عنه فتدعو الله سبحانه أن يوفق لإخراجه إلى الناس ، وكتاب ابن أبي العوام معد للطبع كما أن كتاب الصيمرى كذلك وهما من اتفع الكتب في هذا الموضوع (ز) .

إن حدث به حدث فأخبرني ولا تخفني عني ، قال فضيت من ساعتي لا تعرف  
 خبر أبي يوسف فلما صرت عند باب دار الرقيق إذا بجنازة أبي يوسف ،  
 والناس معها فمضيت مع الجنازة وقلت إن رجعت إلى أبي محفوظ فأتني  
 الجنازة ولم يدركها هو ، لبعد ما بينهما فلما انصرفت أتيت معروف الكرخي  
 فأخبرته وقلت له لو رجعت إليك لم تدركها ، فرأيت قد اغتم على تخلفه عنها  
 فقلت : وما يعمك من هذا ؟ قال : إني رأيت في ليلتي هذه كأنني أدخلت  
 الجنة فرأيت قصرأ - ووصف من حسنه - فقلت لمن هذا القصر ؟ قالوا  
 لعقوب القاضي . فقلت بأي شيء استحق هذا ؟ قالوا : بتعليمه العلم  
 وبكثرة وقية الناس فيه اه

وساقه الخطيب بسند آخر ، وآخره : ثم أتيت معروف فأخبرته فاشتد ذلك  
 عليه وجعل يسترجع . فقلت له بأبأ تحفظ ما أسفك على ما فاتك من جنازته ؟  
 فقال : رأيت كأنني دخلت الجنة ، فإذا قصر قد بنى وتم شرفه وجصص وعلقت  
 أبوابه وستوره وتم أمره . فقلت لمن هذا ؟ فقالوا : لأبي يوسف القاضي  
 فقلت لهم وبم زال هذا ؟ فقالوا بتعليمه الناس الخير وحرصه على ذلك ،  
 وبأذى الناس له اه .

وفي مبشرة لأبي رجا عند ابن عبد البر والخطيب والصيمري وابن أبي  
 العوام وغيرهم : « رأيت محمد بن الحسن في المنام فقلت : ما صنع الله بك ؟  
 قال : غفر لي . قلت : وأبو يوسف قال : هو أعلى درجة مني قلت : فما صنع  
 أبو حنيفة . قال هيات هو في أعلى عليين ،

وأخرج ابن أبي العوام عن الطحاوي عن ابن أبي عمران عن الحسين  
 ابن عبدويه الوراق قال : لما أخرجت جنازة أبي يوسف كان فيمن شهدها  
 أبو يعقوب الحرابي فجعل الناس يقولون : مات الفقيه مات الفقيه فأنشأ  
 أبو يعقوب يقول :



ياناعى الفقه إلى أهله  
 لم يمت الفقه ولكنـه  
 القاه يعقوب إلى يوسف  
 فهو مقيم فاذا ماثوى  
 ان مات يعقوب وما يدرى  
 حول من صدر إلى صدر  
 فزال من طهر إلى طهر  
 حل وحل الفقه فى قبر اه

وعن محمد بن أحمد بن حماد عن محمد بن يعقوب بن القرجى عن أبي حسان  
 الزيادى الحسن بن عثمان : قال كان هارون الرشيد قاضيه أبو يوسف وكان  
 أبو يوسف قد استخلف ابنه يوسف على القضاء فكان يقضى معه وهو خليفة  
 أبيه فلما مات أبو يوسف أقر هارون ابنه يوسف على القضاء إلى أن مات  
 يوسف ، وعن محمد بن جعفر بن الإمام عن الحسن بن حماد الحضرمى بمجادة  
 يقول : سمعت يوسف بن أبي يوسف يقول وليت القضاء وولى أبى من قبلى  
 وكان ولايتنا ثلاثين سنة ما بلينا أن نقضى بين جد وأخ اه

وقال وكيع القاضى أخبرنى أحمد بن أبي خيثمة عن المفضل بن فسان عن  
 على بن صالح : استقضى أبو يوسف لموسى ( الهادى ) فكان يقضى فى كل  
 شىء... وكان شريك بالسكوفة فشكاه أبو يوسف وعافية إلى المهدي وقالوا :  
 انه لا ينفذ كتبنا ولا يلتفت إلينا . فهذا يدل على أن أبا يوسف استقضى فى  
 أيام المهدي لموسى على بابه . قال على بن صالح : وقد كان أبو يوسف يخرج  
 معنا مع موسى أيام المهدي إلى جرجان فولى المهدي يوسف القضاء  
 مكان أبيه ونحن بجرجان . وقال وكيع القاضى أخبرنى إبراهيم بن أبي عثمان  
 عن عبد الله بن عبد الكريم الحوارى : كان يوسف بن أبى يوسف عفيفا  
 مأمونا صدوقا قرأ عليه أبو يوسف أكثر كتبه وكان أعلم بتدبير القضاء  
 وأضبط له من أبى يوسف ولم يكن له اتساع فى النظر ولا الحفظ . قال  
 القاضى : وقد حمل عن أبى يوسف الحديث اه ومشى الرشيد امام جنازة  
 أبى يوسف وصلى عليه بنفسه ودفنه فى مقبرة أهله وقال حين دفن : ينبغى

لأهل الاسلام أن يعزى بعضهم بعضا ، ومدفنه في مقابر قریش بکرخ بغداد وبقربه دفن محمد الأمين وزيدة كما دفن الامام موسى الكاظم رضي الله عنه فيها بعد ، وضريح أبي يوسف عامر يزار في الكاظمية رضي الله عنه وأرضاه ، وابنه يوسف القاضي توفي في رجب سنة اثنتين وتسعين ومائة كما في الثقات لابن حبان رحمه الله وأرضاه ، وترجم له الخطيب . وقال الحافظ عبد القادر القرشي روى كتاب الآثار عن أبيه عن أبي حنيفة وهو بحمد الله ضخم اه . وهو مطبوع من نسخة منقوصة ، وفي ترجمته رسالة مطبوعة في بغداد لشاب أديب لكن لم أظفر بها لأتمتع بها ، وهذا عمل مشكور منه حفظه الله وكافأه على مسعاه .

وأبو يوسف هذا واحد من تلاميذ أبي حنيفة الأئمة ، وقد قال ابن حجر المكي الشافعي . « تلمذ له كبار من الأئمة المجتهدين والعلماء الراسخين عبد الله بن المبارك والليث بن سعد والامام مالك بن أنس ، وقال أيضا : « قال بعض الأئمة . لم يظهر لاحد من أئمة الاسلام المشهورين ، مثل ما ظهر لأبي حنيفة من الاصحاب والتلاميذ ، ولم ينتفع العلماء وجميع الناس بمثل ما انتفعوا به ، وقال المجد بن الاثير في جامع الاصول : شطر الأمة على مذهبه من أقدم عهد . وقال علي القاري في شرح المشكاة ان ثلثي الأمة الحمدية على مذهبه . ودل على هذا ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

## وصية أبي حنيفة لأبي يوسف

وهي من عيسون الوصايا

يروى أبو يوسف عن أبي حنيفة وصية في اعتقاد أهل السنة يتداولها المتكلمون من أصحابنا كما يتداولون من روايات أبي يوسف عن أبي حنيفة رسالته إلى عثمان بن مسلم البتي عالم البصرة في مسألة الإرجاء، ولأبي حنيفة وصية أخرى وجهها إلى أبي يوسف بعد أن ظهر له منه الرشد وحسن السيرة والاقبال على الناس، يعرف فيها كيف يسوس الناس وقد ذكرت بنصها في مناقب الموفق المسكي ومناقب صاحب الفتاوى البزازية وفي الأشباه والنظائر لابن نجيم وغيرها، وقد رسم له استاذة فيها طريق المعاملة مع الناس على أحكم أسس وأتم جمع ونفع ولا تزال ترشد المجتمع العلي إلى طرق النجاح والتوفيق في التعليم والارشاد؛ فلم أرض إخلاء الكتاب من تلك الوصية (١) القيمة للغاية وأبو حنيفة يقول فيها:

«يا يعقوب وقر السلطان وعظم منزلته، وإياك والكذب بين يديه ولا تدخل عليه في كل وقت وفي كل حال ما لم يدعك حاجة عليه، فانك إن أكثر الاختلاف إليه تهاون واستخف بك، وصغرت منزلتك في عينه فكن منه كما أنت من النار تنتفع بها وتباعد عنها ولا تدن منها فانك تحترق وتتأذى منها فان السلطان لا يرى لأحد ما يرى لنفسه، وإياك وكثرة الكلام بين يديه، فانه يأخذ عليك ماتقوه به ليرى من نفسه بين يدي حاشيته أنه أعلم منك وأنه يخطئك فتصغر بذلك في أعين قومه، ولتكن إذا دخلت عليه تعرف قدرك وقدر غيرك، ولا تدخل عليه وعنده من أهل العلم من لا تعرفه فانك إن كنت ادون حالا منه لعلك ترفع عليه فيضرك، وإن كنت أعلم منه لعلك تنحط عنه فتسقط بذلك من عين السلطان، وإذا عرض عليك

ويوجد فرق يسير بين الفاظ روايتها ونحن جرينا مع الموفق (ز)



شيئا من أعماله فلا تقبل منه الا بعد أن تعلم أنه يرضاك ويرضى مذهبك في العلم والقضايا كيلا تحتاج الى ارتكاب مذهب غيرك في الحكومات ، ولا تراصل أولياء السلطان وحاشيته بل تقرب اليه فقط ، وتباعد عن حاشيته ليكون محلك وجاهك باقيا ولا تتكلم بين يدي العامة الا بما تسأل عنه ، وإياك والكلام في المعاملة والتجارة الا بما يرجع الى العلم كي لا يوقف منك على رغبة في المال ، فإنهم يسيئون الظن بك ويعتقدون ميلك الى أخذ الرشوة منهم وبسط اليد اليها ، ولا تضحك ولا تبسم فيما بين العامة ، ولا تكثر الخروج الى الأسواق ، ولا تكلم الصبيان المراهقين فإنهم فتنة ، ولا بأس أن تكلم الأطفال وتمسح رؤوسهم ، ولا تمش في قارة الطريق مع المشايخ من العامة فإنك إن قدمتهم أزرى ذلك بعلمك وان أخرتهم أزدري بك من حيث إنهم أسن منك فان النبي ﷺ قال : من لم يوقر كبيرنا ولم يرحم صغيرنا فليس منا ، ولا تقعد على قوارع الطريق واذا دعاك ذلك فاقعد في المسجد ، ولا تقعد على الحوانيت ولا تأكل في الأسواق والمساجد ولا تشرب من السقايات ومن أيدي السقائين ولا تلبس الديباج والحلى وانواع الابريسم ، فان ذلك يفضي الى الرعونة ، ولا تكثر الكلام في بيتك مع أهلك في الفراش الا وقت حاجتك اليها بقدر ذلك . ولا تكثر لمسها ومسها ولا تتقرب بها الا ان تذكر الله تعالى وتستخير فيه ولا تتكلم بأمر نساء الغير بين يديها ولا بأمر الجوارى ، فانها تبسط اليك في كلامك ولعلك اذا تكلمت عن غيرها تكلمت عن الرجال الأجانب ولا تزوج امرأة كان لها بعل او اب او ام او بنت إن قدرت الا بشرط ان لا يدخل عليها أحد من اقاربها فان المرأة اذا كانت ذات مال يدعى ابوها ان جميع مالها له وانه عارية في يدها ولا تدخل بيت ابويها . اقدرت وإياك ان ترضى ان تزف في بيتهم فإنهم يأخذون امه والاك ويطمعون فيك غاية الطمع وإياك ان تزوج بذات البنين والبنات ، فانها

تدخر جميع المال لهم وتسرق من مالك وتنفق عليهم ، فان الولد أعز عليها منك ، ولا تجمع بين امرأتين في دار واحدة ، ولا تتزوج الا بعد أن تعلم انك تقدر على القيام بجميع حوائجها ، واطلب العلم أولاً ثم اجمع المال من الحلال ثم تزوج ، فانك ان اشتغلت بطلب المال في وقت التعلم عجزت عن طلب العلم ، ودعاك المال الى شراء الجوارى والغلمان وتشتغل بالدنيا ، واياك ان تشتغل بالنساء قبل تحصيل العلم ، فيضيع وقتك ويجمع عليك الولد ويكثر عيالك ، فتحتاج الى القيام بحوائجهم وترك العلم ، واشتغل بالعلم في غفوة ان شبابك ووقت فراغ قلبك وخاطرک ، ثم اشتغل بالمال ليجمع عندك ، فان كثرة الولد والعيال تشوش البال ، فان جمعت المال فاشتغل بالتزوج ، وعليك بتقوى الله واداء الأمانة والنصحية لجميع الخاصة والعامة ولا تستخف بالناس ووقرم ، ولا تكثر معاشرتهم الا بعد أن يعاشروك ، وقابل معاشرتهم بذكر المسائل ، فانه ان كان من تعاشره من اهله اشتغل بالعلم وان لم يكن من اهله اجتنبك . واياك أن تكلم العامة في أصول الدين والكلام ، فانهم قوم يقلدوك فيشتغلون بذلك ، ومن جاءك يستفتيك في المسائل فلا تجب الا عن سؤاله ولا تنضم اليه غيره ، فانه يتشوش عليه جواب سؤاله ، وان بقيت عشر سنين بلا كسب ولا قوت فلا تعرض عن العلم ، فانك اذا عرضت عنه كانت معيشتك ضنكا على ما قال تعالى ( ومن أعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا ) وأقبل على متفقهتك كأنك اتخذت كل واحد منهم ابناً وولداً لتزيدهم رغبة في العلم ، ومن ناقشك من العامة والسوقة فلا تناقشه ، فانه يذهب ماء وجهك ، ولا تحتشم أحداً عند ذكر الحق وان كان سلطاناً ، ولا تعرض لنفسك من العبادات إلا بأكثر مما يفعله غيرك ويتعاطاها ، فان العامة اذا لم يروا منك الاقبال عليها باكثر مما يفعلونها اعتقدوا فيك السوء وقلة الرغبة فيها واعتقدوا أن عليك لا ينفعك الا مانعهم الجهل الذي هم فيه ،



وإذا دخلت بلدة فيها أهل العلم فلا تتخطها لنفسك بل كن كواحد من  
 أهلها ليعلموا أنك لا تقصد جاههم، والا يخرجون عليك بأجمعهم ويطعنون  
 في مذهبك، والعامه يخرجون عليك وينظرون اليك باعينهم فتصير مطعونا  
 عندهم بلا فائدة، ولا تفت أن استفتوك في المسائل ولا تناقشهم في المناظرات  
 والمطارحات، ولا تذكر لهم شيئا الا عن دليل واضح، ولا تطعن في أساتذتهم  
 فانهم يطعنون فيك، وكن من الناس على حذر، وكن لله تعالى في سرّك كما  
 أنت له في علانيتك، ولا يصلح أمر العالم الا بان يجعل سره كعلانيته، وإذا  
 ولاك السلطان عملا بما يصلح لك فلا تقبل ذلك منه الا بعد أن تعلم أنك لو  
 لم تقبل قبله غيرك ويتضرر به الناس وبعد أن تعلم أنه انما يوليكَ ذلك لعلمك،  
 وإياك أن تتكلم في مجلس النظر على خوف أو وجل، فان ذلك مما يورث  
 الخلل في الألفاظ والالسن في اللسان، وإياك أن تكثر الضحك فانه يميئ  
 القلب ولا تكثر محادثة النساء ومجالستهن فانه يميئ القلب أيضا، ولا تمش  
 الا على الطمأنينة والسكون ولا تكن عجولا في الأمور، ومن دعاك من  
 خلفك فلا تجبه فان البهائم تنادي من خلف، وإذا تكلمت فلا تكثر صياحك  
 ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك السكون وقلة الحركة عادة كي يتحقق عند  
 الناس ثباتك، وأكثر ذكر الله تعالى فيما بين الناس ليتعلموا ذلك منك،  
 واتخذ لنفسك وردا خلف الصلوات، تقرأ فيه القرآن وتذكر الله تعالى  
 وتشكره على ما أودعك من الصبر وما أولاك من النعم واتخذ لنفسك أياما  
 معدودة من كل شهر تصوم فيها ليقبدي غيرك بك في ذلك، ولا ترض  
 لنفسك من العبادات بما ترضى به العامة، وراقب نفسك وحافظ على العلم  
 لتتفع في دنياك وآخرتك بعلمك ولا تشتت بنفسك ولا تبع بل اتخذ لك غلاما  
 مصلحا يقوم بأشغالك وتعتمد عليه في أمورك ولا تظمئن الى دنياك والى ما  
 أنت فيه فان الله تعالى سائلك عن جميع ذلك، ولا تشتت الغلمان المرء، ولا



تظهر من نفسك التقرب إلى السلطان وإن قربوك فانهم يرفعون اليك  
الخوائج فان قمت بها أهانوك وان لم تفم بها عابوك ، ولا تتبع الناس في  
خطاياهم ، بل اتبعهم في صوابهم ، وإذا عرفت إنسانا بالشر فلا تذكره به بل  
اطلب له خيراً فاذكره به إلا في باب الدين فانك إن عرفت في دينه ذلك  
فاذكره للناس كيلا يتبعوه ويحذروه ، قال عليه الصلاة السلام : اذكروا  
الفاجر بما فيه حتى يحذره الناس (١) وان كان ذاجاه ومنزلة الذي ترى منه  
الخلل في الدين فاذكر ذلك ولا تبال من جاهه فان الله تعالى معينك وناصرك  
وناصر الدين ، فاذا فعلت ذلك مرة هابوك ولم يتجاسر أحد على اظهار البدعة  
في الدين ، وإذا رأيت من سلطانك مالا يوافق العلم فاذكر ذلك مع طاعتك  
إياه ، فان يده أقوى من يدك تقول له أنا مطيع لك في الذي أنت مسلطن  
فيه على غير أني أذكر من سيرتك مالا يوافق العلم . فاذا فعلت ذلك مع  
السلطان مرة كفاك لأنك إذا واطبت عليه ودمت لعلهم يقيمونك فيكون  
في ذلك قمع للدين ، وافعل ذلك مرة أو مرتين ليعرف ملك الجد في الدين  
والحرص في الأمر بالمعروف . فاذا فعل ذلك مرة أخرى فادخل عليه وحدك  
في داره وانصحه في الدين وناظره ان كان مبتدئاً ، وان كان سلطاناً فاذكر له  
ما يحضرك من كتاب الله تعالى ودينه . وان الله عليه الصلاة والسلام فان  
قبل ذلك منك إلا فإله الله . ان يحفظك الله واذكر الموت واستعصر  
لاساتذك ومن أخذت عنهم العاد وداوم على تلاوة القرآن وأكثر من  
زيارة القبور والمشايخ والمرامع المباركة ، وقيام من إمامة ما يعرضون عليك  
من رؤياهم في النبي صلى الله عليه وسلم وفي رؤيا الصالحين في المساجد  
والمنازل المباركة والمقابر ، ولا تجالس أحد من أهل الأهواء إلا على سبيل  
الدعوة إلى الدين والصراط المستقيم ، ولا تسكر الخمر والنشيم ، وإذا اذن المؤذن

(١) تقوى بطرق في نظر على القارئ . (ز)

فأذهب لدخول المسجد كيلا يتقدم عليك امرأة ، ولا نتخذ دارك في جوار السلطان  
وما رأيت على جارك فاستره عليه فإنه أمانة عندك ، ولا تظهر أسرار الناس  
ومن اشتشارك في شيء فأشر عليه بما تعلم أنه يقربك الى الله تعالى ، واقبل  
وصيتي هذه ، فانك تتفجع بها في أولاك وأخراك إن شاء الله تعالى ، وإياك  
والبخل فإنه يفتضح به المرء ولانك طاعا ولا كذابا ، ولا صاحب تخاليط ،  
بل احفظ مروتك في الامور كلها ، والبس من الثياب البيض في الاحوال  
كلها . وكن غنى القلب مظهرأ من نفسك قلة الحرص والرغبة في الدنيا ، وأظهر  
من نفسك الغنى ولا تظهر الفقر وان كنت فقيرا ، وكن ذا همة فان من  
ضعفت همته ضعفت منزلته ، واذا مشيت في الطريق فلا تلتفت يمينا وشمالا  
بل داوم النظر الى الأرض ، واذا دخلت الحمام فلا تساوى الناس في أجرة  
الحمام والمجالس بل ارجح على ما تعطى العامة لتظهر مروتك بينهم فيعظمونك  
ولا تسلم الأمتعة الى الخائنك وسائر الصنائع بل اتخذ لنفسك ثقة يفعل ذلك  
ولا نماكس بالحبات والدرايق ، ولا تزن الدراهم بل اعتمد على غيرك ، وحقر  
الدنيا المحقرة عند أهل العلم فان ما عندك خير منها وول أمورك غيرك ليتمكنك  
الإقبال على العلم ، فذلك أحفظ لجاهلك ، وإياك أن تكلم المجانين ومن لا يعرف  
المناظرة والحجة من أهل العلم والذين يطلبون الجاه ويتسوقون بذكر المسائل  
فيما بين الناس فانهم يقصدون تهجيلك ولا يبالون منك وإن عرفوك على الحق ،  
وإذا دخلت على قوم كبار فلا ترفع عليهم مالم يرفعوك لكلا يلحق بك منهم  
أذية ، واذا كنت في قوم فلا تتقدم عليهم في الصلاة مالم يقدموك على وجه  
التعظيم ، ولا تدخل الحمام الا وقت الظهيرة او بالغدوات ولا تخرج الى  
المنظارات ولا تحضر مظالم السلاطين الا اذا عرفت انك اذا قلت شيئا ينزلون  
على قولك في الحق ، فانهم إن فعلوا مالا يحل وأنت عندهم ربما لا تملك  
منعهم ويظن الناس أن ذلك حق لسكوتك فيما بينهم وقت الاقدام عليه ،

واياك والغضب في مجلس العلم ، ولا تقص على العامة فان القاص لا بد له أن يكذب واذا أردت اتخاذ مجلس العلم لأحد من أهل العلم فإن كان مجلس فقه فاحضر بنفسك واذكر فيه ما تعلمه كيلا يغتر الناس بحضورك فيظنون أنه على صفة من العلم وليس هو على تلك الصفة فان كان يصلح للفتوى فاذكر منه ذلك وإلا فلا تقعد أنت ليدرس بين يديك بل اترك عنده من أصحابك ليخبرك بكيفية كلامه وكمية علمه ، ولا تحضر مجالس الذكر أو من يتخذ مجلس عظة بجاهك وتزكيتك له ، بل وجه أهل محلتك وعامتك الذين تعتمد عليهم مع واحد من أصحابك ، وفوض أمر الخطبة في المذاكح الى خطيب ناحيتك ، وكذا صلاة الجنائز والعيدين ، ولا تنسى من صالح دعائك ، واقبل هذه الموعدة مني ، وانما أوصيك لمصلحتك ومصلحة المسلمين اهـ . وهذه من أبدع الوصايا وأجمع العظات تعم شؤون الحياة كلها كما تشمل جميع ما به صلاح أمور الآخرة وهي أحسن وصية جامعة من عالم لتليذه ، فلم أرض إخلاء الكتاب منها اكتفاء بشهرتها بين أهل العلم .

## تعقب الشهاب المرجاني الكلام ابن الكمال

في طبقات الفقهاء

سبق أن ذكرنا نص رسالة ابن الكمال الوزير في طبقات الفقهاء في هامش ( ص ٢٥ - ٢٧ ) ووجدنا في صلب هذا الكتاب هناك نقل نص تعقب المرجاني في آخر الكتاب لما في ذلك من ألف وائد فيها أناذا أفى بوعدى وأعرض ذلك التعقب لأنظار الباحثين وأقول : قال الشهاب المرجاني في كتابه ( ناظرة الحق ) :

اعلم أن المجتهد ضربان أحدهما المجتهد المطلق ، وهو صاحب الملة الكاملة



في الفقه ، والنباهة وفرط البصير والتمكن من الاستنباط المستقل به من أدلته  
 كأبي حنيفة وأبي يوسف وعبد وزفر ومالك والشافعي وأحمد والثوري  
 والأوزاعي ، وثانيهما المجتهد في مذهب إمام ، قالوا هو الذي يتحقق لديه  
 أصول إمامه وأدلته ويتخذ نصوصه أصولا يستنبط منها الفروع وينزل عليها  
 الأحكام نحو ما يفعله بنصوص الشرع فيما لم يقدر على استنباطه من الأدلة ،  
 وهذه الطائفة وإن لم يبلغوا رتبة الاجتهاد المطلق وتقاصروا في الفقه عن شأو  
 أولئك ، لكنهم ليسوا بمقلدين بل هم أصحاب النظر والاستدلال والبصارة  
 في الأصول والخبرة النامة بالفقه ، ولهم عمل رفيع في العلم وبقائه النفس  
 ونباهة الفكر وقدرة وافية في الجرح والتعديل والتمييز بين الصحيح والضعيف  
 وقدم عالية في الحفظ للمذهب والنضال عنه والذب وتلخيص المسألة وبسط  
 الأدلة وتقرير الحجة وتزييف الشبهة ، وكانوا يفتون ويخرجون ، ثم من  
 بعدهم طوائف متفاوتة في العلم بين ثقة وضعيف في الرواية وكامل وقاصر في  
 الفقه والدراية ، وقد جعل أحمد بن سليمان الرومي المعروف بابن الكمال (١)  
 أحد الفضلاء المشاهير في الدولة العثمانية - فقهاء الأصحاب على ست طبقات ،  
 الطبقة الأولى : المجتهدون في الشرع كالأئمة الأربعة ومن يحذو حذوهم في  
 تأليس قواعد الأصول واستنباط أحكام الفروع عن الأدلة الأربعة من غير  
 تقليد لأحد لافي الفروع ولا في الأصول ، والثانية : المجتهدون في المذهب  
 كأصحاب أبي حنيفة الثلاثة ومن سلك مسلكهم في استخراج الأحكام على  
 القواعد التي قررها شيخهم وأستاذهم فهم وإن خالفوه في بعض الأحكام  
 لكنهم يقلدونه في قواعد الأصول وبه يمتازون عن المخالفين له في الأصول  
 والفروع ، والثالثة : المجتهدون في المسائل كالخصاف والطحوى والكرخي

(١) ولي مشيخة الاسلام وتوفي سنة ٩٤٠ هـ (د)

وشمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي وفخر الإسلام البزدوي  
 وفخر الدين قاضينخان وأمثالهم الذين لا يقدرّون على المخالفة لا في الأصول  
 ولا في الفروع ، وإنما يستلبطون الأحكام فيما لانص فيها عن المجتهد في  
 الشرع على حسب أصول قررها ومقتضى قواعد بسطها ، والرابعة : المقلدون  
 الذين لا يقدرّون على الاجتهاد أصلاً ، لكنهم لا يحاطتهم بالأصول وضبطهم  
 المآخذ يقدرّون على تفصيل قول مجمل ذى وجهين وحكم محتمل لأمرين منقول  
 عن أحد المجتهدين وهم أصحاب التخرّيج كالرازي وأضرابه ، والخامسة :  
 أصحاب الترجيح كأبي الحسين القدوري وصاحب الهداية ، وشأنهم تفضيل  
 بعض الروايات على بعض بقولهم هذا أصح رواية ، وهذا أوفق للقياس  
 وأرفق بالناس ، والسادسة : المقلدون القسّادرون على التمييز بين الأقوى  
 والقوى والضعيف وظاهر المذهب وظاهر الرواية وغيرها كصاحب الكنز  
 والمختار والوقاية والمجمع وغيرهم ، والسابعة : المقلدون الذين لا يقدرّون على  
 ما ذكر ولا يفرّقون بين الغث والسمين ولا يميزون الشمال عن اليمين بل يجمعون  
 ما يحدّون كحاطب ليل ، فالويل لهم ولمن قلدهم كل الويل . هذا ما ذكره  
 وقد أورده التميمي في طبقاته بحروقه ثم قال : وهو تقسيم حسن جداً ،  
 وأقول : بل هو بعيد عن الصحة بمراحل فضلاً عن حسنه جداً ، فانه تحكّمات  
 باردة وخيالات فارغة ، وكلمات لا روح لها وألفاظ غير محصلة المعنى ، ولا  
 سلف له في ذلك المدعى ، ولا سبيل له في تلك الدعوى ، وإن تابعه من جاء  
 من عقبه من غير دليل يتمسك به وحجة تلجئه إليه ، ومهما تسامحنا معهم في  
 عد الفقهاء والمتفقهة على هذه المراتب السبع - وهو غير مسلم لهم - فلا  
 يتخلصون من فحش الغلط والوقوع في الخطأ المفرط في تعيين رجال الطبقات  
 وترتيبهم على هذه الدرجات فليت شعري ما معنى قوله ؟ إن أبا يوسف  
 ومحمداً وزفر وإن خالفوا أبا حنيفة في الأحكام لكنهم يقلّدونه في قواعد

الأصول ، ما الذى يريد من الأصول ؟ فان أراد منه الأحكام الاجمالية التى يبحث عنها فى كتب أصول الفقه فهى قواعد عقلية وضوابط برهانية يعرفها المرء من حيث إنه ذو عقل وصاحب فكر ونظر ، سواء كان مجتهداً أو غير مجتهد ، ولا تعلق لها بالاجتهاد قط ، وشأن الأئمة الثلاثة أرفع وأجل من أن لا يعرفوها كما هو اللازم من تقليد غيرهم فيها فحاشاهم ثم حاشاهم عن هذه النقيصة ، وحالهم فى الفقه إن لم يكن أرفع من مالك والشافعى وأمثالهما فليسوا بدورنهما وقد اشتهر فى أفواه الموافق والمخالف ، وجرى مجرى الأمثال قولهم ( أبو حنيفة أبو يوسف ) بمعنى أن اليبالغ إلى الدرجة القصوى فى الفقهارة هو أبو يوسف ليس إلا ، وقولهم : ( أبو يوسف أبو حنيفة ) بمعنى أن أبا يوسف بلغ الدرجة القصوى من الفقهارة ولم يقصر عنها ، والقصر على كلا التقديرين إفرادى ، وقال الخطيب البغدادي : قال طلحة بن محمد بن جعفر : أبو يوسف مشهور الأمر ظاهر الفضل وأفقّه أهل عصره ، ولم يتقدمه أحد فى زمانه وكانت على النهاية فى العلم والحكم والرياسة والقدر وهو أول من وضع الكتب فى أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة وأملى المسائل ونشرها وبث علم أبي حنيفة فى أقطار الأرض . وقال محمد بن الحسن : مرض أبو يوسف وخيف عليه فماده أبو حنيفة فلما خرج من عنده قال : إن يمت هذا الفتى فانه أعلم من على الأرض . وكذلك محمد بن الحسن قد بالغ الشافعى فى مدحه والثناء عليه ، وقال الربيع بن سليمان كتب إليه الشافعى وقد طلب منه كتباً فأخبره فكتب إليه :

قل للذى لم تر عيـ	ن من رآه مثله
حتى كأن من رآ	ه قد رأى من قبله
العلم ينهى أهله	أن يمنعوه أهله
لعله يبيـذه	لأهله لعله

فأنفذ إليه الكتب ، وقال إبراهيم الحربي : قلت لأحمد بن حنبل من أين لك هذه



المسائل الدقيقة ؟ قال : من كذب محمد بن الحسن . وقال الحسن بن أبي مالك لم يكن أبو يوسف يدقق هذا التدقيق الشديد . وقال عيسى بن أبان : هو أفقه من أبي يوسف . وقد قال عبد الرحمن بن خلدون المالكي في مقدمته : ان الشافعي رحل إلى العراق ولقي أصحاب الإمام أبي حنيفة وأخذ عنهم ومزج طريقة أهل الحجاز بطريقة أهل العراق واختص بمذهب ، وكذلك أحمد بن حنبل أخذ عن أصحاب أبي حنيفة مع وقور بضاعته في الحديث فاختص بمذهب . انتهى . ألا ترى أنه لما ادعى بعض الشافعية ترجيح القول بمفهوم الصفة على القول بنفيه بكون الشافعي قائلًا به مع سلامة طبعه ، واستقامة فهمه وغزارة علمه وصحة النقل عنه لكثرة أتباعه رده ابن الهمام وآخرون بأن هذه الكلمات كلها متحققة في محمد بن الحسن مع تقدم زمانه وعلو شأنه وهو قائل بنفيه (١) ، وأما زفر فقد قال فيه أبو حنيفة رحمه الله : هذا إمام من أئمة المسلمين وإنه أقيس أصحابي . وقال المزني : هو أحدكم قياسا . وكفى بذلك شهادة له ، ولكل واحد منهم أصول مختصة به تفردوا بها عن أبي حنيفة وخالفوه فيها ، ومن ذلك أن الأصل في تخفيف النجاسة تعارض الأدلة عند أبي حنيفة رحمه الله ، واختلاف الأئمة عندها ، بل قال الغزالي إنهما خالفا أبا حنيفة في ثلثي مذهبه ، ونقل النووي في كتابه تهذيب الأسماء واللغات عن أبي المعالي الجويني : أن كل ما اختاره المزني أرى أنه تخريج ملتحق بالمذهب فإنه لا يخالف أقوال الشافعي لا كأبي يوسف ومحمد فإنهما يخالفان أصول صاحبهما ، وأحمد بن حنبل لم يذكره الإمام أبو جعفر الطبري ( ابن جرير ) في عداد الفقهاء وقال إنما هو من حفاظ الحديث ، وذلك مشهور ، وقال ابن خلدون : وأما أحمد بن حنبل فقلده قليل لبعده مذهبه عن الاجتهاد وقال

---

(١) بل في البرهان للجويني وقفة في الاحتجاج بلغة الشافعي في حين أن كون محمد ابن الحسن حجة في اللغة مما اعترفوا به حتى إن ابن تيمية معترف بذلك ، ومفهوم الصفة أمر لغوي (ز)

إن الحنفية أهل البحث والنظر ، وأما المالكية فليسوا بأهل نظر انتهى ، فكيف يكون هو من المجتهدين في الشرع دون أبي يوسف ومحمد وزفر رحمهم الله ضراغم غابات الفقه وليوث غياض النظر ، غير أنهم لحسن تعظيمهم للاستاذ وفرط إجلالهم لمحله ورعايتهم لحقه تشمروا على تنويه شأنه ، وتوغلوا في انتصاره والاحتجاج لأقواله ، وروايتها للناس ، ونقلها لهم وردم إليها ، والافتاء عند وقوع الحوادث بها وتجردوا لتحقيق فروعها وأصولها وتعيين أوابها وفصولها وتمهيد قواعد محكمة ، ومقاييس متقنة يستفاد بها الأحكام ، واستنباط قوانين صحيحة ، وطرائق فويدة بتعريف بها الممانى ، في تساعيف الكلام ، وأجروا ذلك في تصحيح مذهبه وبيان له لمن يتمسك به لاعتقادهم أنه أعلم وأورع وأحق للاقتداء به والاخذ بقوله وأوثق للمقتى وأرفق للمستفتى (١) على ما قال مسعر بن كدام : من جعل أبا حنيفة بينه وبين الله تعالى رجوت أن لا يخاف عليه ولم يكن فرط على نفسه في الاحتياط انتهى . ومقامه في الفقه مقام لا يلحق شهده بذلك أهل جلده وخصوصا مالك والشافعي . ومن ذلك الوجه امتازوا عن المخالفين كالائمة الثلاثة والاوزاعى وسفيان وأمثالهم لآلأنهم لم يبلغوا رتبة الاجتهاد المطلق في الشرع ، ولو أنهم أولعوا بنشر آرائهم بين الخلق وبثها في الناس والاحتجاج لها بالنص والقياس لكان كل ذلك مذهبا منفردا عن مذهب الامام أبي حنيفة مخالفا له . هذا وإن أراد منه الادلة الاربعة وأصول الشريعة من الكتاب والسنة والاجماع والقياس في الاخذ عنها والاستنباط منها فلا سبيل الى ذلك لأن أصول الشريعة مستند كل الائمة وما يجوزهم في اخذ الاحكام فلا يتصور مخالفة غيره له فيها . فان قيل لعل مراده انهم يقدرون أبا حنيفة في كون قول الصحابي والمراسيل حجة دون الاستصحاب والمصالح المرسلة وأمثال ذلك . قلت :

(١) كل ذلك بأدلة نيرة أقاموها لا تقيلاد له (ز)



هذا ليس من التقليد في شيء بل إنما وافق رأيهم في ذلك رأيهم وقامت الحجة عندهم كما قامت عنده ألا ترى أن مالكا لا يلزمه تقليد أبي حنيفة من قوله بحجية المراسيل ولا الشافعي من القول بنفي الحجية عن المصالح المرسلة ولا تقليد بعضهم لبعض من الاتفاق في كون الاجماع وخبر الواحد والقياس حجة فانه إنما أنكر حجية الاجماع ببعض المبتدعة وجعية القياس داود الظاهري وغيره من الشذوذ. وقد نقل عن أبي بكر القفال وأبي علي بن خيران والقاضي حسين من الشافعية انهم قالوا : لسنا مقلدين للشافعي بل وافق رأينا رأيهم. وهو الظاهر من حال الإمام أبي جعفر الطحاوي في أخذه بمذهب أبي حنيفة رحمه الله واحتجاجه له وانتصاره لأقواله على ما قال في أول كتاب شرح الآثار : اذكر في كل كتاب ما فيه من الناسخ والمنسوخ وتأويل العلماء واحتجاج بعضهم على بعض وإقامة الحجة لمن صح عنده قوله منهم ريثما يصح فيه مثله من كتاب أو سنة أو إجماع أو تواتر من أقاويل الصحابة أو تابعيهم رضي الله عنهم. ثم إن قوله في الخصاف والطحاوي والكرخي انهم لا يقدرون على مخالفة أبي حنيفة لا في الاصول ولا في الفروع ليس بشيء. فان ما خالفوه فيه من المسائل لا يعد ولا يحصى، ولهم اختيارات في الاصول والفروع، وأقوال مستتبطة بالقياس والمسموع، واحتجاجات بالمنقول والمعقول، على ما لا يخفى على من تتبع كتب الفقه والخلافات والاصول وقد انفرد الكرخي رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله وغيره في أن العام بعد التخصيص لا يبقى حجة أصلاً وإن خبر الواحد الوارد في حادثة تعم بها البلوى ومنزوك المحاجة عند الحاجة ليس بحجة قط. وانفرد أبو بكر الرازي رحمه الله في أن العام المخصوص حقيقة إن كان الباقي جمعاً وإلا فمجاز، أفليس هذا من مسائل الاصول ؟ ثم إنه عد أبا بكر الرازي المخلص من المقلدين الذين لا يقدرون على الاجتهاد أصلاً، وهو ظلم عظيم في حقه وتنزيل له عن



رفيع محله وغض منه وجهل بين بجلالة شأنه في العلم وبإعائه الممتد في الفقه  
 وكعبه العالي في الأصول ورسوخ قدمه وشدة وطأته وقوة بطشه في معارك  
 النظر والاستدلال، ومن تتبع تصانيفه والأقوال المنقولة عنه علم أن الذين  
 عدّهم من المجتهدين من شمس الأئمة ومن بعده كلهم عيال لأبي بكر الرازي .  
 ومصدق ذلك دلائله التي نصّها لاختياراته، وإبراهيمه التي كشف فيها عن  
 وجوه استدلالاته، نشأ ببغداد، التي هي دار الخلافة ومدار العلم والرشاد،  
 ومدينة السلام ومقل الإسلام، ورحل في الإفطار، ودخل الأمصار ولقي  
 العلماء أولى الأيدى والأبصار، وأخذ الفقه والحديث عن المشايخ الكبار .  
 وقال شمس الأئمة الحلواني فيه : هو رجل كبير معروف في العلم، وإنا نقلده  
 ونأخذ بقوله اهـ . فكيف يصح تقليد المجتهد للقلد ؟ وذكر في الكشف الكبير  
 ما يدل على أنه أفقه من أبي منصور الماتريدي، وقال قاضيخان في التوكيل  
 بالخصومة : يجوز للمرأة المخدرة أن توكل - وهي التي لم تخالط الرجال بكراً  
 كانت أو ثيباً كذا ذكره أبو بكر الرازي رحمه الله، وفي الهداية : ولو كانت  
 المرأة مخدرة قال الرازي يلزم التوكيل منها ثم قال : وهذا شيء استحبه  
 المتأخرون . وقال ابن الهمام رحمه الله هو الامام الكبير أبو بكر الجصاص  
 أحمد بن علي الرازي رحمه الله يعني أنه على ظاهر إطلاق الأصل وغيره عن  
 أبي حنيفة رحمه الله لا فرق بين السكر والثيب المخدرة والمبرزة، والفتوى على  
 ما اختاروه من ذلك، وحينئذ فتخصيص الرازي ثم تعميم المتأخرين ليس  
 إلا لفائدة أنه المبتدئ بتفريع ذلك وتعموه انتهى كلامه . وفي أكثر شمس  
 الأئمة السرخسي في كتبه النقل عن أبي بكر الرازي والاستشهاد به والمتابعة  
 لآرائه . ثم الحلواني ومن ذكره بعده، عدّهم من المجتهدين في المسائل كلهم

تنتهي سلسلة علومهم إلى أبي بكر الرازي ( ١ ) فقد تفقه عليه أبو جعفر الاستروشني - وهو أستاذ القاضي أبي زيد الدبوسي - وأبو علي حسين بن خضر النسفي - وهو أستاذ شمس الأئمة الحلواتي ، ومعلوم أن السرخسي من تلاميذه ، وقاضيخان من أصحاب أصحابه ، فلعله نظر إلى قولهم : انه كذلك في تخريج الرازي فظن أن وظيفته في الصناعة هي التخريج فحسب ، وأن غاية شأوه هذا القدر ، وقد خرج أبو حنيفة وأصحابه قول ابن عباس رضي الله عنهما في تكبيرات العبدین أنها ثلاث عشرة تكبيرة بحمل أنها على هذا العدد بإضافة التكريرات الأصلية ، والشافعي وأتباعه بحملها على الزوائد ، وخرج أبو يوسف قول الشعبي رحمه الله : إن للخنثي المشكل من الميراث نصف النصيبين بأن ذلك ثلاثة من سبعة ومحمد بأنه خمسة من اثني عشر ، وخرج أبو الحسن الكرخي قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله في تعديل الركوع والسجود وجعله واجبا ، وأبو عبد الله الجرجاني خرج به وحمله على السنة ، ونظائر ذلك كثيرة ، وقعت من كبار المجتهدين فماضهم ذلك في اجتهادهم ، ولا نزلهم من شأنهم فكيف ينزل أبا بكر الرازي إلى الرتبة النازلة عن منزلته ثم انه جعل القدوري وصاحب الهداية من أصحاب الترجيح وقاضيخان من المجتهدين مع تقدم القدوري على شمس الأئمة زمانا وكونه أعلى منه كعبا

---

( ١ ) ولقد أحسن المرجاني الدفاع عن أبي بكر الرازي . وهو ممن له قدم راسخة في الاجتهاد حقا ويد بيضاء في معرفة الحديث ورجاله صدقا وأحاديث سنن أبي داود التي تعد كافية للمجتهد كانت على طرف لسانه على توسعه في رواية باقي الأحاديث كما يشهد له بذلك أحكام القرآن وشرحه على النسختين من الجامع الكبير ومختصر الطحاوي ومختصر الكرخي ومختصره باختلاف العلماء وشرحه على أدب القضاء للنصاف . وقصته مع أبي بكر الأبهري المالكي بشأن القضاء تجعل له أعلى مقام في العلم والورع ، وكتابه في الأصول لا نظير له في كتب الأقدمين فضلا عن كتب المتأخرين فمن حاول أن يناطحه فليشفق على رأسه ولا مانع من أن يكون له بعض هفوات معدودة عند بعض الناظرين أو بعض شذوذ كشذوذ مجاهد بن



وأطول باعاً فكيف لا من قاضيهان وأما صاحب الهداية فهو المشار إليه في عصره والمعقود عليه التناصُر في دهره وفريد وقته ، ونسيج وحده ، وقد ذكر في الجواهر وغيره : أنه أقر له أهل عصره بالفضل والتقدم كالإمام نجر الدين قاضيهان والإمام زين الدين العتاسي وغيرهما ، وقالوا إنه فاق على أقرانه حتى على شيخه في الفقه وأذعنوا له به فكيف ينزل شأنه عن قاضيهان بمراقب ؟ بل هو أحق منه بالاجتهاد وأثبت في أسبابه وألزم لأبوابه . هذا . ثم لم يحصل من بيانه فرق بين أهل الطبقة الخامسة والسادسة ، وليت شعري بأي قياس قاسهم ووجد هذا التفاوت بينهم ، وهو قليل الممارسة في الباب ، كليل المؤانسة بمن ذكره في الكتاب ، ولا يعرف كثيراً منهم ، وربما جعل الواحد اثنين ويعكس الأمر ، ويقدم على ما هو عليه ويؤخر ، وينسب كثيراً من الكتب إلى غير أصحابها ، فكيف يعرف طبقاتهم ويميز في الفقه درجاتهم ، والحال أن العلم بهذه الكلية كالمتعذر بالنسبة إلى أجلة الفقهاء ، وأئمة العلماء ، فانهم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها على ما يشير إليه قوله تعالى (وما نريهم من آية إلا هي أكبر من أختها) يريد والله أعلم أن كل آية إذا جرد النظر إليها قال الناظر : هي أكبر الآيات وإلا فلا يتصور أن يكون كل آية أكبر من الأخرى من كل جهة للتناقض . ولكن لما كان الغالب على فقهاء العراق السذاجة في الألقاب وعدم التلون في العنوانات ، والجد في الجري على منهاج السلف في التجاني عن الألقاب الهائلة والأوصاف المخافة ، والتعاشي عن الترفع وتنويه النفس وإعجاب الحال تدنياً وتصلباً ، وتورعاً وتأدباً ، كما كان الغالب عليهم الخمول والاجتناب عن ولاية القضاء وتناول الأعمال السلطانية لأن منازع الاتباع ما كانت مفارقة عنهم ولا شعارهم متحولاً إلى شعار غيرهم فكانوا يذهبون مذهبهم في الاكتفاء بالتميز عن غيرهم بأسماء ساذجة يتبدلها العامة ويمتنعها السوق من الانتساب إلى الصناعة أو القبيحة أو القرية أو المحلة أو نحو ذلك كالخصاف



والجصاص والقُدُورى والثَّاجِ - والطَّحاوى . والكرخى والصيمرى فجاء المتأخرون منهم على مناجم فى الاكتفاء بها وعدم الزيادة عليها فى الحكاية عنهم . وأما الغالب على أهل خراسان ولا سيما ما وراء النهر فى القرون الوسطى والمتأخرة فهو المغالاة فى الترفع على غيرهم وإعجاب حالهم والذهاب بأنفسهم عجبا وكبرياء والتصنع بالتواضع سمعة ورياء يستصغرون الأحاديث عن سواهم ولا يستكرمون فى معمورة الأرض مشى غير مشواهم ، قد تصور كل منهم فى خلده أن الوجود كله يصغر بالاضافة إلى بلده فلا جرم جرى عرق منهم فى علمائهم فلقبوا بالألقاب النبيلة ، ووسموا بالأوصاف الجليلة مثل شمس الأئمة ، وفخر الاسلام ، وصدر الشريعة ، واستمرت الحال فى أخلافهم على ذلك المنوال من الإتراف والغلو فى تنويه أسلافهم والغض من غيرهم فاذا ذكروا واحداً من أنفسهم بالغوا فى وصفه وقالوا الشيخ الامام الاجل الزاهد الفقيه ونحو ذلك ، وإذا نقلوا كلاما عن غيرهم فلا يزيدون على مثل قولهم : قال الكرخى والجصاص ، وربما يقتدى بهم من عداهم من يتلقى منهم الكلام فيظن الجاهل بأحوال الرجال ، ومراتبهم فى الكمال ، وطبقات العلماء ، ودرجات الفقهاء ، ظن السوء ، فيأخذ بالاستدلال بنباهة الأوصاف على نباهة الموصوف ، فيحمله ذلك على الإنكار لمن عداهم ، واستخفاف رجال الله سواهم ، وقد كان ابن الكمال على ولاية عمل الاقتاء من جهة الدولة فأحوجه ذلك إلى مراجعة كتب الفتاوى والاكثار من مطالعة ما فيها فى تحصيل أربه ، والتخلص عن كربيه ، ووقع فى نظره فيما سار به أهل ما وراء النهر من رفع أنفسهم ، والوضع من غيرهم ، فنزع إليهم ، وصار ذلك طبيعة له وسيدا لاندفاعه إلى هذه التحكمات الباردة ، والتعسفات الشاردة ، فكان ما فعله حداً لمن بعده من المقلدة ، فلا يجاوزون ما ذكره ، ولا يتعدون طوره ؛ فى تنزيل العالى عن درجته ، ورفع غيره فوق رتبته ، فلو

نقل إليهم شيء عن كبار العلماء ربما يقولون إنه ليس من المجتهدين ، لأنه ليس  
بمذكور في طبقاتهم .

وغير مستور عن أهل الشأن أن ما أورده الرجل منهم في كتابه كنز  
من دأماء ، وتربية في يهما . وعن عائشة رضي الله عنها قالت : «أمرنا رسول  
الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم . صححه الحاكم وغيره ، وكلهم أئمة الدين  
ودعاة الحق في الأرض ، ولكن الله فضل بعضهم على بعض ، وهذه فوائد  
وفصول ، وقواعد وأصول ، لأرباب البصيرة والتحصيل ، والله الهادي إلى  
سواء السبيل ، وهو حسبي ونعم الوكيل . (١)

وهنا انتهى بعض تصرف ما وعدت بنقله من «ناظرة الحق في فرضية  
العشاء وإن لم يغيب الشفق» ، للبحق الشهاب المرجاني ، والكتاب مطبوع في  
قزان ( البلغار القديم شالي وولجا ) سنة ١٢٨٢ هـ لكن مطبوعات تلك الجهات  
أعز من كثير من المخطوطات ، والثور عليها غير ميسور منذ أمد بعيد ،  
فرايت عرض هذا البحث الممتع لأنظار الباحثين على طوله ، لما فيه من الفوائد  
الجمّة ، والتحقيقات المهمة ، مع ازدياد أهمية هذا الموضوع — موضوع طبقات  
الفقهاء على مضي الزمن لكثرة الطامحين غير الواقفين عند حدودهم ، الجامحين  
المحوجين إلى كسب جماهم ، بلجام من حجج توقفهم عند طورهم . حتى أصبح  
التفرغ لتحصيل هذا البحث المتشعب ضروريا للمثباته ، وتنسيق متفرقاته  
وذلك مرهون بتوفيق الله عز وجل . وهو الموفق لإخراج كل أمل . إلى  
ساحة الفعل والعمل

---

(١) وعد الأستاذ المرجاني المنون المعتبرة في المذهب هي أمثال مختصر  
الطحاوي ومختصر السكرخي ومختصر الحاكم الشهيد ومختصر القدوري فخالف  
ابن الكمال أيضا فيما قاله عن متون في الفقه للمتأخرين وتوسع في بيان درجات  
الكتب في المذهب فأجاد وأفاد ، فإحذوا لو أعيد طبع كتاب الشهاب المرجاني  
هذا ، لما فيه من تحقيقات بديعة ( ز )

ومؤلف الكتاب هو العلامة النظار، الجلالة في فيا في البحوث والانظار،  
العالم البعثة المغيرار، الدقية الاصول المنكلم المؤرخ الشيخ شهاب الدين بن  
بهاء الدين المرجاني؛ ولد في قرية مرجان في قزان سنة ١٢٣٣ هـ وتلقى العلم  
من والده ثم رحل الى سمرقند وبخارى سنة ١٢٥٤ هـ وتخرج في العلوم على  
شيوخ تلك البلاد، فجاز بديل المراد واستفاد من خزائنها العامرة. أيام  
ازدهارها بالسكتب النادرة، حتى تمكن من تأليف كثير من السكتب النافعة  
في الفقه والاصول والتوحيد والتاريخ، وطبع كثير منها في قزان واصطنبول  
والقاهرة وتوفي في بلده في ٢٨ شعبان سنة ١٣٠٦ هـ عن ٨٣ سنة تغمد  
الله برضوانه وأسكنه مسكنه فسيح جنانه، وكان له أصولات وجولات في العلم،  
وبعض شذوذ في العلم، ومغمر في بحر إجادته لكثير من البحوث المهمة؛  
مما بهم علماء هذه الأمة، وكان لا يتقيد في اللغة بالمسموع، بل كان يطلق عنان  
قلمه كما يشاء في كل موضوع، سامحه الله وإيانا بمنه وكرمه.



ولابأس أن أتحدث في الختام، عن الحبر الهمام الشيخ أحمد بن عبدالرحيم  
الدهلوي رحمه الله، لكثرة تدرسه لباحث الاجتهاد وتاريخ الفقه  
والحديث في كتبه باندفاع وجراءة، على كدورة في تفكيره، وتحكم في  
تصويره مع ضيق دائرة اطلاعه على كسب المتقدمين وقلة دراسته لأحوال  
الرجال وتاريخ العلوم والمذاهب مسترسلا في خيال أدى به الى الشطط في  
كثير من بحوثه وتقريراته

وكتبه لها روعة وفيها فوائد بيد أن له فيها انفرادات لا تصح متابعتها فيها  
لما عنده من اضطراب فكري ينأى به عن الإصابة في تحقيق الموضوع،  
ويشطح به التابع والمتبوع. وفي كثير من الأحوال تجد عنده عبارات



مرصوفة لا يحصل لها عند أهل التحصيل ، فأشير هنا إلى منشأ هذا الاضطراب  
الفكري عنده ليكون من لم يدرس حياته على بينة من أمره ، وأما التوسع  
في بيان مافي انفراداته من الشطط فيحتاج الى تفرغ خاص .

وله رحمه الله خدمة مشكورة في إنهاض علم الحديث في الهند ، لكن هذا  
لا يبيح لنا المسكوت عما ينطوى عليه من أعمال تجافي الصواب ، فأقول :  
كان رحمه الله نشأ على مذهب الحنفية في الفروع والمعتقد ، وعلى مذاق  
العارف الشيخ أحمد بن عبد الاحد السرهندي المعروف بالامام الرباني في  
القول بالتوحيد الشهودي ، وألم بالحديث والفلسفة على عادة أهل بلده ، ثم  
رحل إلى الحجاز فالتقى الأصول الستة من الشيخ أبي طاهر بن إبراهيم (١)  
الكوراني الشافعي بالمدينة المنورة ولازمه ، وعكف على كتب والده التي  
تحاول الجمع بين الآراء المتراكمة للحشوية والاتحادية والفلاسفة والمتكلمين  
فقال إلى مذهبه في الفقه والتصوف فعاد إلى الهند . نحر فاعن مشرب أهل  
بيته ، ومذهب أسرته ، في التصوف والفقه . ولا عتد - أدمرتيا التوحيد  
الوجودي ، ولسان حاله يقول :

عقد الخلائق في الإله عقائدأ وأنا اعتقدت جميع ما اعتقدوه

فافترقت الكلمة هناك باندفاعه في دعوته الى آرائه في المذهب الفقهي  
ومحاولته الجمع بين آراء الحشوية والفلاسفة والقائلين بوحدة الوجود وإذاعته

~~~~~

(١) كلامه في الأمم ، في اعتقاد الشافعي والتنبيه بعد هيرشوك إلى مسلكه في العقيدة  
وكتابه « جلاء القهوم في رؤية المعلوم » يدل على مسلكه الفلسفي ، ومن  
تابع مثله لا بد من أن تضيق مواهبه ؛ وتضطرب أفكاره ومذاهبه ، وإن  
اعتدل بعض اعتدال فيما بعد في « قصد السبيل » ( ز ) .

القول بالتجلى في الصور (١) والظهور في المظاهر ، ظنا منه أن ذلك من عقيدة  
الأكابر . مع أن هذا وذاك من باب القول بالحلول ، فيكون منبوذاً عند  
الفحول من أرباب العقول ، وكلم لهذا القول السقيم ، من نظائر في العهد  
القديم .

وعبقات حفيده مما زاد في الطين بلة ، وفرق كلمة الملة ، الى لامذهبية  
وحشوية وحنفية متنافرة متنايزة في الأصول والفروع حتى دار الزمن فأخذت  
اللامذهبية تنمو وترعرع في تلك البلاد ، وإن رجع الجدل فيما بعد الى المذهب  
بمبشرة يذكرونها في « فيوض الحرمين » ، « والتفهيمات الإلهية » - راجع مقدمة  
فيض الباري ( ٢٤ ) .

وكان الجدل جيد الاهتمام بمتون أحاديث الأصول الستة لكنه كان  
يكتفى بها من غير نظر في أسانيدها ، والواقع أن الاكتفاء بمتونها يقصر  
المسافة الى حد الاقتصار على مجلد واحد في الحديث ، لكن أهل العلم في  
حاجة ماسة الى النظر في الأسانيد حتى في الصحيحين فضلاً عن السنن في باب  
الاحتجاج بها على الفروع كما هو طريقة أهل العلم فكيف يستباح ترك النظر  
في الأسانيد في باب الاعتقاد ؟ واكتفاؤه بمتون الستة من غير نظر الى  
الأسانيد جراه على التحكم في مذاهب الفقهاء ومسانيد الأئمة بما هو خيال  
بحسب يذوب أمام التاريخ وتحقيق أهل الشأن .

ومن إغراباته هذه انشقاق القمر عبارة عن ترائيه هكذا للأنظار ،  
وليس سحر الأعين من شأن رسل الله صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

ومنها حمله لمشكلات الآثار على وجوه مبنية على تخيل عالم يسميه عالم المثال  
تجسده فيه المعاني في زعم بعض المتصوفة أخذاً عن المثل الأفلاطونية .  
وهذا العالم خيال لم يثبت وجوده في الشرع ولا في العقل ، فتكون

---

(١) راجع ( الجنائز ) من حجة الله البالغة ( ز ) .

إحالة حل المشكلات على هذا العالم إحالة على خيال ، بل نفي المعاني الآثار بسبب إلقتها في مجاهل عالم المثال ، مع كون حمل الشيء على مالا يفهمه لأهل التخاطب في الصدر الأول محض خيال وضلال ، فلا يبقى مجال لحل المشكلات غير النظر في الأسانيد ورجالها وفي وجوه الدلالة المعتبرة عند الاتمسكة البررة ، ومنها جعله المتقدم القريب من النبع الصافي كدر الروايات ، والتأخر المستقى من موارد كدرة صافي المرويات ، وعدم تميزه بين رصانة التأصيل المؤدية الى قلة مخالفة المتأخر من أهل المذهب مهما علت منزلته في العلم رواية ودراية ، وبين كثرة الاضطراب في التأصيل المستلزمة لكثرة مخالفة المتأخر الخاضع للمذهب وإن كان قصير الباع ، غير واسع الاطلاع . ومنها تحكمه في أصول المذهب ، وتقلبه أنها صنع يد المتأخرين ، وذكره الزيادة على النص بخبر الآحاد في هذا الصف مع ذكره مناظرة الشافعي محمداً في ذلك مناقضاً نفسه وناقضاً لما أبرمه قبل لحظة ، وهذا من الدليل على مبلغ وعيه وعلى ضيق دائرة اطلاعه وعدم خبرته بكتب المتقدمين المبثوث فيها كثير من أصول المذهب بالنقل عن أئمتنا القدماء ، فأين هو من الاطلاع على كتاب الحجج الكبير أو الصغير لعيسى بن أبان ؟ وفصول أبي بكر الرازي في الأصول ، وشامل الإيتقاني ؟ وشروح كتب ظاهر الروية ؟ إن فيها كثير جداً مما يتعلق بأصول المذهب المنقولة عن أئمتنا ، فلا يصح أن يعول على مثله في هذا الموضوع .

ومنها اختياره لقدم العالم كما حكاه المحقق الكشميري عن بعض رسائله في بدء الخلق من فيض الباري ، وهذا داهية الدواهي ، والأغرب من هذا استدلاله على ذلك بحديث أبي رزين في العاء عند الترمذي ، رافضاً تأويل الراوى مع أن في سنده حماد بن سلمة ووكيعة بن جندب فحامد محتلط دس



في كتبه ريبياه ماشاءا من الابلطيل في التشبيه ، وتحاماه البخارى مطلقا  
ومسلم في غير روايته عن ثابت ، وشيخه يعلى بن عطاء ليس بذاك القوى ،  
ووكيع بن حدس أو عدس على الاختلاف مجهول الصفة ، فبمثله لا يحتاج  
في حيض النساء ، فأني لمثل هذا الخبر أن يكون حجة ؟ في إثبات المكان  
له تعالى أو إثبات قدم العالم المنافي لكتب الله المنزلة . ومن تكون بضاعته  
هكذا في الحديث كيف يتحاكم إليه في أدلة الأحكام ؟ على أنه جنح  
فيما بعد عن الجموح وعاد إلى الجادة بالآخرة ، في مبشرة وآها في المدينة  
المنورة ، حيث قال في فيوض الحرمين ( ٤٨ ) : « عرفني رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أن في المذهب الحنفي طريقة أنيقة هي أوفق الطرق بالسنة ... »  
نخاب أمل من يسعى في هدم المذهب بمحاوله في ( الانصاف ) و ( عقد  
الجيد ) و ( حجة الله البالغة ) وغيرها ، وهذه الاشارة العابرة كافية هنا في  
التنبية الى شطحاته ، ولعل الله سبحانه يوفقنا لغربة الآراء في هذا البحث  
المتشعب في فرصة أخرى ، وما ذلك على الله بعزيز .

وقد تم تحرير هذه الرسالة بفضل الله جل شأنه في القاهرة حرسها الله يوم  
الخميس الرابع والعشرين من المحرم من سنة ١٣٦٨ هـ وأنا الفقير إليه تعالى  
محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري خدام العلم بدار السلطنة العثمانية سابقا  
غفر الله لي ولوالدي وللمشايخي ولرجال أسانيدى في العلوم ولقراتى ولسائر  
المسلمين . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ، وآخر دعوانا أن  
الحمد لله رب العالمين .

---

وكان ختام طبعه بتوفيق الله تعالى في ٢١ من صفر الحشر سنة ١٣٦٠ هـ  
في مطبعة الأنوار الزاهرة في القاهرة لصاحبها الشاب الورع الحاج محمد  
سحكر دعاه الله ووفقه لكل ما فيه رضاه وأسعده في الدارين .

## مباحث الكتاب

| ص       |                                                                                                                     |
|---------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣       | مطلع الكتاب ، ووجه الاهتمام بترجمة أبي يوسف .                                                                       |
| ٤       | الكتب المؤلفة في أخبار القضاة على اختلاف البلدان .                                                                  |
| ٥       | نسب أبي يوسف في بحيلة ، وجدده سعد بن حبيته الصحابي                                                                  |
| ٦ - ٧   | الخلاف في ميلاده ، وإبداء ملاحظة في ذلك .                                                                           |
| ٨ - ٩   | اتصال أبي يوسف بأبي حنيفة في حياة أبيه ، وشدة ملازمته له .                                                          |
| ١٠ - ١١ | أهمية الكوفة ، وكثرة فقهاءها ومحدثيها ، وكثرة من سكن بها من الصحابة .                                               |
| ١٢ - ١٣ | المجمع الفقهي في الكوفة ، وطريقة أبي حنيفة في تفقيه أصحابه .                                                        |
| ١٤ - ١٥ | ذكاء أبي يوسف وقوة حفظه وجمعه للعلوم ومناظراته .                                                                    |
| ١٦ - ١٨ | شيوخه في الفقه والحديث وسائر العلوم .                                                                               |
| ١٩      | حرصه على العلم وتعليمه واصطباره في هذا السبيل .                                                                     |
| ٢٠ - ٢٢ | جماعة من الذين أخذوا العلم عنه ، ومدته بـ بشر .                                                                     |
| ٢٣      | منزلة أبي يوسف في الاجتهاد .                                                                                        |
| ٢٤ - ٢٥ | درجات الاجتهاد وتحقيق القول في تقسيمها ورسالة ابن الكمال في طبقات الفقهاء في الهامش وإحالة تعقب ذلك على كلام الشهاب |
|         | المرجاني المنقول في آخر الكتاب                                                                                      |
| ٢٦ - ٢٧ | الاستقلال في الاجتهاد ، وادعائه لا يرفع العالم فوق مستواه .                                                         |
| ٢٨ - ٣١ | ثناء أهل العلم على أبي يوسف وقول ابن حبان فيه .                                                                     |
| ٣٢ - ٣٤ | كثرة مؤلفاته ورواية القرني عن يحيى الغزي .                                                                          |
| ٣٥ - ٣٨ | رأي أبي يوسف في مسائل الكلام المتنازع فيها في عصره .                                                                |
| ٣٨ - ٤٠ | اجتماع أبي يوسف بمالك عند الرشيد في المدينة المنورة .                                                               |
| ٤١ - ٤٤ | أخذ أبي يوسف المغازي عن محمد بن إسحاق وتفنيد رواية ابن خلكان .                                                      |

- ٤٥ - ٤٧ هل اجتمع الشافعي به عند الرشيد ؟ ونصوص النقد في المزمع بعدم اجتماعهما
- ٤٨ اختلاق الرحلة التي يرويها البلوي ما كان إلا للدس بين المسلمين ، قيام المؤلف بالكشف عن دخائل هذا الدس لإعادة الحق الى نصابه .
- ٤٩ - ٥٠ بعض أخباره مع أصحابه .
- ٥١ مافعله حماد بن زيد بشأنه ، رأى أبي يوسف في بعض أصحابه .
- ٥٢ - ٥٦ بعض كلمات مأثورة عنه ، ونماذج من أجوبته وأحكامه .
- ٥٧ - ٥٨ انقطاعه عن مجلس أبي حنيفة مدة ، ثم عوده اليه .
- ٥٩ - ٦٢ كيف يعد قول أبي يوسف من مذهب أبي حنيفة ؟
- ٦٣ - ٦٦ بعض أنبيائه مع الخلفاء ، وتصرفاته الحكيمة معهم .
- ٦٧ - ٦٩ بحث الخارج والخیل ، وتقنيده ما يعزى اليه من ذلك كذباً وزوراً .
- ٧٠ - ٧٢ منزلة أبي حفص الكبير ، وروايته مسائل في الخارج ، وقول الجوزجاني في الخيل .
- ٧٣ - ٧٦ مبشرات في أبي يوسف ، ووفاته ، صلاة الرشيد عليه ، وكلامه فيه .
- ٧٧ - ٨٢ وصية أبي حنيفة له في المعاملة مع الخلق ، وهي من عيون الوصايا .
- ٨٣ تعقب الشهاب المرجاني لكلام ابن الكمال في طبقات الفقهاء ، وتبيين المآخذ فيه ببسط مفيد للغاية .
- ٩١ - ٩٤ منزلة الجصاص في العلم والعمل ، انتهاء التعقب المذكور
- ٩٥ ترجمة المرجاني باختصار ، والتحدث عن الدهلوي لكثرة تعرضه لمباحث الاجتهاد .
- ٩٦ - ٩٨ منشأ اضطراب أفكار الدهلوي ، واختلاف أطواره قديماً وحديثاً
- ٩٩ ختام الكتاب .



## بعض الكتب المذكورة في الكتاب

أخبار الحفاظ لابن الجوزي ١٤ ، أخبار أبي حنيفة وأصحابه للطحاوي ٧٣ ،  
 أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيرى ١٧ ، أخبار القضاة لو كيع القاضي ٤ ، أخبار  
 القضاة لابن كامل الشجرى ٣٠ ، اختلاف علماء الأمصار لأبى يوسف ، أدب  
 القاضي لأبى يوسف ، أصول الفقه على مذهب أبى حنيفة لأبى يوسف ٣٣ ،  
 أصول الجصاص ٩٨ ، الامالى لأبى يوسف فى نحو ثلاثمائة جزء ٣٣ ، الامم  
 للكوراني ٩٦ ، الانصاف فى أسباب الخلاف للدهلوى ٣٣ ، البرهان للجوينى  
 ٨٧ ، تاج التراجم للعلامة قائم ٣٢ ، تاريخ اصفهان لأبى الشيخ ٥٩ ، تاريخ  
 بخارى للنرشنخى ٧٢ ، تفسير الأشعرى وتفسير الجبائى وتفسير عبد الجبار وتفسير  
 عبد السلام القزوينى فى منات من المجلدات ٢٥ ، تفسير النقاش ٩ ، التفهيمات الالهية  
 للدهلوى ٩٧ ، الثغر البسام فى قضاة الشام لابن طولون ٤ ، الثقات لابن حبان ٤  
 المجمديات لعلى بن الجعد ٢٣ ، جلاء القهوم فى رؤية المعلوم للكوراني ٩٦ ،  
 المجلس الصالح للمعافى النهروانى ٤٢ ، الجواب الشريف للحضرة الشريفة فى  
 أن مذهب أبى يوسف وعمر هو مذهب أبى حنيفة لعبد الغنى النابلسى ٦٠ ،  
 جوامع الفقه تحتوى على أربعين كتابا لأبى يوسف ٣٣ ، حجة الله البالغة للدهلوى  
 ٩٧ ، كتاب الحجج الكبير والصغير لعيسى بن أبان ٩٨ ، ذيل رفع الاصر للسخاوى  
 ٤ ، رفع الاصر عن قضاة مصر لابن حجر ٤ ، الرد على سيرا الاوزاعى لأبى يوسف  
 ٣٢ ، الرد على مالك لأبى يوسف ٣٣ ، روضة القضاة للسمنانى ١٥ سدايات  
 الرازى ٣٢ ، كتاب السر المعزى الى مالك ٦٨ ، الشامل للاتقانى ٩٨ ، شرح  
 المشكاة ٧٦ ، شن الغارة لابن حجر المكي ٢٤ ، طبقات الفقهاء لابن الكمال ٢٥ ،  
 عقد الجيد للدهلوى ٩٩ . فضائل أبى حنيفة وأصحابه لابن أبى العوام ٣١ ،  
 القنون لأبى الوفاء بن عقيل ٣٤ ، فيض البارى ٩٨ ، فيوض الحرمين  
 للدهلوى ٩٩ ، قصيد السيل للكوراني ٩٦ ، قضاة الاندلس للنباهى ٤ ،  
 قضاء قرطبة للنخشى ٤ ، قلائد عقود العقيان فى مناقب أبى حنيفة الزمان  
 لأبى القاسم الشرف القرطبى الزبيدى ٣٠ ، كشف المغطى لابن عساكر ٣٨ ،  
 كفاية الشعبي ٥٢ ، الكواكب الدراري لابن زكنون ٣٤ ، مارواه الاكابر عن مالك  
 لابن مخلد المطار ٧ ، مغازى ابن اسحاق ٤٢ ، مناقب أبى يوسف للذهبي والقونوى

والزيلي ٣٢ ، مؤلفات الجصاص ٩١ ، مؤلفات نافعة في الأئمة ألفها الاستاذ الكبير  
 محمد أبو زهرة ٦٩ ، معرفة التاريخ والعلل لابن معين ١٢ ، مناقب الشافعي للفخر  
 الرازي ٤٧ ، ناظورة الحق للرجاني ٢٤ ، النافع الكبير للكتوي ١٧ ، النجوم  
 الزاهرة في قضاة القاهرة لسبط ابن حجر ٤ .



### التصويب

١٢ — ٢٣ : التواحي ، ١٦ — ٢٣ : الصيرى . . عليها ، ٢٨ — ٢ : (ثم) X  
 ٣٢ — ٣ : ٣٣٥ ، ٣٤ — ٢ : (و) X ، ٣٩ ، ٦٢ . بتعليم ، ٤١ — ١٥ :  
 عننته ، ٤٥ — ٥ : كراو ، ٤٩ — ٩ : ما الواجب ، ٦٤ — ١ : اعدل ، ٦٩ —  
 ٢٤ : النش . ٧١ — ١١ : يقولون ، ٧١ — ١٠ : في بخاري ، ٧٤ — ١٠ :  
 ذلك ، ٧٧ — ٢٣ : (١) ،

تطلب من  
مكتبة الخانجي  
د. داود عبد العزيز



